جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

على جودة المعلومات المحاسبية –دراسة ميدانية في الجزائر –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة

من إعداد الطالبين:

كلاش يونس

عيسى ديلمي أحلام

تحت إشراف الدكتور:

يرقي كريم

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور بن عيشوش محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
الدكتور يرقي كريم	أستاذ التعليم العالي	مقررا ومشرفا
الدكتور بوشنافة ميسوم	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله الذي وفقني وأعانني حتى بلغت هذه المرحلة، بعد سنوات من الجد والاجتهاد، وساعات من التعب والصبر، ها أنا اليوم أضع بين أيديكم ثمرة مسيرتي العلمية، راجيًا من الله أن يجعلها بداية خير ونجاح، أهدي هذا العمل المتواضع:



إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من كان سندي الأول، وعلمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والعمل، إلى من لم يبخل عليّ يومًا بدعمه وتوجيهه، وكان حضوره قوة تدفعني إلى الأمام، إلى من غرس فيّ حب الاجتهاد والثبات، إلى مصدر قوتي واعتزازي **أبي الغالي**.

إلى نبع الحنان، إلى من كانت دعواتها نورًا يضيء طريقي، إلى من سهرت وساندت ودعت لي في كل خطوة، إلى القلب الذي لا يعوض، وإلى الحضن الذي أجد فيه الأمان مهما اشتدت الأيام، إلى من كان رضاها سر راحتي وتوفيقي بعد الله **أمي الحبيبة**.

إلى شريكة العمر ورفيقة الدرب، إلى من كانت لي سندًا حين أثقلتني الأيام، وطمأنينة حين غلبني التعب، إلى من وقفت إلى جانبي في أصعب اللحظات، وشاركتني الصبر والأمل، وكانت كلماتها بلسمًا يخفف عني مشقة الطريق، إليكِ أهدي هذا النجاح عربون حب وامتنان، فقد كان لدعمك وتشجيعك أثر كبير في إتمام هذا العمل، ولكِ من هذا الإنجاز نصيب ومكانة لا تُنسى في قلبي.

وإلى روح صديقيَّ الغاليين **محمد بوشنافة ونجم الدين حشلاف**، رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته، إلى من رحلا عن الدنيا وبقيت ذكراهما محفورة في القلب، أهدي هذا الإنجاز وفاءً ومحبةً، سائلًا الله أن يرحمهما رحمة واسعة وأن يجعل مثواهما الجنة.

إلى كل من ساندني، وشجعني، ووقف إلى جانبي ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة، أهديكم ثمرة هذا الجهد، راجيًا من الله عز وجل أن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

يونس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا العمل وتحقيق حلمي، أهدي هذا النجاح:

إلى الذي زيّن اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى فخري واعتزازي **أبي الغالي**.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، واحتضنني قلبها قبل يدها، الى التي كانت صلواتها تسبق خطاي، ودعواتها تفتح لي مغاليق الأبواب وسهّلت لي الشدائد، إلى القلب الحنون، والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات، سر قوتي ونجاحي ومصباح دربي، إلى وهج حياتي **أمي الحبيبة**.



إلى شريك العمر والدرب والنجاحات، أهديك هذا التخرج كما اهديتك عمري الذي اختارك على يقين، لأنك لم تكن مجرد داعم، بل شريك نجاح والكتف الذي اتكئ عليه ولك في هذا الإنجاز أثر لا يمحى وحضور لا يغيب.

إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، إلى ملهمي نجاحي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها، إلى خيرة أيامي وصفوتها، إلى قرة عيني اخوتي **أسماء، تقوى، يوسف، أسامة**.

الى أم خطيبي الحنونة وهي بمثابة امي الثانية فكانت دائما تطمئن عليا وتسألني كيف حالك مع مشروع تخرجك ودعواتها لي كانت كفيلة بتوفيقي، الى عائلتي التي اخترتها وأحبتني الى اسرة خطيبي الكريمة فردا فردا.

لكل من كان عونًا وسندًا في هذا الطريق أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته، ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما أجهل، ويجعله حجة لي لا علي.

أحلام

الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة، أما بعد فأتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور يرقي كريم، على ما قدمه من توجيه علمي دقيق، وملاحظات قيمة، ومتابعة مستمرة كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذه المذكرة وإخراجها في صورتها الحالية.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل الذين أسهموا بشكل مباشر وفعلي في هذا العمل، سواء من خلال الإرشاد العلمي، أو تقديم المراجع، أو إبداء الملاحظات والتصويبات التي ساعدت على تحسين جودة البحث وتعميق مضمونه.

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، على ماخصّوا به هذا العمل من وقت وجهد في قراءته وتقييمه، وعلى ملاحظاتهم العلمية البناءة التي أسهمت في إثرائه.

وإذ أعبر عن امتناني لكل أستاذ قدم لي دعماً علمياً صادقاً خلال مرحلة إعداد هذه المذكرة، فإنني أقدّر عالياً ما بذلوه من جهد خدمةً للعلم والبحث الأكاديمي.

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على تحسين إعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية.

ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع إجراء دراسة ميدانية باستخدام استبيان وُجّه إلى عينة من المختصين في المجال المحاسبي والمالي، وتم تحليل البيانات باستعمال برنامج.SPSS

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير IFRS يساهم في تحسين إعداد التقارير المالية من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح وتوحيد المعالجات المحاسبية، كما يؤثر إيجابًا على جودة المعلومات المحاسبية من حيث الملاءمة، الموثوقية، قابلية الفهم، وقابلية المقارنة، كما أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي معنوي لتطبيق هذه المعايير على جودة المعلومات المحاسبية، مما يؤكد أهمية تبنيها في دعم القرارات الاقتصادية والمالية.

الكلمات المفتاحية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية, جودة المعلومات المحاسبية, التقارير المالية, IFRS .

Abstract :

This study aims to analyze the impact of applying International Financial Reporting Standards (IFRS) on improving financial reporting and the quality of accounting information. It adopts a descriptive and analytical approach, supported by a field study based on a questionnaire addressed to specialists in accounting and finance. The collected data were analyzed using SPSS software.

The results show that the application of IFRS contributes to enhancing transparency, disclosure, and the standardization of accounting treatments. It also improves the quality of accounting information in terms of relevance, reliability, understandability, and comparability. The study confirms a positive and significant impact of IFRS on the quality of accounting information and highlights their importance in supporting economic and financial decision-making.

Keywords : IFRS, International Financial Reporting Standards, accounting information quality, financial reporting.

Résumé :

Cette étude vise à déterminer l'impact de l'application des Normes internationales d'information financière (IFRS) sur l'amélioration de l'élaboration des rapports financiers et sur la qualité de l'information comptable. Pour atteindre cet objectif, une approche descriptive et analytique a été adoptée, appuyée par une étude de terrain menée au moyen d'un questionnaire adressé à un échantillon de spécialistes du domaine comptable et financier. Les données recueillies ont été analysées à l'aide du logiciel SPSS.

Les résultats de l'étude montrent que l'application des normes IFRS contribue à l'amélioration de l'élaboration des rapports financiers à travers le renforcement de la transparence, de la divulgation et de l'unification des traitements comptables. Elle exerce également un effet positif sur la qualité de l'information comptable, notamment en termes de pertinence, de fiabilité, de compréhensibilité et de comparabilité. Les résultats ont aussi révélé l'existence d'un impact positif et significatif de l'application de ces normes sur la qualité de l'information comptable, ce qui confirme l'importance de leur adoption dans l'appui aux décisions économiques et financières.

Mots-clés : Normes internationales d'information financière, IFRS, qualité de l'information comptable, rapports financiers.

فهرس المحتويات

الفهرس

الفهرس ..... **II**

قائمة الجداول ..... **IV**

قائمة الاشكال ..... **V**

قائمة الملاحق..... **VI**

قائمة الرموز ..... **VII**

تمهيد .....أ

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية **2**

المبحث الأول: ماهية جودة المعلومات المحاسبية **3**

المطلب الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية والأطراف المستخدمة لها 3

المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية 6

المطلب الثالث: أهداف جودة المعلومات المحاسبية.....8

المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية **9**

المطلب الأول: الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية.....9

المطلب الثاني: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية.....17

المطلب الثالث: مشاكل استخدام الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية 19

المبحث الثالث: العوامل والمعايير المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية **21**

المطلب الأول: معايير تحقيق وقياس جودة المعلومات المحاسبية.....21

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية 25

المطلب الثالث: قيود (محددات) جودة المعلومات المحاسبية.....32

الفصل الثاني: الإطار النظري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) 38

المبحث الأول: مدخل عام للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 39

المطلب الأول: مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 39

المطلب الثاني: نشأة وتطور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية..... 43

المطلب الثالث: الجهات المسؤولة عن إعداد وإصدار المعايير الدولية 48

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية IFRS وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية 54

المطلب الأول: عرض قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 54

المطلب الثاني: دور وإسهامات المعايير المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية..... 62

المطلب الثالث: أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية . 64

المبحث الثالث: واقع تطبيق المعايير الدولية في الجزائر 66

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي في الجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية..... 66

المطلب الثاني: أهمية ومزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر..... 70

المطلب الثالث: مقومات وصعوبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر..... 77

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية 88

المبحث الأول: إعداد الإستبيان وتفريغ بياناته 89

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة 89

المطلب الثاني: إعداد الإستبيان..... 90

المطلب الثالث: هيكل الإستبيان 91

المبحث الثاني: تفريغ البيانات ومعالجة نتائج الإستبيان..... 93

المطلب الأول: معالجة نتائج الإستبيان 93

المطلب الثاني: صدق وثبات الإستبيان..... 94

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الإستبيان 106

المبحث الثالث: إختبار الفرضيات 117

المطلب الأول: إختبار الفرضية الأولى 117

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية..... 118

الخاتمة 121

قائمة المصادر والمراجع 125

قائمة الملاحق..... 130

قائمة الجداول

الجدول رقم (II-01): أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية.....44
الجدول رقم (II-02): هيئات مجلس معايير التقارير المالية الدولية.....52
الجدول رقم (II-03): قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.....54
الجدول رقم (III-01): الإحصائيات المتعلقة بإستمارات الإستبيان.....90
الجدول رقم (III-02): يبين إختبار التوزيع الطبيعي لإستجابات أفراد عينة الدراسة.....95
الجدول رقم (III-03): يوضح معامل إرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور.....96
الجدول رقم (III-04): يوضح معامل إرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور.....98
الجدول رقم (III-05): يبين معامل الإرتباط بين درجة كل محور من محاور الإستبيان والدرجة الكلية لفقرات الإستبيان.....99
الجدول رقم (III-06): يبين نتائج إختبار ألفا كرومباخ.....100
الجدول رقم (III-07): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.....101
الجدول رقم (III-08): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.....102
الجدول رقم (III-09): توزيع أفراد العينة حسب السن.....103
الجدول رقم (III-10): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.....104
الجدول رقم (III-11): نتائج المحور الأول.....106
الجدول رقم (III-12): نتائج المحور الثاني.....109
الجدول رقم (III-13): يبين متوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحور الأول.....111
الجدول رقم (III-14): يبين متوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحور الثاني.....114
الجدول رقم (III-15): يبين نتائج إختبار الفرضية الأولى.....117
الجدول رقم (III-16): يبين نتائج إختبار الفرضية الثانية.....118

قائمة الأشكال

الشكل رقم (I-01): العلاقة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية.....17
الشكل رقم (I-02): معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.....23
الشكل رقم (II-01): الأسباب المبررة لظهور المعايير الدولية.....42
الشكل رقم (II-02): ظهور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.....49
الشكل رقم (II-03): الهيكل التنظيمي لهيئة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS.....50
الشكل رقم (II-04): مراحل تبني النظام المحاسبي المالي الجزائري المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).....70
الشكل رقم (III-01): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.....101
الشكل رقم (III-02): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.....102
الشكل رقم (III-03): توزيع أفراد العينة حسب السن.....103
الشكل رقم (III-04): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.....105
الشكل رقم (III-05): نتائج المحور الأول.....107
الشكل رقم (III-06): نتائج المحور الثاني.....110

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: إستمارة الإستبيان.....130
الملحق رقم 02: يبين إختبار التوزيع الطبيعي لإستجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الأول.....132
الملحق رقم 03: يبين إختبار التوزيع الطبيعي لإستجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الثاني.....133
الملحق رقم 04: يبين إختبار التوزيع الطبيعي لإستجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الثاني.....134
الملحق رقم 05: يوضح معامل إرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور.....134
الملحق رقم 06: يبين معامل الإرتباط بين درجة كل محور من محاور الإستبيان والدرجة الكلية لفقرات الإستبيان.....135
الملحق رقم 07: يبين نتائج إختبار ألفا كرومباخ للمحور الأول.....135
الملحق رقم 08: يبين نتائج إختبار ألفا كرومباخ للمحور الثاني.....135
الملحق رقم 09: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.....135
الملحق رقم 10: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.....135
الملحق رقم 11: توزيع أفراد العينة حسب السن.....136
الملحق رقم 12: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.....136
الملحق رقم 13: نتائج المحور الأول السؤال 1.....136
الملحق رقم 14: نتائج المحور الأول السؤال 2.....137
الملحق رقم 15: نتائج المحور الأول السؤال 3.....137
الملحق رقم 16: نتائج المحور الأول السؤال 4.....137
الملحق رقم 17: نتائج المحور الأول السؤال 5.....138
الملحق رقم 18: نتائج المحور الأول السؤال 6.....138
الملحق رقم 19: نتائج المحور الأول السؤال 7.....138
الملحق رقم 20: نتائج المحور الأول السؤال 8.....139
الملحق رقم 21: نتائج المحور الأول السؤال 9.....139
الملحق رقم 22: نتائج المحور الأول السؤال 10.....139

الملحق رقم 23: نتائج المحور الثاني السؤال 1.....140
الملحق رقم 24: نتائج المحور الثاني السؤال 2.....140
الملحق رقم 25: نتائج المحور الثاني السؤال 3.....140
الملحق رقم 26: نتائج المحور الثاني السؤال 4.....141
الملحق رقم 27: نتائج المحور الثاني السؤال 5.....141
الملحق رقم 28: نتائج المحور الثاني السؤال 6.....141
الملحق رقم 29: نتائج المحور الثاني السؤال7 142
الملحق رقم 30: نتائج المحور الثاني السؤال 8.....142
الملحق رقم 31: نتائج المحور الثاني السؤال 9.....142
الملحق رقم 32: يبين متوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحور الأول.....143
الملحق رقم 33: يبين متوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحور الثاني.....143
الملحق رقم 34: يبين نتائج إختبار الفرضية الأولى.....144
الملحق رقم 35: يبين نتائج إختبار الفرضية الثانية.....144
الملحق رقم 36: أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية.....145
الملحق رقم 37: أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية.....146

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	التسمية باللغة الاجنبية	التسمية باللغة العربية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
FASB	Finncial Acunting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRSF	IFRS Foundation	مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
ISO	International Organization for Standardization،	المنظمة الدولية للمعايير والمقاييس
CPA	Certified Public Accountant	جمعية المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية
SIC	Standards Interpretations Committee	لجنة تفسيرات المعايير
SME	Small and Medium-sized Entities	فريق تطبيق معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
OMC	Organisation Mondiale du Commerce	منظمة التجارة العالمية
AAIA	American Accounting Information Association	الجمعية الأمريكية لمعلومات المحاسبة
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences،	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

المقدمة

مقدمة

شهدت البيئة الاقتصادية في العقود الأخيرة تحولات عميقة ومتسارعة نتيجة العولمة، وتحرير الأسواق، وتزايد تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، الأمر الذي أدى إلى تزايد الحاجة إلى معلومات مالية تتسم بالشفافية والمصداقية وقابلية المقارنة.

وفي هذا السياق، أصبحت المعلومات المحاسبية أداة أساسية يعتمد عليها مختلف الأطراف، من مستثمرين ومقرضين وإدارة، في اتخاذ قرارات رشيدة وفعالة، غير أن فائدة هذه المعلومات لا تتوقف على مجرد توفرها، بل ترتبط أساسًا بدرجة جودتها، حيث تُعد جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المحورية في الفكر المحاسبي الحديث، لما لها من تأثير مباشر على كفاءة الأسواق المالية، وترشيد القرارات الاقتصادية، وتتجلى هذه الجودة من خلال مجموعة من الخصائص النوعية، مثل الملاءمة، والمصداقية، والقابلية للمقارنة، والوضوح، والتي تسعى المعايير المحاسبية إلى تحقيقها.

وفي ظل تعدد الأنظمة المحاسبية واختلافها بين الدول، برزت الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وهو ما أدى إلى ظهور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، التي أصبحت تمثل إطارًا مرجعيًا عالميًا يهدف إلى تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز شفافيتها، بما يخدم مستخدمي القوائم المالية في مختلف البيئات الاقتصادية.

وقد تبنت العديد من الدول، بما فيها الدول النامية، هذه المعايير في إطار سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن تطبيق المعايير الدولية يطرح عدة تساؤلات حول مدى مساهمته الفعلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، خاصة في ظل اختلاف البيئات الاقتصادية والتشريعية.

انطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تناول الإطار النظري لكل من جودة المعلومات المحاسبية والمعايير الدولية، ثم دعم ذلك بدراسة تطبيقية تعتمد على استبيان موجه لعينة من المختصين، بهدف اختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تحسين إعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية للدراسة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وما أهمية تطبيقها في البيئة المحاسبية؟
- كيف يساهم تطبيق المعايير الدولية (IFRS) في تحسين إعداد التقارير المالية؟
- كيف يؤثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

H0 : لا يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) في تحسين إعداد التقارير المالية.

H1 : يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) في تحسين إعداد التقارير المالية.

الفرضية الثانية:

H0 : لا يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية.

H1 : يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال:

- إبراز دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- إثراء الجانب العلمي من خلال تقديم دراسة تربط بين (IFRS) وجودة المعلومات المحاسبية.
- مساعدة المؤسسات الاقتصادية على فهم أثر تطبيق (IFRS) وتطوير نظمها المحاسبية.

- دعم متخذي القرار (مستثمرين، مقرضين، إدارة) بمعلومات أكثر دقة وموثوقية.
- مواكبة الاتجاه العالمي نحو توحيد المعايير المحاسبية وتحقيق الشفافية.
- تقييم واقع تطبيق المعايير الدولية والكشف عن نقاط القوة والضعف.
- تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في تحسين جودة التقارير المالية.
- فتح المجال أمام دراسات مستقبلية في نفس الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع:

- الأهمية المتزايدة للمعايير الدولية (IFRS)، حيث أصبحت هذه المعايير مرجعًا عالميًا في إعداد التقارير المالية، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم دورها في تحسين الممارسات المحاسبية.
- أهمية جودة المعلومات المحاسبية، باعتبارها عنصرًا أساسيًا في اتخاذ القرارات الاقتصادية، سواء من قبل المستثمرين أو الإدارة أو مختلف الأطراف ذات العلاقة، مما يستدعي البحث في العوامل التي تؤثر عليها.
- التوجه نحو توحيد الأنظمة المحاسبية، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى دراسة مدى مساهمة تطبيق (IFRS) في تحقيق قابلية المقارنة والشفافية في التقارير المالية.
- الاهتمام الشخصي بالموضوع، خاصة في ظل ارتباطه المباشر بتخصص المحاسبة، وما يتيحه من تعميق الفهم بالمعايير الدولية وتطبيقاتها العملية.

أهداف الدراسة:

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وأهميتها.
- توضيح مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية.
- دراسة العلاقة بين تطبيق معايير (IFRS) وجودة المعلومات المحاسبية.
- تحليل مدى مساهمة تطبيق (IFRS) في تحسين إعداد التقارير المالية.
- قياس أثر تطبيق المعايير الدولية على جودة المعلومات المحاسبية من خلال الدراسة التطبيقية.

- التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية.
- اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة باستخدام أدوات إحصائية مناسبة.
- الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في تحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات.

المنهج المستخدم في الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لمثل هذه الدراسات، حيث تم من خلاله عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وجودة المعلومات المحاسبية، وتحليل العلاقة بينهما، كما تم تدعيم هذا المنهج بالمنهج الاحصائي من خلال تصميم استبيان وجمع البيانات من عينة الدراسة، ثم تحليلها باستخدام أساليب إحصائية مناسبة لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج دقيقة.

حدود الدراسة الزمنية والمكانية:

1- الحدود الزمنية:

تمتد هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من أفريل إلى ماي 2026، وهي الفترة التي تم فيها إعداد الاستبيان وتوزيعه وجمع البيانات الميدانية.

2- الحدود المكانية:

أُجريت الدراسة ميدانيًا في الجزائر ولاية المدية من خلال توزيع استبيانات ورقية، بالإضافة إلى توسيع نطاق الدراسة ليشمل بعض الولايات الأخرى عبر توزيع الاستبيان إلكترونيًا، وذلك بهدف زيادة حجم العينة وتحقيق تنوع أكبر في الآراء.

الدراسات السابقة:

- بولجنيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية – دراسة حالة مؤسسة ALEMOبالخروب ولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، السنة الجامعية 2013-2014.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول كيفية مساهمة المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS) في ضمان وتحسين جودة المعلومة المالية، ومدى انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من هذه المعايير على جودة المعلومات المالية بالمؤسسة الجزائرية، كما سعت الدراسة إلى إبراز أثر هذه المعايير في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية والمتمثلة أساساً في الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة.

وقد تناول الباحث في هذه الدراسة ثلاثة فصول رئيسية؛ خصص الفصل الأول للإطار النظري للمحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية، بينما عالج الفصل الثاني مفهوم جودة المعلومات المالية ومدى تأثرها بالمعايير المحاسبية الدولية، أما الفصل الثالث فخُصص للدراسة التطبيقية من خلال دراسة حالة مؤسسة ALEMO وتحليل مدى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في تحقيق جودة المعلومات المالية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال تعزيز خصائصها النوعية، كما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية ساعد على رفع مستوى الشفافية والإفصاح وتوفير معلومات مالية أكثر ملاءمة وموثوقية وقابلية للمقارنة، الأمر الذي يدعم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية ويعزز ثقة مختلف مستخدمي القوائم المالية.

- سعيداني محمد السعيد وبوشاكر جلول، "الإطار النظري والمؤسساتي لمعايير المحاسبة الدولية"، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 05.

تناولت هذه الدراسة الإطار النظري والمؤسساتي لمعايير المحاسبة الدولية، من خلال توضيح مفهوم معايير المحاسبة الدولية وأهم خصائصها وأهدافها، إضافة إلى عرض الهيئات المسؤولة عن إعدادها وتطويرها، وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) ، كما تطرقت إلى التطور التاريخي للمعايير الدولية والإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، مع إبراز الخصائص النوعية للمعلومات المالية وأهم مستخدميها .

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والمعايير الدولية والوثائق الصادرة عن الهيئات المهنية المختصة، بهدف تقديم تصور شامل حول نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية وأسسها المفاهيمية .

وتوصلت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة الدولية تمثل إطارًا موحدًا يسهم في تعزيز الشفافية والموثوقية وقابلية المقارنة في التقارير المالية، كما تساعد على تلبية احتياجات المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، وتدعم التوافق المحاسبي الدولي، وأشارت كذلك إلى أن الجزائر تبنت النظام المحاسبي المالي المستمد من هذه المعايير لمواكبة التطورات الدولية وتحسين جودة المعلومات المالية .

– نشاد حكيم، حمداوي وئام (2022)، "العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية: دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية"، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01.

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية في الشركات المدرجة بالبورصة الجزائرية، حيث ركزت على دور الحوكمة، والمراجعة الداخلية والخارجية، والإفصاح المحاسبي، والإدارة، والسياسات الحكومية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، كما هدفت إلى إبراز أهمية الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية وتعزيز ثقة مختلف المستخدمين .

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبيان وُزّع على موظفي أقسام المحاسبة في عدد من الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية، وتم تحليل (30) استبانة صالحة باستخدام برنامج SPSS واختبار عدد من الأساليب الإحصائية لقياس أثر العوامل المدروسة على جودة المعلومة المحاسبية .

وتوصلت الدراسة إلى أن أفراد العينة يمتلكون إدراكًا جيدًا لمفهوم جودة المعلومة المحاسبية، كما أثبتت النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للعوامل المدروسة، خاصة الحوكمة، والمراجعة، والإفصاح المحاسبي، والرقابة الداخلية، على تحسين جودة المعلومة المحاسبية، وأكدت الدراسة أن تعزيز هذه العوامل يرفع من مستوى الموثوقية والملاءمة والشفافية، مما يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية وتحسين أداء المؤسسات . أثبتت الدراسة أن الحوكمة والإفصاح والمراجعة والرقابة الداخلية تُعد من أبرز العوامل التي تؤثر إيجابياً في جودة المعلومة المحاسبية وتزيد من موثوقيتها وفعاليتها في اتخاذ القرارات.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة المطَّلع عليها في أنها لم تقتصر على تناول الجوانب النظرية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو دراسة العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية، بل سعت إلى قياس الأثر المباشر لتطبيق هذه المعايير على جودة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة ميدانية في البيئة الجزائرية، كما تميزت باعتمادها على استبيان موجَّه إلى المختصين في المجال المحاسبي والمالي وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSSلاختبار الفرضيات إحصائياً، بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة حول مدى مساهمة تطبيق معايير IFRSفي تحسين إعداد التقارير المالية وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا عدت صعوبات خلال مختلف مراحل إعداد هذا البحث يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- صعوبة الحصول على مراجع حديثة ومتخصصة تتناول موضوع تأثير تطبيق (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية، خاصة في البيئة المحلية.
- محدودية الدراسات التطبيقية في الجزائر التي تعالج نفس الموضوع بشكل مباشر.
- صعوبة التواصل مع بعض أفراد عينة الدراسة بسبب انشغالاتهم المهنية.
- ضعف استجابة بعض المبحوثين للاستبيان.
- التأخر في استرجاع الاستبيانات، مما أثر على مدة إنجاز الدراسة الميدانية.
- وجود بعض الإجابات غير المكتملة أو غير الدقيقة، مما استدعى استبعاد بعضها أثناء التحليل.
- صعوبة توزيع الاستبيان في ولايات أخرى، والاعتماد جزئيًا على الوسائل الإلكترونية التي قد تحد من التحكم في العينة.

هيكل الدراسة:

سعيًا للإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تناول الموضوع من خلال ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

متعلق بالإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية، ويتضمن ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول ماهية جودة المعلومات المحاسبية من خلال التعريف بالمعلومة المحاسبية ومستخدميها ومفهوم الجودة وأهدافها، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومحدداتها، في حين يخصص المبحث الثالث لدراسة العوامل والمعايير المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى أهم المشاكل المرتبطة باستخدام خصائصها النوعية.

الفصل الثاني:

يتعلق بالإطار النظري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، ويتضمن مبحثين، حيث يعالج المبحث الأول مدخلًا عامًا حول هذه المعايير من حيث مفهومها ونشأتها والجهات المسؤولة عن إصدارها، بينما يتناول المبحث الثاني المعايير المحاسبية (IFRS) وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال عرض هذه المعايير وإبراز دورها في تحسين جودة التقارير المالية.

الفصل الثالث:

يتمثل في الإطار التطبيقي للدراسة، ويتضمن ثلاثة مباحث، حيث يخصص المبحث الأول لإعداد الاستبيان وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، أما المبحث الثاني فيتناول تفريغ البيانات ومعالجة نتائج الاستبيان وتحليلها، في حين يخصص المبحث الثالث لاختبار فرضيات الدراسة وعرض النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:
الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد

تُعد المعلومات المحاسبية من أهم الموارد التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية ومختلف الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية، حيث تساهم في توفير صورة واضحة عن الوضعية المالية ونتائج النشاط للمؤسسة، غير أن فعالية هذه المعلومات ومدى الاستفادة منها يرتبطان بدرجة جودتها، إذ يجب أن تتسم بالملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والفهم حتى تحقق الأهداف المرجوة منها، لذلك أصبحت جودة المعلومات المحاسبية من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين والهيئات المهنية، نظراً لدورها في تعزيز الثقة في التقارير المالية وتحسين كفاءة القرارات المتخذة بناءً عليها.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية، حيث يتناول المبحث الأول ماهية جودة المعلومات المحاسبية من خلال التعريف بالمعلومة المحاسبية والأطراف المستخدمة لها، ومفهوم جودة المعلومات المحاسبية وأهدافها، أما المبحث الثاني فيخصص لدراسة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، من خلال عرض الخصائص الرئيسية والثانوية ومشاكل استخدام هذه الخصائص، في حين يتناول المبحث الثالث العوامل والمعايير المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى أهم المحددات والقيود التي قد تؤثر على تحقيقها.

المبحث الأول: ماهية جودة المعلومات المحاسبية

يُعدّ موضوع جودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات الجوهرية في الفكر المحاسبي المعاصر، نظرًا لما له من تأثير مباشر على كفاءة مخرجات النظام المحاسبي وقدرته على تلبية احتياجات مختلف المستخدمين، فالمعلومة المحاسبية لم تعد مجرد أرقام تُعرض في القوائم المالية، بل أصبحت أداة أساسية لدعم القرارات الاقتصادية وتعزيز الشفافية والثقة في التقارير المالية، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث ماهية جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال التطرق أولًا إلى مفهوم المعلومة المحاسبية والأطراف المستخدمة لها، ثم بيان مفهوم جودة هذه المعلومات، وأخيرًا استعراض أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في إطار تحسين فعالية التقارير المالية.

المطلب الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية والأطراف المستخدمة لها

تُعد المعلومة المحاسبية من أهم مخرجات النظام المحاسبي، إذ تمثل وسيلة أساسية لتوفير البيانات اللازمة لمختلف المستخدمين، ولإبراز أهميتها بشكل أوضح، سيتم التطرق إلى مفهوم المعلومة المحاسبية ثم التعرف على أهم الأطراف المستفيدة منها.

أولا: مفهوم المعلومة المحاسبية

هناك عدة تعريفات للمعلومات المحاسبية منها:

– تعريف الجمعية الأمريكية لمعلومات المحاسبة (AAIA) الذي ينص على "أن المعلومات المحاسبية تشمل أي شكل من أشكال المعرفة المستمدة من تحليل البيانات التي ينتجها نظام ما".

– كما يُمكن تعريف المعلومات من خلال عملية إنشائها، وتحديدًا إنشاء بيانات خام مُهيكلة ومنظمة عبر طرق متنوعة، بهدف إنتاج مُخرجات موثوقة تُستخدم في إدارة الأعمال واتخاذ القرارات[1].

– كما يتم تعريفها على أنها مجموعة من البيانات التي تم جمعها ومعالجتها وإتاحتها للمتلقي أو المستخدم، وهي تمثل مخرجات نظام المعلومات وتؤثر على القرارات المختلفة.[2]

[1] نشاد حكيم، حمدواي وئام، العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية: دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 300.

[2] بهلول نور الدين، دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، 2012، ص 284.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها مجموعة من البيانات المحاسبية الأولية التي جُمعت، وعُولجت، ونُظمت، وحُللت بواسطة نظام معلومات محاسبي، وحُوّلت إلى معرفة قيّمة ومفيدة قابلة للاستخدام من قِبل مختلف الجهات المستفيدة، وتُعتبر أداةً مهمة لدعم إدارة أعمال المؤسسة والمساعدة في اتخاذ قرارات اقتصادية وإدارية سليمة.

ثانيا: الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية

تنقسم الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية إلى أطراف داخلية وأخرى خارجية، وذلك بحسب علاقتها بالمؤسسة وطبيعة استخدامها لهذه المعلومات.

1- الأطراف الداخلية:

يقصد بالأطراف الداخلية جميع الجهات التي يرتبط عملها بإدارة أنشطة المؤسسة وتستخدم المعلومات المحاسبية من أجل تحقيق أهدافها واستغلال الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة بكفاءة، ومن أهم هذه الأطراف ما يلي:

أ- **الإدارة العليا:** وتتمثل في مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن وضع السياسات والخطط العامة للمؤسسة وتنفيذها، كما تتحمل مسؤولية متابعة أداء المؤسسة أمام المساهمين، وتُستخدم المعلومات المحاسبية في هذا المستوى لتقييم نتائج النشاط واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة.

ب- **المستويات الإدارية:** وتشمل المديرين في المستويات الإدارية الوسطى والدنيا، الذين يتولون متابعة سير الأنشطة اليومية والإشراف على العمليات المختلفة داخل المؤسسة، وتعتمد هذه الفئات على المعلومات المحاسبية من أجل ممارسة الرقابة الإدارية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة، مما يستدعي توفر تقارير محاسبية دورية.

ت- **الموظفون** :وهم العاملون داخل المؤسسة الذين يرتبط استقرارهم الوظيفي بأداء المؤسسة ونجاحها، لذلك فإنهم يهتمون بالمعلومات المالية التي تعكس وضع المؤسسة واستمراريتها، خاصة تلك الواردة في القوائم المالية[1].

[1] نشاد حكيم حمدواي وئام، مرجع سابق، ص300

2- الأطراف الخارجية:

وهي كافة الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة، وتتمثل في:

أ- **المساهمون الحاليون والمحتملون:** بالنسبة للمستثمرين الحاليين أو المساهمين، فهم مالكو المؤسسة ويُعدّون من أهم أصحاب المصلحة فيها، ويعتمد هؤلاء على المعلومات المحاسبية للتعرف بشكل دوري على مستوى أداء المؤسسة وتقييم كفاءة استخدام رأس المال المستثمر، كما تساعدهم هذه المعلومات في اتخاذ الموقف المناسب تجاه الإدارة خلال اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، إضافة إلى تحديد ما إذا كان من الأفضل الاستمرار كمساهمين في المؤسسة أو الانسحاب منها.

أما المستثمرون المحتملون، فإن اهتمامهم بالمعلومات المحاسبية ينبع من رغبتهم في تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة واتخاذ القرار المناسب بشأن شراء أسهمها.

ب- **الدائنون الحاليون والمحتملون:** تمكّن المعلومات المحاسبية الدائنين من تحليل الوضع المالي للمؤسسة ودراسة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، مما يساعدهم على تحديد مدى ملاءمة استمرار تعاملهم معها.

وبالنسبة للدائنين من حملة الديون طويلة ومتوسطة الأجل، مثل حاملي السندات، فإن اهتمامهم يتركز على ضمان سلامة أصل القرض والتأكد من قدرة المؤسسة على سداد الفوائد في مواعيدها، وتساعدهم المعلومات المحاسبية في تقييم هذه الجوانب.

أما الدائنون أصحاب الديون قصيرة الأجل، مثل الموردين والبنوك التي تقدم قروضًا قصيرة الأجل، فإنهم يهتمون بشكل أساسي بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القريب، لذلك يعتمدون على المعلومات المحاسبية لمعرفة نتائج أعمال المؤسسة ومدى قدرتها على سداد ديونها قصيرة الأجل.

أما الدائنون المحتملون فيسعون من خلال المعلومات المحاسبية إلى تقييم الوضع المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قبل اتخاذ قرار منحها الائتمان[1].

[1] حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة الوحدة الإنتاجية التجارية أريس، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص96.

ت– العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المحاسبية للمؤسسة من أجل الاطمئنان إلى مركزها المالي وقدرتها على الاستمرار في نشاطها والوفاء بالتزاماتها تجاههم

ث– العاملون ونقاباتهم: يستفيد العاملون ونقاباتهم من المعلومات المحاسبية في تقييم وضع المؤسسة المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح، الأمر الذي يساعدهم في المطالبة بتحسين الأجور والحوافز وظروف العمل، إضافة إلى تعزيز مصالحهم الاجتماعية.

ج–الجهات الحكومية المعنية: تشمل الجهات الحكومية الجهات المسؤولة عن تنظيم النشاط الاقتصادي، مثل إدارة الضرائب والوزارات المختصة والهيئات الإحصائية وأجهزة التخطيط والرقابة، وتهتم هذه الجهات بالمعلومات المحاسبية المرتبطة بالمؤسسة بما يساعدها في أداء مهامها الرقابية والتنظيمية.

ح–أطراف أخرى: هناك أطراف أخرى تهتم بالمعلومات المحاسبية للمؤسسات مثل الباحثين والمحللين الاقتصاديين ووسائل الإعلام وغيرهم، حيث يعتمدون عليها في إجراء الدراسات والتحليلات وتقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات[1].

المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

تُعد جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم الأساسية في الفكر المحاسبي المعاصر، نظراً لدورها في تعزيز فعالية المعلومات المقدمة لمختلف المستخدمين، وقبل التطرق إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، يجدر أولاً التعرف على مفهوم الجودة باعتبارها الأساس الذي تُبنى عليه مختلف معايير تقييم المعلومات ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها.

أولا: مفهوم الجودة

كلمة "الجودة" مشتقة من الكلمة اللاتينية "qualies"، والتي تشير إلى طبيعة الأشياء ومدى قابليتها للتطبيق، كما تُعرَّف الجودة بأنها عملية تُركز على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تقليل أوجه القصور في الأداء وتحقيق النتائج المتوقعة[2].

[1] حامدي علي، مرجع سابق ص 96.

[2] بالخير كنزة، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019، ص8

ويُعرّفها قاموس أكسفورد الأمريكي بأنها درجة أو مستوى التميز، الجودة تعني الإتقان، والتحسين الدقيق القائم على مستوى عالٍ من الإتقان والتحسين، مع السعي في الوقت نفسه نحو التميز والرقي والابتكار[1].

ثانيا: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

تشير جودة المعلومات المحاسبية إلى مدى إسهام المعلومات في خلق قيمة للمستخدمين وللمؤسسة ككل، ولكي تُعتبر المعلومات عالية الجودة، يجب أن تكون وثيقة الصلة بعملية اتخاذ القرار لدى المستخدم[2].

يشير مفهوم جودة المعلومات إلى الخصائص التي ينبغي أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، ويتجلى ذلك في الفوائد المتوقعة من إعداد التقارير المالية عند تقييم جودة المعلومات الناتجة عن تطبيق مختلف الأساليب والتقنيات المحاسبية، في هذا السياق تشير الجودة إلى موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، والفوائد التي تعود على المستخدمين، وخلوها من التحريف أو التضليل، وإعدادها وفقًا لمجموعة من المعايير القانونية والتنظيمية والمهنية والفنية لتحقيق الغرض المنشود منها[3].

تُستمد المعلومات المحاسبية من النظام المحاسبي، ويجب أن تكون عالية الجودة، مُستوفية لمعايير الجودة المطلوبة، لتمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مُختلفة بناءً على احتياجاتهم، كما تُعدّ المعلومات المحاسبية عنصرًا أساسيًا في الإنتاج، إذ تلعب دورًا حاسمًا في كفاءة وفعالية المؤسسة، ولذلك، تسعى المؤسسات جاهدةً لتصميم وبناء أنظمة مُعقدة لإدارة الكميات الهائلة من المعلومات اللازمة لعملياتها، لضمان وصول معلومات دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب وبشكل ملائم إلى جميع مستويات الإدارة لاتخاذ قرارات مُستنيرة[4].

لذلك، يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها درجة قابلية تطبيق المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي، وموثوقيتها، ودقتها، فضلاً عن قدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين المختلفة في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة، مما يوفر للمستخدمين الفائدة الحقيقية المتمثلة في اتخاذ قرارات معقولة في إطار الامتثال للقوانين والمعايير المهنية، وضمان عدم تشويهها أو تحريفها.

---

[1] محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة 4، عمان، 2009، ص 20.

[2] بالخير كنزة، مرجع سابق، ص8.

[3] اخلاص نمر عبد الرزاق الخرابشه، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الاصدار 33 ،2024، ص ص 71 72.

[4] حمزاوي فؤاد عبادلية نور، نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة العربي تبسي تبسة، 2017، ص ص 43 44.

المطلب الثالث: أهداف جودة المعلومات المحاسبية

تهدف جودة المعلومات المحاسبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة داخل المؤسسات الاقتصادية، ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي:

- دعم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد المتاحة داخل الوحدات الاقتصادية.
- تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة التي تساعدها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، إضافة إلى توفير هذه المعلومات لمختلف الجهات داخل المؤسسة وخارجها.
- تقديم معلومات مفيدة تساعد المستثمرين والدائنين على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
- المساهمة في تحديد التدفقات النقدية الداخلية والخارجية المرتبطة بأنشطة المؤسسة المختلفة، وتقييم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية.
- توفير بيانات مالية كافية من حيث الكم والنوع، بما يحقق الفائدة لمختلف الوحدات الاقتصادية المستفيدة منها.
- دعم أنظمة الرقابة المختلفة، بما في ذلك الرقابة التنظيمية والرقابة المرتبطة بالمعايير.
- توفير معلومات وبيانات دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب بما يلبي احتياجات الجهات الخارجية المستفيدة منها.
- الإسهام في تحسين وتطوير أساليب الرقابة داخل المؤسسات[1].

[1] أحمد قايد نور الدين، هلالي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 04، 2019، ص248.

المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تُعدّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أهم المعايير التي يُستند إليها في تقييم جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية، إذ تحدد مدى قدرتها على تلبية احتياجات مستخدميها ودعم قراراتهم الاقتصادية، كما أن هذه الخصائص لا تعمل بمعزل عن مجموعة من القيود أو المحددات التي قد تؤثر في درجة تحققها عمليًا، وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، من خلال التمييز بين الخصائص الرئيسية والخصائص الثانوية، إضافة إلى عرض أبرز القيود التي تحكم جودة هذه المعلومات، وذلك بهدف إبراز الإطار المتكامل الذي يضمن تقديم معلومات مالية ذات فائدة وموثوقية عالية.

المطلب الأول: الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية

تُعد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من أهم المعايير التي يتم من خلالها تقييم جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية، إذ تحدد مدى قدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين وتحقيق الفائدة المرجوة منها، ومن هذا المنطلق، سيتم في هذا المبحث التطرق إلى أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، سواء الرئيسية أو الثانوية، إضافة إلى أبرز المشكلات المرتبطة باستخدامها.

أولا: خاصية الملائمة

تُعد خاصية الملائمة من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، والتي سيتم التطرق إليها في هذه الدراسة.

1- مفهوم خاصية الملائمة:

من الناحية اللغوية يشير مفهوم الملائمة إلى الموافقة والتناسب والانسجام، حيث يُقال إن الشيء غير ملائم عندما يكون غير مناسب للظروف أو لا يتوافق معها بالشكل المطلوب، كما يُقصد بالبيئة الملائمة تلك البيئة التي تتوفر فيها العوامل الضرورية التي تسمح بوجود الكائن الحي واستمراره، أما من الناحية الاصطلاحية أو العملية، فإن الملائمة تعني أن يتصف الموضوع أو العمل المراد تقييمه بمجموعة من الخصائص والصفات التي تمنحه هذه الصفة[1].

[1] دهمش نعيم حسني، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولًا عامًا، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكتبات الوطنية، عمان، 1995، ص23.

ووفقاً لما أشار إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الفقرة (26)، فإن المعلومات تُعد ملائمة عندما يكون لها تأثير في القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وذلك من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو من خلال تأكيد أو تعديل تقديراتهم السابقة، وبذلك فإن التقارير المالية التي تتسم بالملائمة تسهم في توجيه القرارات الاقتصادية لمختلف مستخدميها، مثل المساهمين وحملة السندات والموردين والعملاء والوكلاء[1].

ويرى بعض الباحثين أن المعلومات الملائمة هي تلك التي تحمل ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي تأثير المعلومات في تحقيق الأهداف، وتأثيرها في الفهم والإدراك، إضافة إلى تأثيرها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، كذلك يمكن تعريف المعلومات الملائمة بأنها المعلومات التي تزيد من قدرة مستخدميها على التحكم في الحاضر وفهم الماضي بما يساعدهم على التنبؤ بالمستقبل واتخاذ قرارات أكثر دقة وكفاءة[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن خاصية الملائمة تتمثل في قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدميها من خلال تزويدهم بمعلومات تساعدهم على تقييم الأحداث الاقتصادية الماضية والحاضرة والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، إضافة إلى تأكيد أو تعديل تقديراتهم السابقة، كما تمكّن هذه المعلومات المستخدمين من التمييز بين البدائل المختلفة ودعم فهمهم للظواهر الاقتصادية، بما يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية وترشيد عملية اتخاذ القرار، ويعزز قدرتهم على فهم الماضي والتحكم في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل واتخاذ قرارات أكثر دقة وكفاءة.

2- خصائص توافر خاصية الملائمة:

حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية:

أ- التوقيت المناسب:

يقصد بالتوقيت المناسب توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات في الوقت الذي تكون فيه الحاجة إليها قائمة، حيث يحتاج مستخدمو المعلومات، وخاصة المستثمرون، إلى الحصول على هذه المعلومات بشكل سريع وقبل أن

[1] دهمش نعيم حسني، مرجع سابق ص 23.

[2] بوحفص سميحة، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص136.

تفقد قدرتها على التأثير في القرارات، ويُعد تأخر تقديم المعلومات، كما هو الحال في بعض التقارير المالية السنوية، من أبرز الانتقادات التي توجه إليها، إذ يحد ذلك من إمكانية الاعتماد عليها كمصدر رئيسي للمعلومات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وعليه، فإن المعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك التي يتم الحصول عليها في الوقت المناسب حتى وإن كان ذلك على حساب درجة عالية من الدقة أو التأكد الكامل من صحتها، ويمكن النظر إلى التوقيت المناسب من خلال جانبين أساسيين هما:

- **دورية الكشوف المالية التي تُعد فيها:** فقد تكون هذه الدورية طويلة نسبيًا أو قصيرة، فإذا كانت طويلة فإن المعلومات تُقدم على فترات متباعدة، مما قد يؤثر على قدرة المستخدم في تقييم البدائل المتاحة نظرًا لطول الفترة الزمنية بين كل تقرير وآخر، أما إذا كانت قصيرة فإن المعلومات تُقدم على فترات متقاربة، الأمر الذي يتيح لمستخدميها الحصول على معلومات بشكل مستمر، رغم احتمال تأثرها ببعض التغيرات الموسمية أو العشوائية التي قد تواجهها المؤسسة.
- **المدة الزمنية اللازمة لإعداد الكشوف المالية الجاهزة للتداول:** إذ كلما طالت الفترة المستغرقة في إعداد هذه القوائم انخفضت منفعة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها، نتيجة لتراجع قدرتها على التأثير في القرارات المالية[1].

ب– القيمة التنبؤية للمعلومة:

يقصد بالقيمة التنبؤية للمعلومات قدرة المعلومات المحاسبية على المساهمة في تحسين عملية التنبؤ بالنتائج المستقبلية استنادًا إلى تحليل نتائج الماضي والحاضر، وتُعد هذه الخاصية إحدى الخصائص الفرعية المرتبطة بملائمة المعلومات، حيث تساعد المعلومات الملائمة على التنبؤ بالعوائد والنتائج المرتبطة بالأنشطة المستقبلية للمؤسسة، فبدون الاستناد إلى معلومات عن الأحداث السابقة يصبح من الصعب توقع ما قد يحدث في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بما سيحدث لاحقًا يعد أمرًا غير ذي جدوى، لذلك تُفهم القيمة التنبؤية

[1] بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019، ص102.

على أنها قدرة المعلومات على توفير أساس يساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة أو تقدير قدرتها على تحقيق الأرباح[1].

ت– التغذية العكسية:

تُعرف التغذية العكسية، أو ما يسمى بالتغذية الراجعة أو الارتدادية، بأنها أحد المكونات الأساسية لأي نظام معلومات، كما تعد من العناصر المهمة في النظام المحاسبي نظرًا لدورها في دعم استمرارية المؤسسة وتطوير أدائها، فكلما توفرت معلومات ناتجة عن مخرجات النظام أمكن استخدامها في تقييم الأداء وتحسين جودة المخرجات المستقبلية، كما أن قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة تسهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية بشكل عام، وتزيد من درجة ملائمتها عند استخدامها في اتخاذ القرارات.

ويُعد وجود عنصر التغذية العكسية في أي نظام ضرورة أساسية، إذ يعمل كآلية لإعادة استخدام المعلومات أو معالجتها من جديد، خاصة تلك التي فقدت قيمتها أو لم تعد مفيدة بالشكل المطلوب، فالمعلومات التي كانت في وقت معين مكتملة وقابلة للاستخدام قد تتحول لاحقًا إلى مجرد بيانات، غير أن إعادة تحليلها أو تعديلها يمكن أن يمنحها قيمة جديدة ويجعلها أكثر فاعلية في تحقيق الهدف المطلوب.

وعليه، فإن قيمة التغذية الراجعة للمعلومات تكمن في قدرتها على مساعدة متخذ القرار في مراجعة توقعاته السابقة وتصحيحها أو تعديلها بناءً على المعلومات الجديدة المتاحة[2].

من خلال ما سبق يتضح أنه لا يمكن اعتبار المعلومات المحاسبية ملائمة ما لم تتوافر فيها الخصائص الفرعية المذكورة سابقًا؛ أي أن تكون قد أُعدت في الوقت المناسب الذي يسمح باستخدامها بفعالية، وأن تسهم في دعم توقعات المستخدمين المستقبلية أو في تعديل توقعاتهم السابقة من خلال تحسينها وإعادة صياغتها اعتمادًا على التغذية العكسية، ومع ذلك فإن خاصية الملائمة وحدها لا تكفي لضمان جودة المعلومات المحاسبية، بل ينبغي أن تتكامل مع خاصية الموثوقية حتى تتحقق الفائدة المرجوة من هذه المعلومات.

[1] حفصي رشيد حليمي نبيل، إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملائمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية: دراسة ميدانية بولاية ورقلة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص23.

[2] بوحفص سميحة، مرجع سابق، ص 138.

ثانيا: خاصية الموثوقية

1- مفهوم خاصية الموثوقية:

تشير الموثوقية في المعلومات المحاسبية إلى مدى صدق ودقة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية، بحيث تكون خالية من الأخطاء والتحيز في عرضها، وتعكس بصورة أمينة الأحداث والعمليات الاقتصادية التي تمثلها، وتُعد هذه الخاصية ضرورية لمستخدمي المعلومات المحاسبية، خاصة أولئك الذين لا يملكون الوقت أو الخبرة الكافية لتحليل محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات الأكثر فائدة لهم.

وفقًا لمجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) ، تُعد الموثوقية خاصية من خصائص المعلومات التي تؤكد خلوها من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما يُفترض أن تعبر عنه من أحداث وعمليات اقتصادية[1].

من خلال ما سبق يمكن تعريف خاصية الموثوقية بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على تقديم صورة صادقة ودقيقة عن الأحداث والعمليات المالية والاقتصادية، بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ومعروضة بأمانة وموضوعية، الأمر الذي يتيح لمستخدمي التقارير المالية الاعتماد عليها في تقييم المعلومات واتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

2-الخصائص الفرعية للموثوقية:

أ- الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير وجود درجة عالية من التوافق بين المعلومات المعروضة والظواهر أو الأحداث التي يُراد التعبير عنها، ويُقصد بالصدق هنا تمثيل الجوهر الحقيقي للأحداث وليس مجرد شكلها الظاهري، أي أن تعكس المعلومات المحاسبية المضمون الفعلي لما تهدف إلى تمثيله.

كما تعبر هذه الخاصية عن ضرورة التطابق بين الأرقام والبيانات المحاسبية وبين العمليات والأحداث الاقتصادية التي أنتجتها، وبمعنى آخر، يجب أن تمثل المعلومات المحاسبية بدقة ما حدث فعليًا داخل المؤسسة، بحيث تعكس

[1]صخر عمار، تقييم دور خاصيتي الملائمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية: دراسة حالة في المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص12.

التقارير المالية الواقع الاقتصادي الناتج عن المعاملات والأحداث الاقتصادية، وهو ما يضمن صدق عرض هذه التقارير.

وتتطلب خاصية الصدق في التعبير تجنب نوعين من التحيز، وهما:

- التحيز المرتبط بعملية القياس، كما قد يحدث عند الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية أو عند تطبيق مبدأ الحيطة والحذر في بعض بنود المحاسبة.
- التحيز الناتج عن القائم بعملية القياس.

ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالصدق في التعبير ينبغي أن تكون خالية قدر الإمكان من التحيز، رغم أن تحقيق الكمال في هذا الجانب يعد أمرًا صعبًا، نظرًا لأن التقارير المالية تمثل نموذجًا تقريبيًا يعكس الواقع الاقتصادي للوحدة المحاسبية، لذلك قد تحتوي بطبيعتها على قدر محدود من التحيز غير المقصود[1].

ب– خاصية قابلية التحقق:

يقصد بقابلية التحقق أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتأكد من صحتها، بحيث يمكن التحقق منها من قبل أطراف مختلفة، ويعني ذلك وجود درجة عالية من الاتفاق بين المحاسبين الذين يستخدمون نفس أساليب القياس المحاسبي، بحيث يصلون إلى النتائج نفسها عند تطبيقهم لهذه الأساليب.

كما تشير هذه الخاصية إلى أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام طرق محددة للقياس والإفصاح المحاسبي يمكن أن يتوصل إليها شخص آخر مستقل عند تطبيق الأساليب نفسها، ولذلك ينبغي أن تتوافر في المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمون هذه الخاصية، بحيث يمكن إثبات صحتها وتقديم الأدلة التي تؤكد مصداقيتها[2].

[1] صخر عمار، نفس المرجع السابق، ص13.
[2] بوحفص سميحة، مرجع سابق، ص 139.

ت– الحيادية:

تشير خاصية الحيادية إلى ضرورة أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز وألا تؤثر في مستخدميها بطريقة تخدم مصالح فئة معينة على حساب فئات أخرى، وبعبارة أخرى، ينبغي أن تُعد المعلومات المحاسبية بصورة موضوعية بحيث تلبي احتياجات مختلف المستخدمين دون تفضيل طرف على آخر.

كما تعني الحيادية أن عملية إعداد المعايير المحاسبية أو تطبيقها يجب أن تركز على تحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية وليس على النتائج الاقتصادية التي قد تترتب عن تطبيق قاعدة محاسبية معينة، ولتحقيق هذه الخاصية ينبغي مراعاة ما يلي:

- التركيز عند الاختيار بين بدائل القياس والإفصاح على البدائل التي تسهم في إنتاج معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية.
- تجنب المبالغة في التقديرات المرتبطة بأساليب القياس أو الإفصاح، خاصة تلك التي قد تهدف إلى الوصول إلى نتائج محددة ترغب المؤسسة في تحقيقها مسبقًا.

ث– الشمول (الاكتمال):

تعني خاصية الشمول أو الاكتمال أن تتضمن المعلومات المحاسبية جميع البيانات والأحداث المهمة دون إغفال أو حذف أي عنصر جوهري عند إعداد القوائم المالية، ومع ذلك فإن تحقيق الاكتمال المطلق يعد أمرًا صعبًا، لأن التقارير المالية تمثل نموذجًا مبسطًا يعكس واقع المؤسسة، كما أنها تخضع لاعتبارات الأهمية النسبية والوقت والتكلفة المرتبطة بعملية قياس المعلومات والإفصاح عنها.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للاعتماد عليها يجب أن تتسم بالشمول بحيث لا يتم استبعاد أي معلومات جوهرية، لأن حذف بعض البيانات قد يؤدي إلى تقديم معلومات غير دقيقة أو مضللة، مما يقلل من إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات[1].

[1] بن زاف لبنى، مرجع سابق، ص 105.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن زيادة درجة الموضوعية تسهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية وتقليل مستوى التحيز فيها، ولذلك ينبغي على المحاسبين العمل على رفع مستوى الموضوعية عند إعداد المعلومات المالية، مع الانتباه إلى أن التحيز قد ينشأ ليس فقط من القواعد المحاسبية ذاتها أو من سوء تطبيقها، بل قد يكون ناتجًا أيضًا عن الأشخاص الذين يقومون بتطبيق هذه القواعد، كما أن مفهومي التحيز والموضوعية يعدان مفاهيم نسبية تُقاس بدرجات مختلفة، نظرًا لأن القيمة الحقيقية للأحداث الاقتصادية قد لا تكون معروفة بدقة في كثير من الحالات.

ثالثا: العلاقة بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية

قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لكنها في الوقت نفسه غير موثوقة بدرجة كافية، بحيث يؤدي الاعتماد عليها إلى إعطاء صورة مضللة، ويعود ذلك إلى أن العديد من الاختيارات والسياسات المحاسبية قد تتطلب في بعض الحالات التضحية بجزء من الموضوعية من أجل تحقيق قدر أكبر من الملائمة، والعكس صحيح.

فعلى سبيل المثال، في حال وجود تعويض محل نزاع قانوني، فإن قيام المؤسسة بإثبات كامل قيمة التعويض المطالب به ضمن الميزانية قد لا يكون إجراءً مناسبًا، في حين قد يكون من الأفضل الإفصاح عن هذا المبلغ مع توضيح الظروف المرتبطة بالمطالبة.

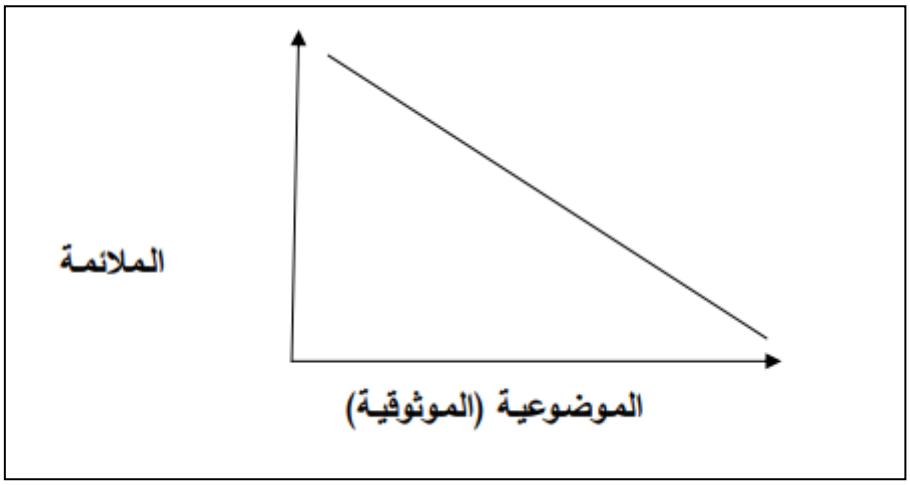
كما يظهر هذا التعارض عند تطبيق بعض الأساليب المحاسبية مثل الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية؛ إذ تُعد الأرقام المستندة إلى هذا الأساس ذات درجة عالية من الموثوقية، لكنها في المقابل قد تكون أقل ارتباطًا باحتياجات مستخدمي التقارير المالية، مما يقلل من درجة ملاءمتها.

وعلى العكس من ذلك، فإن استخدام أساس التكلفة الحالية قد يوفر معلومات أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، إلا أنه غالبًا ما يكون أقل موثوقية من حيث إمكانية الاعتماد عليها.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن العلاقة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية غالبًا ما تكون علاقة عكسية؛ إذ إن زيادة درجة الملائمة في بعض الأحيان قد تؤدي إلى انخفاض مستوى الموثوقية (الموضوعية)، والعكس صحيح، حيث إن تعزيز درجة الموثوقية قد يؤدي إلى تقليل مستوى الملائمة، ولهذا يمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيًا كما يلي[1] :

[1] بن زاف لبنى، مرجع سابق، ص 106.

الشكل رقم (I–01): العلاقة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية



المصدر: بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019، ص106

المطلب الثاني: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسية، توجد مجموعة من الخصائص الثانوية التي تسهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وزيادة فائدتها لمستخدمي القوائم المالية، وتعمل هذه الخصائص على دعم الخصائص الأساسية وتحسين قدرة المعلومات على تلبية احتياجات المستخدمين واتخاذ القرارات بصورة أكثر فعالية.

أولا: القابلية للمقارنة

تُعرَّف خاصية القابلية للمقارنة بأنها إمكانية مقارنة المعلومات الواردة في القوائم المالية لفترة مالية معينة مع معلومات الفترات السابقة لنفس المنشأة، أو مقارنتها مع القوائم المالية لمنشآت أخرى خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل، وكذلك متابعة أداء المنشأة ومركزها المالي عبر الزمن[1].

[1] خالد محمد بشير أحمد تميم علي الهادي شونة، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على فاعلية إدارة مخاطر السيولة: دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 6، العدد 3، 2025، ص 206.

كما يقصد بقابلية المقارنة إمكانية إجراء مقارنة بين القوائم المالية للشركة خلال فترات زمنية مختلفة أو مع القوائم المالية لشركات أخرى، بحيث تمكن هذه المقارنات مستخدمي المعلومات المحاسبية من تحليل الأداء المالي للشركة واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، إضافة إلى تقييم مركزها المالي مقارنة بغيرها من الشركات.

ثانيا: خاصية القابلية للفهم

تُعد القابلية للفهم إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة في القوائم المالية، ويُفترض أن يمتلك مستخدمو هذه القوائم مستوى معقولًا من المعرفة بالأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، إضافة إلى استعدادهم لدراسة المعلومات وتحليلها بدرجة مناسبة من العناية، ومع ذلك، لا ينبغي استبعاد المعلومات المتعلقة بالمسائل المعقدة من القوائم المالية إذا كانت ضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية، حتى وإن كانت قد تبدو صعبة الفهم بالنسبة لبعض المستخدمين[1].

ثالثا: خاصية الثبات (أو الاتساق)

يقصد بالثبات استخدام المؤسسة لنفس المبادئ والطرق والإجراءات المحاسبية من فترة إلى أخرى، بما يضمن استقرار أساليب القياس والعرض المحاسبي وعدم تغييرها إلا عند الضرورة، ويساهم هذا في جعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها، إذ يساعدهم على مقارنة نتائج المؤسسة وأدائها عبر الفترات الزمنية المختلفة دون تأثر النتائج بتغيير الأساليب المحاسبية.

ومع ذلك، فإن الثبات لا يعني منع التغيير بشكل مطلق، فقد تفرض الظروف الاقتصادية أو التغيرات في البيئة المحاسبية تعديل بعض الطرق والأساليب المحاسبية، وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن هذه التغييرات وبيان أثرها على نتائج المؤسسة، ومن أمثلة ذلك تغيير طرق تقييم المخزون مثل (الوارد أولاً صادر أولاً) أو طرق احتساب الإهتلاك.

[1] بومصباح صافية بلعجوز الحسين، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات: دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعريريج، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 01، 2018، ص280.

كما تُعد خاصيتا القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص المهمة التي تعزز فائدة المعلومات المحاسبية، إلا أن أهميتهما تبقى مرتبطة بتوافر خاصيتي الملائمة والموثوقية، إذ لا يمكن أن تحقق المعلومات المحاسبية فائدتها الكاملة دون توفر هاتين الخاصيتين الأساسيتين[1].

المطلب الثالث: مشاكل استخدام الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

لقد تم التطرق سابقًا إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، غير أن تحقيق جميع هذه الخصائص في آنٍ واحد قد يكون صعبًا في بعض الحالات، حيث إن تعزيز خاصية معينة قد يؤدي أحيانًا إلى إضعاف خاصية أخرى، وفيما يلي أهم المشكلات التي قد تنشأ عند تطبيق هذه الخصائص:

أولا: احتمال التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (الملائمة والموثوقية)

قد يحدث تعارض بين خاصيتي الملائمة والموثوقية، إذ قد تكون المعلومات ملائمة لكنها غير موثوقة، أو موثوقة لكنها غير ملائمة لاتخاذ القرار، فعلى سبيل المثال، تتميز الأرقام التاريخية بدرجة عالية من الموثوقية لكونها تستند إلى بيانات مؤكدة، إلا أنها قد تكون أقل ملاءمة في بعض الحالات لأنها قد لا تعكس بدقة الواقع الاقتصادي الحالي[2].

ثانيا: احتمال اختلاف الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية

في بعض الحالات قد تكون المعلومات متوفرة في الوقت المناسب لكنها تفتقر إلى القدرة التنبؤية أو التفسيرية، كما هو الحال بالنسبة لبعض البيانات التاريخية، وفي المقابل قد تكون المعلومات ذات قيمة عالية من حيث التنبؤ بالمستقبل، لكنها قد تصل إلى المستخدمين بعد فوات الوقت المناسب لاتخاذ القرار.

[1] بن زاف لبنى، مرجع سابق، ص 109.

[2] فنيط بسمة لعدادرة ربيعة، دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015، ص34.

ثالثا: ليس كل المعلومات الملائمة والموثوقة تعتبر معلومات مفيدة

فقد تكون بعض المعلومات متاحة وموثوقة لكنها لا تقدم فائدة حقيقية لمتخذ القرار، ولذلك ينبغي اختيار المعلومات الأكثر أهمية وفقًا لاحتياجات المستخدمين، مع الإفصاح عنها بطريقة تساعد على تحقيق الفائدة المطلوبة.

رابعا: قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من المنافع المتوقعة منها (اختبار التكلفة/العائد) يُعد مبدأ التكلفة والعائد من المبادئ المهمة في إعداد المعلومات المحاسبية، حيث ينبغي أن تكون الفائدة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها، وفي حال كانت تكلفة جمع المعلومات ومعالجتها مرتفعة مقارنة بالفائدة المتحققة منها، فقد لا يكون من المجدي الإفصاح عنها.

خامسا: صعوبة فهم المعلومات المحاسبية

حتى وإن كانت المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوقة، فقد يواجه بعض المستخدمين صعوبة في فهمها وتحليلها، خاصة إذا كانت معروضة بطريقة معقدة، ويعود ذلك إلى اختلاف مستويات المعرفة والخبرة لدى مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يجعل من الضروري عرض المعلومات بشكل واضح ومبسط قدر الإمكان.

سادسا: صعوبة المقارنة بين المعلومات المحاسبية

على الرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، إلا أن مقارنة المعلومات المالية بين المؤسسات قد تكون صعبة في بعض الأحيان، خاصة عندما تختلف السياسات المحاسبية المتبعة أو طبيعة النشاط الاقتصادي بين المؤسسات، لذلك يصبح من الضروري الإفصاح عن أي تغييرات في السياسات المحاسبية وآثارها على النتائج المالية لضمان وضوح المعلومات وقابليتها للمقارنة[1].

[1] فنيط بسمة لعدادرة ربيعة، مرجع سابق ص 35.

المبحث الثالث: العوامل والمعايير المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بعدة عوامل ومعايير تتحكم في مدى دقتها وملاءمتها وقدرتها على خدمة متخذي القرار، إذ لا يقتصر تحقيق الجودة على توفر الخصائص النوعية فقط، بل يتطلب أيضًا وجود معايير واضحة لقياسها، إلى جانب بيئة محاسبية وتنظيمية ملائمة تدعم إنتاج معلومات ذات قيمة، كما أن تطبيق هذه الخصائص قد يواجه بعض التحديات والإشكالات التي تؤثر على فعالية استخدامها، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث أهم المعايير المعتمدة في تحقيق وقياس جودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى العوامل المؤثرة فيها، وكذا أبرز المشكلات المرتبطة بتطبيق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

المطلب الأول: معايير تحقيق وقياس جودة المعلومات المحاسبية

نظرًا لعدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه لجودة المعلومات المحاسبية، نتيجة لاختلاف وجهات النظر وتباين أهداف منتجي المعلومات ومستخدميها، فإنه يمكن تحديد مجموعة من المعايير العامة التي تساعد على تحقيق هذه الجودة وقياسها، ومن أهمها ما يلي:

أولا: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية

تتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال توافر مجموعة من المعايير الأساسية، من أبرزها:

1- المعايير القانونية:

تسعى العديد من الهيئات والمؤسسات المهنية في مختلف الدول إلى وضع معايير قانونية تهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية وضمان الالتزام بها، ويتم ذلك من خلال إصدار تشريعات واضحة تنظم عمل المؤسسات، وتوفير إطار تنظيمي فعال يسهم في ضبط الأداء داخل الوحدات الاقتصادية، بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بتقديم إفصاح شامل وكافٍ عن أدائها[1].

[1] محمدي سارة، الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2023، ص21.

2- المعايير الرقابية:

يرتبط تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بوجود نظام رقابي فعال، حيث تعد الرقابة أحد المكونات الأساسية في العملية الإدارية التي يعتمد عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويعتمد نجاح هذه الرقابة على فعالية دور لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، إضافة إلى دور المساهمين والأطراف المعنية في تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي.

3- المعايير المهني:

تعمل الهيئات المهنية والمجالس المحاسبية على إعداد المعايير المحاسبية ومراجعتها بهدف تنظيم الممارسة المهنية وضبط أداء العملية المحاسبية، وقد ساهم ذلك في تعزيز مبدأ مساءلة الإدارة أمام الملاك، الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة إلى إعداد تقارير محاسبية ومالية تتسم بالشفافية والنزاهة.

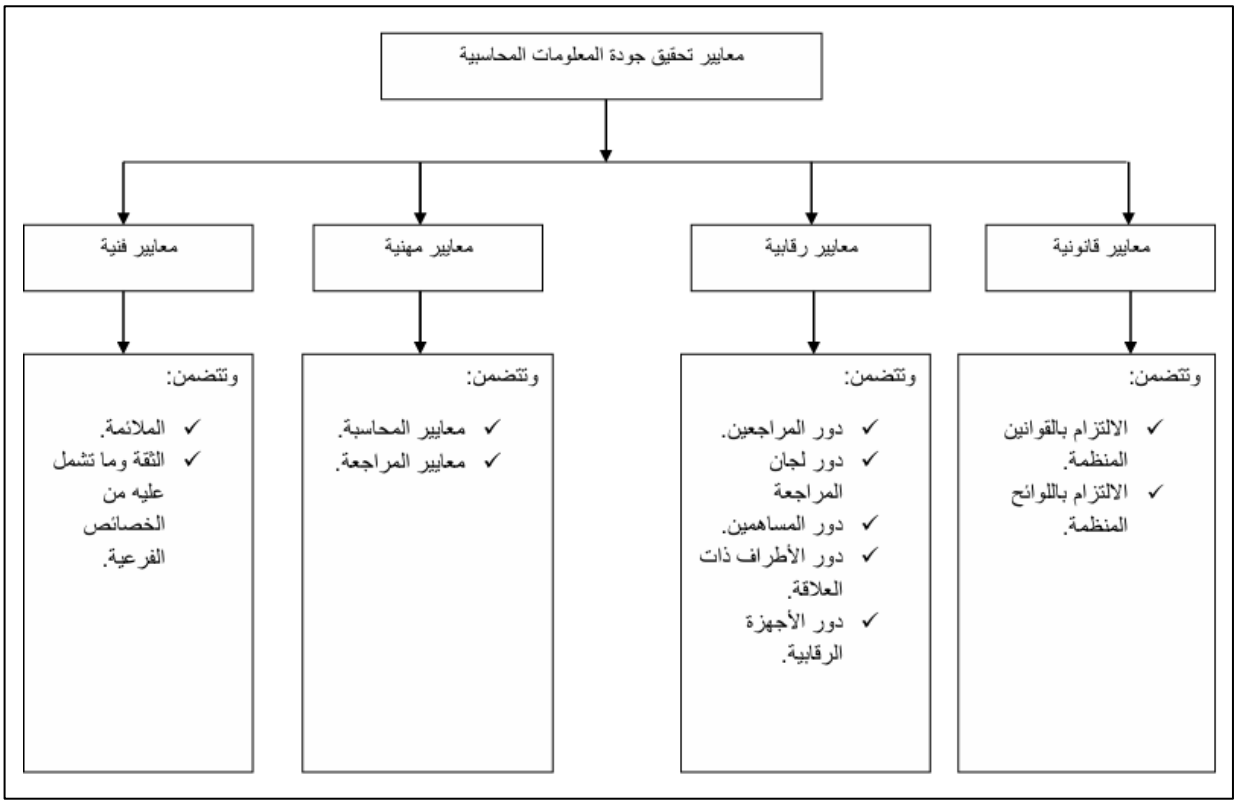
4- المعايير الفنية:

يسهم توفر المعايير الفنية في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، حيث ينعكس ذلك إيجابيًا على جودة التقارير المالية، ويعزز ثقة المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح في الشركات، كما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار ودعم النشاط الاقتصادي.

وفي المجمل، يمكن تلخيص معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومحتوى كل معيار من خلال عرضها في شكل توضيحي يبين أهم مكوناتها[1]:

[1] محمدي سارة، مرجع سابق ص21.

الشكل رقم (I-02): معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: محمدي سارة، الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2023، ص22

ثانيا: معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

توجد مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تقييم جودة المعلومات المحاسبية بصورة عامة، ومن أبرز هذه المعايير ما يلي:

1- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات المحاسبية من خلال درجة الدقة التي تتسم بها هذه المعلومات، أي مدى قدرتها على تمثيل الواقع المالي والاقتصادي في الماضي والحاضر، إضافة إلى دورها في دعم التوقعات المستقبلية، وكلما ازدادت دقة المعلومات وارتفعت درجة صدقها في التعبير عن الحقائق التاريخية والتوقعات المستقبلية، ازدادت قيمتها وفائدتها لمستخدميها[1].

[1] أحمد قايد نور الدين هلايلي إسلام، مرجع سابق، ص 249.

2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل منفعة المعلومات المحاسبية في مدى قدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين، وترتبط هذه المنفعة بعنصرين أساسيين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن أن تظهر هذه المنفعة في عدة صور منها:

أ- المنفعة الشكلية: وتعني مدى توافق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار، فكلما كان عرض المعلومات مناسبًا لاحتياجات المستخدمين زادت قيمتها وفائدتها.

ب- المنفعة الزمنية: وتشير إلى أهمية توفير المعلومات في الوقت المناسب، بحيث يسهل الحصول عليها واستخدامها عند الحاجة إليها، مما يزيد من قيمتها في دعم القرارات.

ت- المنفعة التقييمية والتصحيحية: وتعبر عن قدرة المعلومات على المساعدة في تقييم نتائج تنفيذ القرارات وتصحيح الانحرافات عند ظهورها.

3- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعكس الفاعلية مدى قدرة المعلومات المحاسبية على المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة باستخدام الموارد المتاحة، ومن هذا المنطلق يمكن النظر إلى جودة المعلومات المحاسبية من زاوية مدى فعاليتها في دعم متخذي القرار وتحقيق أهداف المؤسسة.

4- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ قدرة المعلومات المحاسبية على المساعدة في توقع الأحداث والنتائج المستقبلية بالاعتماد على بيانات الماضي والحاضر، حيث تُستخدم هذه التوقعات في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات داخل المؤسسة[1].

[1] أحمد قايد نور الدين هلايلي إسلام، مرجع سابق، ص 249.

5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعبر الكفاءة عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقل قدر ممكن من استخدام الموارد، ويرتبط ذلك بضرورة تطبيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية في نظم المعلومات المحاسبية، بحيث يتم الحصول على معلومات ذات جودة عالية بأقل تكلفة ممكنة، مما يسهم في زيادة قيمة المعلومات وفائدتها لمستخدميها[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

تُعدّ المعلومات المحاسبية من أهم مخرجات نظم المعلومات داخل أي مؤسسة، حيث تكتسب أهمية كبيرة باعتبارها أساسًا يعتمد عليه في إنجاز العمل المحاسبي واتخاذ القرارات، كما تمثل عنصرًا رئيسيًا في توجيه الأنشطة الاقتصادية والمالية داخل المؤسسة، وتتأثر هذه المعلومات بعدة عوامل قد تسهم في تحسين جودتها أو التأثير عليها سلبًا، لذلك سنستعرض في هذا المبحث أهم العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما يلي:

أولا: المعايير المحاسبية الدولية كعامل مؤثر في جودة المعلومات المحاسبية

المعايير المحاسبية هي مجموعة من القواعد والمبادئ التي تعتمدها المؤسسات عند إعداد القوائم المالية، وتشمل هذه المعايير إرشادات وقواعد وصفية تتعلق بمختلف موضوعات المحاسبة على المستوى الدولي، ولا سيما ما يرتبط بعمليات القياس والتقييم والعرض والإفصاح، وتمثل هذه القواعد إطارًا مرجعيًا يتم الاتفاق عليه بهدف تحقيق درجة من التجانس والاتساق في قياس وتسجيل العمليات والأحداث المالية التي تؤثر في القوائم المالية والتدفقات النقدية، إضافة إلى ضمان إيصال معلومات مالية واضحة وموثوقة إلى مختلف الأطراف المستفيدة منها.

قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بتحديد مجموعة من الخصائص النوعية التي ينبغي أن تتوافر في المعلومات المحاسبية، والتي تتضمن في معظمها ما تم التطرق إليه خلال دراستنا في المبحث الثاني

قامت الهيئات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بإصدار مجموعة من المعايير، من أبرزها معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وقد تم لاحقًا تطوير هذه المعايير واستحداث معايير جديدة عُرفت باسم معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ابتداءً من سنة 2001، وتؤدي هذه المعايير دورًا مهمًا في تحقيق الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وتحسين جودتها، وهو ما سنحاول توضيحه من خلال ما يلي:

[1] أحمد قايد نور الدين هلايلي إسلام، مرجع سابق، ص 249.

1- الملائمة:

تُعدّ المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تكون ذات صلة وثيقة بالقرار الذي يسعى المستخدم إلى اتخاذه، وقد أشار المعيار الدولي IAS1 المتعلق بعرض القوائم المالية إلى ضرورة تقديم معلومات ملائمة وشاملة يمكن فهمها بسهولة، وذلك في الوقت المناسب وبالقدر الكافي من الإفصاح، كما يجب أن تكون السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية متوافقة مع ظروف واحتياجات مستخدمي هذه القوائم بما يضمن ملاءمتها لاتخاذ القرارات، إضافة إلى ذلك، يركز المعيار IAS7 الخاص بقائمة التدفقات النقدية على أهمية إظهار المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية للمؤسسة في الوقت المناسب، باعتبارها من أهم المعلومات التي يعتمد عليها في بناء السياسات المالية والمحاسبية المستقبلية، كما تعد مؤشرًا مهمًا يساعد على تقييم القدرة التنبؤية للمؤسسة.

2- الموثوقية:

تعني الموثوقية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة من قبل المؤسسة، بحيث تعكس بصورة صادقة وعادلة الوضع المالي ونتائج الأداء للمؤسسة، ويؤكد المعيار IAS1 على ضرورة تحقيق العرض العادل للمعلومات المالية، سواء فيما يتعلق بالأداء المالي أو بالمركز المالي، مع توضيح الأسس التي تم اعتمادها في إعداد هذه المعلومات، كما تُعد الموثوقية هدفًا أساسيًا عند اختيار السياسات المحاسبية التي سيتم تطبيقها، وفي هذا السياق يشير المعيار IAS10المتعلق بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية إلى ضرورة معالجة الأحداث اللاحقة سواء بالتعديل أو بالإفصاح عنها في القوائم المالية، بما يضمن عكس الواقع المالي للمؤسسة بشكل صحيح، كذلك يؤكد المعيار IFRS3المتعلق باندماج الأعمال على أهمية الاعتراف بعناصر عملية الاندماج وتقييمها بالقيمة العادلة بطريقة موثوقة، بما يعزز مصداقية المعلومات المالية المعروضة[1].

3- الخصائص الثانوية:

أ- القابلية للفهم: يقصد بها أن تكون المعلومات المالية المعروضة واضحة وسهلة الإدراك من قبل مستخدمي القوائم المالية، مع تجنب التعقيد والغموض قدر الإمكان، وقد أكدت معايير التقارير المالية الدولية على ضرورة عرض المعلومات بطريقة مفهومة، مع الإفصاح عن الظواهر أو العمليات المعقدة حتى وإن كانت طبيعتها الفنية قد

[1] بوحفص سميحة، مرجع سابق، ص 161.

تجعل فهمها أكثر صعوبة، وفي هذا الإطار ينبغي أن تكون القوائم المالية منظمة بطريقة تساعد المستخدمين على استيعابها وفهم محتواها بشكل ملائم.

ب– القابلية للمقارنة: تشير القابلية للمقارنة إلى إمكانية استخدام القوائم المالية لمقارنة الأداء المالي لنفس المؤسسة عبر فترات زمنية مختلفة، أو مقارنتها مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى، ولتحقيق هذه الخاصية، تؤكد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS/IAS) على ضرورة الإفصاح عن المعلومات المقارنة المتعلقة بالفترات السابقة، إضافة إلى توضيح أي تغييرات في السياسات المحاسبية أو طرق العرض والتصنيف، كما يتعين الإفصاح عن التعديلات التي قد تطرأ على البيانات المالية لضمان اتساقها وإتاحة إمكانية المقارنة بينها.

وقد أوضح المعيار IAS 1 المتعلق بعرض القوائم المالية ضرورة تقديم معلومات المقارنة مع الفترات السابقة لضمان خاصية القابلية للمقارنة، كما أشار إلى ضرورة تعديل البيانات المتعلقة بالسنوات السابقة في حال تغيير السياسات المحاسبية.

كذلك أكد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على أهمية الإفصاح الواضح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، لما لذلك من دور في تعزيز خاصية القابلية للتحقق، كما أن معايير مثلIFRS8 و IAS14تلزم المؤسسات بتقديم معلومات تفصيلية عن قطاعات النشاط المختلفة، الأمر الذي يسهم في تحسين فهم المستخدمين لأنشطة المؤسسة وتعزيز شفافية المعلومات المالية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يسهم بشكل كبير في تعزيز الخصائص النوعية الداعمة للمعلومات المالية، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية[1].

ثانيا: النظام المحاسبي المطبق كعامل مؤثر في جودة المعلومات المحاسبية

تعتمد الجزائر في تنظيم الممارسات المحاسبية داخل المؤسسات الاقتصادية على النظام المحاسبي المالي(SCF) ، الذي يُعد إطارًا محاسبيًا يهدف إلى توحيد وتوجيه المعالجة المحاسبية للعمليات المالية، ويُعتبر هذا النظام من بين الأنظمة الحديثة نسبيًا، حيث بدأ تطبيقه خلال السنوات الأخيرة بما يتماشى مع التطورات التي شهدتها البيئة المحاسبية الدولية.

[1] براهمة كنزة، بوراس أحمد، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS على جودة المعلومات المالية: دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص1016.

ويهدف هذا النظام إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية، من خلال الاعتماد على مبادئ وقواعد مستمدة من المعايير المحاسبية المعترف بها دوليًا، ومن خلال هذا المطلب سيتم إبراز مدى تأثير النظام المحاسبي المالي المطبق على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة.

تم تعريف النظام المحاسبي المالي في الجزائر بموجب القانون رقم **11-07**، حيث نصت المادة الثالثة منه على أن المحاسبة المالية تمثل نظامًا لتنظيم المعلومات المالية، يتيح تخزين البيانات الأساسية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، ثم عرضها في كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها ونجاعتها، إضافة إلى بيان وضعية خزينة المؤسسة في نهاية السنة المالية[1].

ويمكن إبراز انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال النقاط التالية:

- يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز الشفافية وزيادة درجة الثقة في المعلومات المالية المقدمة، مما يؤدي إلى رفع مستوى مصداقية المعلومات لدى مختلف المتعاملين.
- يسهم هذا النظام في تسهيل قراءة وفهم المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسات، الأمر الذي يساهم في تقريب الممارسات المحاسبية الوطنية من الممارسات المعتمدة على المستوى الدولي.
- يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى رفع جودة المعلومات المحاسبية، بما يسهل عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين ومختلف مستخدمي القوائم المالية.
- يعتمد النظام المحاسبي المالي على تقنيات حديثة في التسجيل المحاسبي تختلف عن تلك المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني السابق، مما يسمح بالانتقال من محاسبة ذات طابع إداري إلى محاسبة تعكس بصورة أدق الواقع الاقتصادي للمؤسسة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، 2007، ص3.

- كما يتيح النظام المحاسبي المالي نشر معلومات دقيقة وكاملة تساعد مستخدميها على متابعة وضعية المؤسسات بشكل أفضل، الأمر الذي يسهم في فهم أوضح للمعلومات المالية ويُسهّل عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية[1].

ثالثا: حوكمة الشركات كعامل مؤثر في جودة المعلومات المحاسبية

عرّفها المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بأنها مجموعة من العمليات والإجراءات التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة بهدف الإشراف على المخاطر وإدارتها، ومراقبة مدى التزام المؤسسة بالضوابط الرقابية اللازمة للحد من هذه المخاطر، كما تهدف الحوكمة إلى دعم تحقيق أهداف المؤسسة وخططها الاستراتيجية وتعزيز قيمتها، وفي هذا الإطار تتحمل إدارة المؤسسة مسؤولية ضمان فعالية ممارسات الحوكمة بما يحقق مصالح مختلف الأطراف ذات العلاقة.

وتبرز أهمية تطبيق حوكمة الشركات، خاصة في المؤسسات المدرجة في الأسواق المالية، في تعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين في هذه الأسواق، وذلك من خلال الحد من المخاطر المرتبطة بضعف دقة البيانات والمعلومات المحاسبية أو نقص الشفافية في الإفصاح المالي، كما تسهم الحوكمة في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية، بما يعزز مصداقية المعلومات المالية ويحد من حالات الفشل أو الأزمات المالية.

ومن جهة أخرى، تلعب الدولة والهيئات المتخصصة دورًا مهمًا في وضع الأطر التنظيمية والقانونية التي تدعم تطبيق مبادئ الحوكمة، بما يضمن وضوح حركة السوق واستقرارها، كما يساهم الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب وتوفير بيانات دقيقة وموثوقة في تعزيز قدرة المستثمرين والمحللين على التنبؤ بالمعلومات المستقبلية واتخاذ قرارات رشيدة.

وبالتالي، فإن الهدف الأساسي من تطبيق حوكمة الشركات يتمثل في تعزيز الثقة في المعلومات التي تقدمها التقارير المالية، والتي تعد من أهم الأدوات المستخدمة في قياس المخاطر المختلفة، مثل مخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر إدارة الأعمال، إضافة إلى مخاطر سعر الصرف[2].

[1] كحول صورية، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص615.

[2] نشاد حكيم حمدواي وئام ، مرجع سابق، ص 303.

رابعا: المراجعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية

عرّفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة بأنها عملية منظمة تهدف إلى الحصول على أدلة إثبات تتعلق بالأنشطة والأحداث الاقتصادية، ثم تقييم هذه الأدلة بطريقة موضوعية من أجل تحديد مدى توافق النتائج مع المعايير المحددة مسبقًا، وأخيرًا إيصال نتائج هذه العملية إلى المستخدمين المعنيين، ويقوم بهذه العملية المراجع، وتتنوع المراجعة إلى نوعين رئيسيين هما: المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

1- تأثير المراجعة الداخلية:

تُعد المراجعة الداخلية نشاطًا مرتبطًا بحوكمة المؤسسات، حيث كانت في الماضي تمارس بشكل غير رسمي من خلال الاجتماعات والمناقشات مع أعضاء مجلس الإدارة، أما في الوقت الحاضر فقد أصبحت أحد الركائز الأساسية لحوكمة المؤسسات، إذ تساهم في دعم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وتمكينها من أداء مسؤولياتها بكفاءة.

وتُعد وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف الحيوية داخل المؤسسة، حيث تسهم في الحد من الأخطاء التي قد يكتشفها المراجعون الخارجيون، كما تعمل على تحسين الإجراءات الرقابية الداخلية وتعزيز جودة الأداء داخل المؤسسة، كذلك تهدف هذه الوظيفة إلى رفع جودة التقارير المالية والحد من حالات الاحتيال، مما يعزز ثقة المستثمرين والمستخدمين الآخرين في المعلومات المالية.

كما أن توفر تقارير المراجعة الداخلية يسهل وصول المستثمرين إلى المعلومات، وهو ما يزيد من مستوى الثقة في هذه التقارير، خاصة لدى المستثمرين الذين لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول المباشر إلى المعلومات داخل المؤسسة[1].

2- تأثير المراجعة الخارجية:

يجدر التذكير بأن المعلومات المحاسبية والمالية في العديد من المؤسسات ما زالت لا تحظى بالثقة الكاملة، الأمر الذي يجعل متخذي القرارات في مختلف المستويات يواجهون صعوبة في الاعتماد عليها، كما أن فحص الحسابات

[1] نشاد حكيم، حمدواي وئام، مرجع سابق، ص304.

من قبل مصلحة الضرائب يهدف أساسًا إلى فرض الضرائب والرسوم المستحقة، إضافة إلى تمكين مختلف الأطراف من التعامل مع هذه الحسابات والاعتماد على بياناتها.

وتُعد المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر من أهم ركائز الحياة الاقتصادية، إذ تعتمد عليها مختلف الأطراف في اتخاذ القرارات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية، ولهذا السبب أصبحت الحاجة ملحة للتأكد من مصداقية هذه المعلومات وموثوقيتها، الأمر الذي جعل عملية المراجعة الخارجية للحسابات ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية.

ويقوم المراجع الخارجي عادةً بعرض نتائج عملية المراجعة من خلال تقرير رسمي يتضمن رأيه المهني حول القوائم المالية للمؤسسة، ويُعد هذا التقرير مؤشرًا مهمًا لقياس مدى صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية، كما يعزز الثقة لدى مختلف مستخدمي هذه المعلومات، ويُمكّنهم من الاعتماد عليها في مجالات متعددة.

كما تتيح عملية المراجعة للمستخدمين إمكانية الاستفادة من المعلومات المحاسبية بدرجة أكبر من الثقة، إذ توفر تأكيدات معقولة بأن العمليات المالية للمؤسسة قد عُرضت بشكل صحيح وعادل، وأن القوائم المالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية ونتائج أعمال المؤسسة.

وبناءً على ذلك، فإن رأي المراجع الخارجي المستقل، الذي يتجسد في تقرير المراجعة، يمثل معيارًا مهمًا لقياس مصداقية المعلومات المحاسبية ومدى تعبيرها عن الصورة الحقيقية للمؤسسة، شريطة أن يتم إعدادها وفق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، كما تسهم عملية المراجعة في تعزيز ثقة مستخدمي المعلومات المالية، من خلال التأكد من خلوها من الأخطاء الجوهرية أو التحريفات، إضافة إلى اعتمادها على عمل مراجع مستقل يتمتع بالكفاءة والخبرة المهنية في إعداد وفحص التقارير والبيانات المالية[1].

خامسا: تأثير الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية

يُعرَّف الإفصاح المحاسبي بأنه عملية عرض المعلومات المالية وغير المالية للمستثمرين وسائر مستخدمي القوائم المالية بطريقة تمكّنهم من تقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح مستقبلًا ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويعكس هذا المفهوم خاصية الملائمة، حيث يهدف إلى تقديم معلومات واضحة ومفيدة تساعد المستخدمين على فهم الوضعية المالية للمؤسسة.

[1] بن زاف لبنى، مرجع سابق، ص130.

كما يشير الإفصاح المحاسبي إلى درجة الوضوح وسهولة الفهم في عرض المعلومات، بما يمكّن المستثمر من استيعاب محتواها وتحليلها دون بذل جهد كبير، وتزداد قدرة المستخدمين على فهم المعلومات المحاسبية عندما يتم تقديمها بصورة مبسطة ومنظمة، تتوافق مع احتياجاتهم المعرفية، كما تتيح لهم إمكانية مقارنتها بالمعلومات الأخرى المتاحة.

ويرتبط الإفصاح كذلك بشكل التقارير المالية وطريقة عرض البيانات والمصطلحات المستخدمة فيها، إضافة إلى أسلوب إعداد التقارير المالية، حيث يسهم ذلك في تسهيل قراءة القوائم المالية وفهمها واستيعاب مضمونها من قبل مستخدميها[1].

المطلب الثالث: قيود (محددات) جودة المعلومات المحاسبية

أولا: الأهمية النسبية

تُعد الأهمية النسبية من العوامل التي تؤثر في مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية، إذ قد لا تكون طبيعة المعلومات وحدها كافية للحكم على ملاءمتها، بل يجب النظر أيضًا إلى درجة أهميتها وتأثيرها على القرارات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال، قد تؤثر التقارير المتعلقة بقطاع جديد في المؤسسة على تقدير المخاطر والفرص التي تواجهها، مما يستدعي الاهتمام بالأهمية النسبية للنتائج المحققة في ذلك القطاع خلال فترة معينة، وفي حالات أخرى يصبح من الضروري مراعاة طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية معًا، مثل تحديد قيمة كل صنف من الأصناف الرئيسية للمخزون.

وتُعد المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادًا على البيانات المالية، كما أن درجة الأهمية النسبية تعتمد على حجم البند والظروف المحيطة به، لذلك فهي لا تمثل حدًا ثابتًا أو معيارًا مطلقًا، بل تعد بمثابة نقطة تقدير تحدد مدى ضرورة الإفصاح عن المعلومات حتى تكون مفيدة.

كما يتطلب تطبيق خاصية الأهمية النسبية الإفصاح عن المعلومات الجوهرية في القوائم والتقارير المالية، بحيث يتم التركيز على المعلومات التي قد تؤثر في قرارات المستخدمين، ويعتمد تحديد هذه الأهمية على طبيعة البند وحجمه والظروف المحيطة به، إضافة إلى التقدير المهني للمحاسب.

[1] نشاد حكيم حمدواي وئام، مرجع سابق، ص305.

وبناءً على ذلك يمكن تصنيف المعلومات المحاسبية وفق مفهوم الأهمية النسبية إلى نوعين:

1- معلومات مهمة نسبيا:

وهي المعلومات التي تتجاوز حد الاعتراف المحاسبي، وبالتالي يتم معالجتها محاسبيًا وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

2- معلومات غير مهمة نسبيا:

وهي المعلومات التي لا تتجاوز حد الاعتراف، وبالتالي لا يلزم الإفصاح عنها بشكل مستقل، ويمكن دمجها مع بنود أخرى في القوائم المالية.

وبالتالي تمثل الأهمية النسبية معيارًا كميًا يساعد في تحديد حجم ونوعية المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في التقارير المالية.

ثانيا: التكلفة / العائد

يمثل مفهوم التكلفة والعائد أحد القيود الأساسية التي تحكم إنتاج المعلومات المحاسبية وتوزيعها، حيث يقوم على مبدأ تحليل الجدوى الاقتصادية للمعلومات، وتشمل تكاليف المعلومات المحاسبية عدة عناصر مثل تكاليف جمع البيانات ومعالجتها وتشغيلها وتخزينها واستخراجها، إضافة إلى تكاليف المراجعة الداخلية والخارجية وتكاليف الإفصاح عنها، كما قد يتحمل مستخدمو التقارير المالية جزءًا من هذه التكاليف، مثل تكلفة الحصول على التقارير المالية أو تكلفة الاستشارات المالية والتحليل المالي المرتبط بها، فضلًا عن التكاليف غير المباشرة التي قد تنشأ نتيجة الاعتماد على معلومات قد تكون غير ملائمة أو غير موثوقة وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية سلبية [1].

أما من حيث العائد، فإن المعلومات المحاسبية تحقق فوائد متعددة لكل من منتجي المعلومات ومستخدميها، إذ تساعد الإدارة على تحمل مسؤولياتها في اتخاذ القرارات المختلفة، كما تمكن مستخدمي المعلومات من تخصيص مواردهم الاقتصادية بكفاءة أكبر وتحقيق عوائد أفضل، وتمتد هذه الفوائد أيضًا إلى المستوى الاقتصادي العام من

[1] بوحفص سميحة، مرجع سابق، ص 147.

خلال دعم متطلبات التنمية الاقتصادية وتعزيز السياسات المالية والاقتصادية، بما في ذلك السياسات المرتبطة بالضرائب والتمويل.

ومع ذلك، فإن القياس الكمي لكل من التكلفة والعائد المرتبطين بالمعلومات المحاسبية ليس بالأمر السهل، الأمر الذي يتطلب تحقيق توازن بينهما دون أن يتم تغليب أحدهما على الآخر، ولذلك تتمثل القاعدة العامة في ضرورة عدم إنتاج المعلومات المحاسبية أو الإفصاح عنها إلا إذا كانت المنافع المتوقعة منها تفوق التكاليف المرتبطة بإنتاجها وتوزيعها، لأن الإفصاح عن معلومات تتجاوز تكلفتها فائدتها قد يؤدي إلى تحمل المؤسسة لخسائر اقتصادية[1] .

ومن منظور اقتصادي، فإن إنتاج المعلومات المحاسبية يمر بعدة مراحل ويتطلب تحمل تكاليف مختلفة، الأمر الذي يفرض تطبيق قاعدة المقارنة بين التكلفة والمنفعة، وبناءً على ذلك يعتمد قرار الإدارة في الحصول على المعلومات واستخدامها على مقارنة تكلفة الحصول على هذه المعلومات مع المنافع المتوقعة منها، بحيث يتم الاستمرار في استخدامها عندما تكون فوائدها أكبر من تكلفتها، أما إذا كانت تكلفتها تعادل أو تفوق المنافع المتوقعة منها فيتم الاستغناء عنها[2] .

ثالثا: التحفظ عند إجراء القياس والتقويم المحاسبي

يقصد بالتحفظ ضرورة توخي الحيطة عند ممارسة الأحكام المهنية وإجراء التقديرات المحاسبية في ظل حالات عدم التأكد، بحيث لا يتم المبالغة في تقدير قيمة الأصول أو الدخل، ولا يتم التقليل من قيمة الالتزامات أو المصروفات، ومع ذلك فإن تطبيق مبدأ التحفظ لا يعني المبالغة في تكوين احتياطيات سرية أو مخصصات غير مبررة، لأن ذلك قد يؤدي إلى تقديم معلومات محاسبية غير محايدة وبالتالي يضعف إمكانية الاعتماد على القوائم المالية.

ويُعد التحفظ من القيود التقليدية التي يلتزم بها المحاسبون عند تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذ يتطلب منهم توخي الحذر عند قياس نتائج الأعمال وتقييم عناصر المركز المالي، خاصة في الحالات التي تعتمد على التقدير والحكم الشخصي، وفي مثل هذه الحالات ينبغي أن تستند تقديرات المحاسب إلى المنطق السليم وأن يتم اختيار الأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى عرض أكثر واقعية للحقائق الاقتصادية.

[1] بوحفص سميحة، مرجع سابق، ص 148.

[2] موسى بن التاج، دور المرونة المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2024، ص 39.

كما يعني هذا المبدأ الأخذ في الاعتبار الخسائر المتوقعة عند تقييم عناصر القوائم المالية، ومن الأمثلة التطبيقية لذلك تقييم المخزون السلعي بالقيمة الأقل بين التكلفة أو سعر السوق.

ويهدف هذا المفهوم إلى الحد من المبالغة في إظهار الأرباح أو تحسين المركز المالي بشكل غير حقيقي، مع ضرورة عدم المبالغة في تطبيق الحيطة والحذر، بحيث لا يؤدي ذلك إلى تخفيض الدخل أو التأثير على المركز المالي بطريقة قد تضلل مستخدمي المعلومات المحاسبية أو تؤدي إلى سوء فهمهم لها[1].

[1] حمادي علي، مرجع سابق، ص103.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية من خلال عرض شامل لمفهومها وأهم خصائصها والعوامل المؤثرة فيها، حيث تم في البداية التطرق إلى ماهية المعلومة المحاسبية باعتبارها مخرجًا أساسيًا للنظام المحاسبي، ودورها في تلبية احتياجات مختلف الأطراف المستخدمة لها، سواء كانت داخلية أو خارجية، بما يدعم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

كما تم توضيح مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، باعتبارها مدى اتصاف هذه المعلومات بخصائص تجعلها أكثر فائدة وموثوقية، إضافة إلى استعراض الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وعلى رأسها تحسين كفاءة القرارات وتعزيز الثقة في التقارير المالية.

وفي المبحث الثاني، تم التركيز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث تم التمييز بين الخصائص الرئيسية مثل الملائمة والموثوقية، والخصائص الثانوية كالقابلية للمقارنة والفهم، وكذلك التطرق إلى أهم الإشكالات التي قد تواجه تطبيق الخصائص النوعية في الواقع العملي.

أما في المبحث الثالث، فقد تم تناول المعايير والعوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية، من خلال إبراز دور المعايير القانونية والمهنية والرقابية والفنية في تحقيق الجودة، إضافة إلى تحليل العوامل المختلفة التي تؤثر في مستوى هذه الجودة، إلى جانب عرض القيود التي قد تحد من تحقيق هذه الخصائص، مثل قيد التكلفة والعائد والأهمية النسبية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن جودة المعلومات المحاسبية لا تتحقق من خلال عنصر واحد، بل هي نتاج تكامل مجموعة من الخصائص والمعايير والعوامل التي تسهم مجتمعة في توفير معلومات مالية دقيقة وملائمة وموثوقة، بما يعزز من كفاءة النظام المحاسبي ويدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

تمهيد

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتزايد حجم المبادلات التجارية والاستثمارات الدولية، برزت الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول، بما يضمن توفير معلومات مالية تتسم بالشفافية والمصداقية وقابلية المقارنة، وقد جاءت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) استجابة لهذه المتطلبات، حيث أصبحت تمثل إطاراً مرجعياً عالمياً يهدف إلى تنظيم عملية إعداد وعرض القوائم المالية وفق أسس ومعايير موحدة، بما يعزز ثقة مستخدمي المعلومات المالية ويساهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية.

وتكتسي هذه المعايير أهمية كبيرة لما لها من دور في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، من خلال رفع مستوى الإفصاح والشفافية وتقليل الاختلافات في المعالجات المحاسبية بين المؤسسات والدول، كما ساهم انتشار تطبيقها في العديد من الدول في تحقيق قدر أكبر من الانسجام والتوافق المحاسبي على المستوى الدولي.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، حيث يتناول المبحث الأول مدخلاً عاماً لهذه المعايير من خلال التعريف بها واستعراض نشأتها وتطورها والجهات المسؤولة عن إعدادها وإصدارها، أما المبحث الثاني فيتناول المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال عرض أهم هذه المعايير وإبراز دورها في تحسين جودة التقارير المالية، في حين يخصص المبحث الثالث لدراسة واقع تطبيق المعايير الدولية في الجزائر، مع بيان أهم مزاياها والصعوبات التي تواجه تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية.

المبحث الأول: مدخل عام للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تُعدّ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من أهم الأدوات التي ساهمت في تطوير الممارسة المحاسبية على المستوى العالمي، حيث وفّرت إطارًا موحدًا لإعداد وعرض القوائم المالية بما يعزز الشفافية والمصداقية وقابلية المقارنة بين مختلف المؤسسات والدول، وقد جاء ظهور هذه المعايير نتيجة الحاجة إلى تجاوز الاختلافات بين الأنظمة المحاسبية الوطنية ومواكبة متطلبات العولمة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث مدخلًا عامًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، من خلال عرض مفهومها، واستعراض نشأتها وتطورها، إضافة إلى التعرف على الجهات المسؤولة عن إعدادها وإصدارها.

المطلب الأول: مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تُعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من أهم الركائز التي يقوم عليها النظام المحاسبي الدولي المعاصر، لما لها من دور في توحيد الممارسات المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية، ولإبراز أهميتها بشكل أوضح، سيتم التطرق إلى مفهوم هذه المعايير وخصائصها وأبرز الجوانب المرتبطة بها.

أولا: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

قبل التطرق إلى تعريف المعايير المحاسبية الدولية، من الضروري أولًا توضيح مفهوم "المعيار المحاسبي" بشكل عام، حيث يتكون هذا المفهوم من مصطلحين أساسيين هما: المعيار والمحاسبة.

1- المعيار:

في اللغة العربية يُقصد به النموذج أو المقياس الذي يُعتمد عليه لتحديد وزن أو قيمة أو جودة شيء معين، كما يُنظر إليه على أنه قاعدة أو مجموعة من القواعد المنظمة التي تُستخدم لقياس الأداء أو تقييمه، وبذلك يمكن اعتبار المعيار وسيلة أو أسلوبًا متفقًا عليه بين الأفراد للوصول إلى معرفة دقيقة ومحددة لشيء ما[1].

أما وفقًا للمنظمة الدولية للمعايير والمقاييس(ISO) ، فيُعرّف المعيار بأنه وثيقة مرجعية يتم إعدادها بالتوافق واعتمادها من قبل جهة معترف بها، وتتضمن قواعد أو إرشادات أو مواصفات تهدف إلى تنظيم الأنشطة أو

[1] بن يخلف كمال، دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016، ص50.

توحيدها بما يحقق مستوى معينًا من الجودة أو الأداء، كما يؤكد هذا التعريف على أهمية إشراك الجهات المعنية في إعداد المعايير، مع ضرورة قابليتها للتطوير والتحديث بما يتلاءم مع احتياجات المستخدمين.

2- المحاسبة:

تُعرّف المحاسبة بأنها مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تُستخدم في قياس وتحديد وتوصيل المعلومات الاقتصادية إلى مختلف المستخدمين، بهدف دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والمساهمة في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة[1].

3- المعيار المحاسبي:

يمكن تعريفه بأنه بيان أو وثيقة تصدر عن هيئة تنظيمية أو مهنية، تتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ المتعلقة بكيفية معالجة وعرض وقياس عناصر القوائم المالية أو العمليات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، ويهدف هذا المعيار إلى توحيد الممارسات المحاسبية وتحديد الأسس المناسبة لإعداد القوائم المالية، بما يساعد على عرض نتائج الأعمال والمركز المالي بصورة دقيقة وموثوقة[2].

من خلال ما سبق يمكن تعريف المعيار المحاسبي الدولي على أنه وثيقة تنظيمية تصدر عن هيئة مهنية أو دولية مختصة، تتضمن مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد أسس قياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية، بهدف توحيد الممارسات المحاسبية وتوفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد في ترشيد القرارات الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

ثانيا: مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تُعرّف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بأنها مجموعة من الإرشادات والقواعد التي تُستخدم في قياس العمليات والأحداث الاقتصادية التي تؤثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة، كما تمثل إطارًا عمليًا يُسترشد به عند إعداد وعرض القوائم المالية، حيث تتضمن تفسيرات ومعالجات محاسبية صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص141.
[2] بن يخلف كمال، مرجع سابق، ص50.

وقد تم إصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ابتداءً من سنة 2001، لتحل محل معايير المحاسبة الدولية (IAS) تدريجيًا، ومع مرور الوقت، أصبحت هذه المعايير تشكل المرجعية الأساسية المعتمدة عالميًا، نتيجة ما شهدته من تطوير مستمر وتعديلات متتالية، وقد بلغ عدد هذه المعايير سبعة عشر معيارًا، ويتوجب أن تتسم التقارير المالية المعدة وفقها بمجموعة من الخصائص[1].

ثالثا: خصائص المعايير المحاسبية الدولية

- قدرتها على تحقيق درجة عالية من الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات التي قامت بها هيئة المعايير المحاسبية الدولية، حيث تم توسيع نطاق المشاورات عند إعداد المعايير ليشمل مختلف الأطراف المعنية دون إغفال دور الهيئات الوطنية.
- اعتمادها على التوفيق بين الممارسات المحاسبية المختلفة، من خلال الحد من التباين القائم بينها، خاصة في المجالات التي تشكل محل اهتمام عند وضع المعايير.
- تمتعها بدرجة من المرونة، إذ تسعى إلى تقديم حلول محاسبية تتناسب مع احتياجات مستخدميها، مع إدراك أن بعض الجوانب قد لا يمكن معالجتها بشكل كامل.
- عدم إلزاميتها بشكل مباشر، حيث لا تكتسب هذه المعايير الصفة القانونية أو التنظيمية إلا بعد تبنيها من قبل الجهات المختصة في كل دولة.

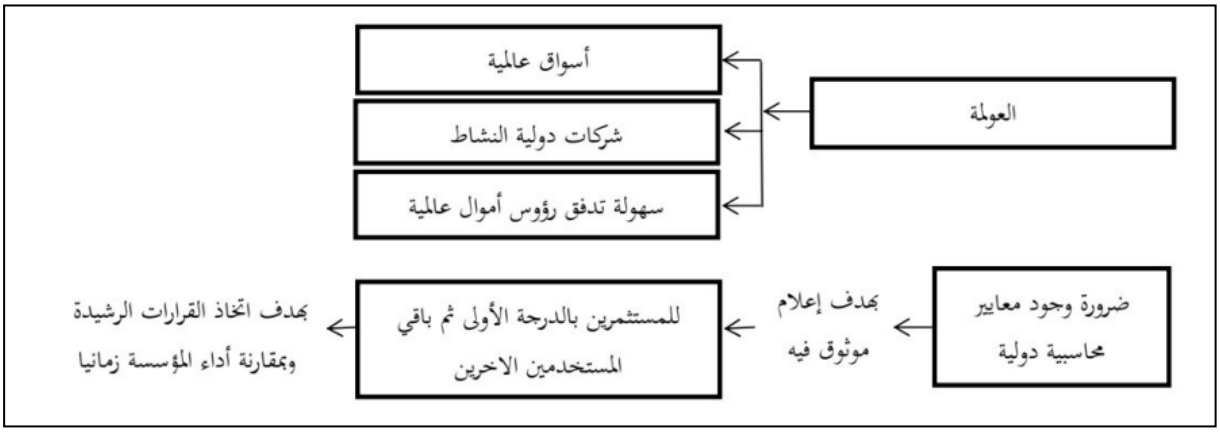
رابعا: أسباب ظهور المعايير المحاسبية الدولية

تُعد التطورات التي شهدتها أسواق المال من أبرز العوامل التي دفعت الدول إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بهدف تعزيز حماية المستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب، من الممارسات المحاسبية غير السليمة التي قد تمارسها بعض الشركات، كما جاء هذا التوجه في ظل التوسع المتزايد في الاستثمارات المالية ونمو حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي.

إضافة إلى ذلك، ساهمت زيادة حجم المعاملات التجارية الدولية، وتعقيد قضايا العملات الأجنبية وتقلبات أسعار الصرف، في إبراز الحاجة إلى وجود معايير محاسبية موحدة، كما ظهرت ضرورة تطوير لغة مالية عالمية مشتركة تتسم بدرجة عالية من الشفافية والمصداقية، بما يسهل فهم المعلومات المالية ومقارنتها بين مختلف الدول والمؤسسات.

[1] سعيداني محمد السعيد، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS) ، مطبوعة دروس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019، ص10.

الشكل رقم (II–01): الأسباب المبررة لظهور المعايير الدولية



المصدر: بن يوسف مريم، بن خيرة أحمد، عابر سليم، امتدادات المعايير المحاسبية الدولية نحو معايير التدقيق الدولية – الأحداث اللاحقة نموذجًا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص55.

خامسا: أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تتجلى أهمية المعايير المحاسبية الدولية في كونها تمثل أساسًا ضروريًا لتنظيم العمل المحاسبي، حيث تبرز الحاجة إليها من خلال عدة جوانب، من أهمها:

- تحديد وقياس الأحداث المالية التي تقوم بها الشركات بطريقة دقيقة ومنظمة.
- نقل نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية بشكل واضح وموثوق.
- دعم عملية اتخاذ القرارات من خلال توفير معلومات مالية ملائمة.

وفي المقابل، فإن غياب هذه المعايير يؤدي إلى العديد من الإشكالات، من أبرزها:

- استخدام أساليب محاسبية قد تكون غير سليمة أو غير موحدة.
- إعداد القوائم المالية وفقًا لاجتهادات شخصية أو "حسب الرغبة"، مما يؤثر على مصداقيتها.
- وجود تباين في معالجة العمليات والأحداث المحاسبية بين مؤسسة وأخرى.
- صعوبة اتخاذ القرارات سواء من قبل الأطراف الداخلية أو الخارجية، بما في ذلك المستثمرين والدارسين وغيرهم[1].

[1] سعيداني محمد السعيد، بوشاكر جلول، الإطار النظري والمؤسساتي لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 05 ،2016، ص189.

وقد ازدادت أهمية المعايير المحاسبية الدولية في الدول العربية، حيث قامت بعض الجهات الرقابية بإصدار تعليمات تلزم بالالتزام الكلي أو الجزئي بهذه المعايير، وتسعى العديد من الدول الأخرى إلى تبنيها لما لها من دور في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الشفافية.

سادسا: أهداف إصدار المعايير المحاسبية

تهدف عملية إصدار المعايير المحاسبية إلى تحقيق مجموعة من الغايات الأساسية، من أبرزها:

- تحسين وتنسيق الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية، بما يضمن توحيد الممارسات المحاسبية.
- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة يتم إعدادها وعرضها وفقًا لما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مع ضرورة الإفصاح عن مدى الالتزام بها.
- تشجيع الحكومات والشركات والجهات المعنية على الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، سواء تلك الخاضعة لإشرافها أو رقابتها، مع الإفصاح عن درجة الامتثال لهذه المعايير.
- تعزيز دور مراجعي الحسابات الخارجيين في التحقق من مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية عند إعداد وعرض القوائم والبيانات المالية.
- العمل على كسب الدعم الدولي لتبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بما يسهم في تعزيز توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي[1].

المطلب الثاني: نشأة وتطور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

جاء ظهور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نتيجة الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، لذلك سيتم في هذا المطلب استعراض نشأة هذه المعايير ومراحل تطورها، مع إبراز أهم المحطات التي ساهمت في تعزيز مكانتها على المستوى الدولي.

[1] بن يوسف مريم، بن خيرة أحمد، عابر سليم، امتدادات المعايير المحاسبية الدولية نحو معايير التدقيق الدولية – الأحداث اللاحقة نموذجًا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص55.

أولا: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية

شهدت البيئة الاقتصادية الدولية تطورات متسارعة نتيجة توسع التجارة الخارجية ونمو الشركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى الارتفاع الكبير في الطلب على السلع والخدمات، وقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلات محاسبية أكثر تعقيدًا، مما زاد من اهتمام المهنيين بضرورة توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، ومن هنا برزت الحاجة الملحة لوضع معايير واضحة للمحاسبة والتدقيق تسهم في تنظيم العمل المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المالية.

وقد أدركت المنظمات المهنية في العديد من دول العالم أهمية وضع معايير للمحاسبة والتدقيق، فبادرت إلى تطوير هذه المعايير وتنظيمها، ومن أبرز هذه الجهود ما قامت به جمعية المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية (CPA)، حيث ساهمت منذ عام 1939 في وضع معايير للتدقيق، كما تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الولايات المتحدة، الذي عمل منذ عام 1973 على تطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا (GAAP)، والتي بدأ العمل بها منذ عام 1932.

أما محاولات وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي، فقد بدأت مع بدايات القرن العشرين، ويمكن الرجوع إلى الملحق رقم (36) والملحق رقم (37) للاطلاع على أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية التي ساهمت في تطور هذا المجال.

وقد أسفرت هذه التطورات عن تزايد الضغوط من قبل مستخدمي القوائم المالية، خاصة المساهمين والمستثمرين والدائنين، إضافة إلى النقابات والاتحادات التجارية والمنظمات الدولية والهيئات الحكومية، للمطالبة بضرورة وضع معايير محاسبية موحدة، كما سعت هذه الجهات إلى تهيئة بيئة مناسبة لتطبيق تلك المعايير، وهو ما أدى في النهاية إلى إنشاء منظمات متخصصة تُعنى بإصدار المعايير الدولية، ومن أبرزها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) [1].

ثانيا: التطور المستمر لمعايير المحاسبة الدولية

تتسم المعايير المحاسبية الدولية بمرونتها وقابليتها للتعديل والتحديث المستمر، بما يتلاءم مع التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية ومتطلبات سوق الأعمال، إذ لا تُعد هذه المعايير ثابتة، بل يتم تطويرها بشكل مستمر لمواكبة المستجدات الاقتصادية والتطورات المهنية، وذلك نتيجة الجهود المبذولة على المستوى الدولي لتوحيد الممارسات المحاسبية، وقد شهدت هذه المعايير العديد من التعديلات، سواء من خلال ظهور معايير محاسبية وطنية متقدمة كالمعايير البريطانية والأمريكية، أو نتيجة التغيرات المرتبطة بتقييم الأصول ومعالجة الإهتلاك، حيث تم الانتقال إلى

[1] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2012، ص ص 22 23

أساليب أكثر دقة مثل إعادة التقييم، كما تم تطوير المعايير الدولية بالتنسيق مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، ثم مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) ، استجابة لمتطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية وتطور الممارسات المهنية، إلى جانب الدور المتزايد للباحثين في تطوير النظرية المحاسبية.

ويأخذ هذا التطور المستمر عدة صور، من أبرزها:

- **تعديل المعايير** :ويتم ذلك من خلال إدخال تغييرات على بعض فقرات المعايير أو على أجزاء منها، وقد شمل ذلك تعديل العديد من المعايير الدولية في فترات مختلفة، مثل التعديلات التي أُجريت على عدد كبير من المعايير اعتبارًا من بداية عام 2005 .

- **إلغاء بعض البدائل المحاسبية** :حيث يتم تقليص الخيارات المتاحة في المعايير للحد من التباين في التطبيق، ومن الأمثلة على ذلك تعديل المعيار IAS2 المتعلق بالمخزون بإلغاء بعض أساليب المعالجة المحاسبية .

- **إصدار معايير جديدة** :ويتم ذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية، مثل إصدار المعيار IFRS3 الخاص باندماج الأعمال، والذي استند إلى مفاهيم حديثة في تقييم الأصول والالتزامات .

- **تعديل التعريفات** :حيث يتم تحديث بعض المفاهيم المحاسبية مثل مفهوم القيمة العادلة بما يعكس التطورات في الفكر المحاسبي .

- **إلغاء بعض الممارسات المحاسبية** :كما حدث في التعديل الأخير للمعيارIAS36 ، الذي ألغى بعض الأساليب غير الملائمة في قياس انخفاض قيمة الأصول .

- **دمج التفسيرات** :من خلال إدماج بعض التفسيرات ضمن المعايير، مثل دمج التفسير SIC18 ضمن المعيار IAS1[1] .

- **دمج المعايير** :حيث يتم توحيد بعض المعايير المتقاربة في مضمونها، مثل دمج المعايير IAS27 و IAS28 وIAS31، أو دمج IAS4 ضمن IAS1 .

[1] سعيداني محمد السعيد، بوشاكر جلول، مرجع سابق، ص 197.

- **سحب بعض المعايير** :وذلك عندما تصبح غير ملائمة أو غير قابلة للتطبيق، كما حدث مع سحب المعيار IAS15 .
- **استبدال المعايير** :حيث يتم استبدال معيار بآخر أكثر حداثة، مثل استبدال المعيار IAS32 بالمعيار IFRS3في بعض الجوانب المتعلقة باندماج الأعمال .

وبذلك يتضح أن المعايير المحاسبية الدولية تخضع لعملية تطوير مستمرة تهدف إلى تحسين جودتها وتعزيز قدرتها على مواكبة التغيرات الاقتصادية وتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المالية[1].

ثالثا: ملخص عام حول النشأة

النشأة: تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في عام 1973 كأول هيئة لوضع معايير محاسبية دولية.

التحول: في عام 2001، تم إعادة هيكلة IASC لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

إطلاق IFRS: بدأ IASB في إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام 2003.

الاعتماد العالمي: منذ ذلك الحين، تبنت العديد من الدول حول العالم هذه المعايير أو قامت بتعديل معاييرها المحلية معها.

المطلب الثالث: الجهات المسؤولة عن إعداد وإصدار المعايير الدولية

تتولى مجموعة من الهيئات والمنظمات المهنية الدولية مسؤولية إعداد وتطوير وإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وذلك بهدف ضمان جودة هذه المعايير ومواكبتها للتطورات الاقتصادية والمحاسبية، وعليه سيتم في هذا المطلب التعرف على أهم الجهات المسؤولة عن وضع هذه المعايير ودورها في تطويرها ونشرها على المستوى الدولي.

أولا: تعريف لجنة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سنة 1973، حيث قامت بإصدار معايير المحاسبة الدولية (IAS)، كما أنشأت لجنة تفسيرات المعايير (SIC) التي أصدرت عددًا من التفسيرات بلغ 34 تفسيرًا، واستمرت اللجنة

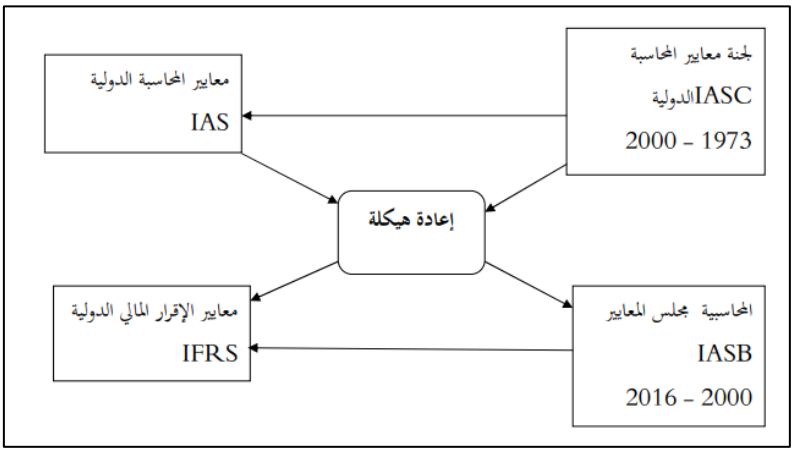
[1] سعيداني محمد السعيد، بوشاكر جلول، مرجع سابق، ص 198.

في أداء مهامها إلى غاية سنة 2001، حيث تم نقل مسؤولية إصدار المعايير إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)[1].

وقد أصدر المجلس عددًا من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، حيث بلغ عددها 17 معيارًا إلى غاية ماي 2017، وقد تم إصدار المعيار IFRS 18 سنة 2024 خاص بعرض القوائم المالية وسيطبق ابتداءا من 2027.

وبذلك، يمكن القول إن ظهور معايير (IFRS) جاء في إطار إعادة هيكلة منظومة المعايير المحاسبية الدولية، كامتداد وتطوير لمعايير المحاسبة الدولية (IAS).

الشكل رقم (II–02): ظهور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS



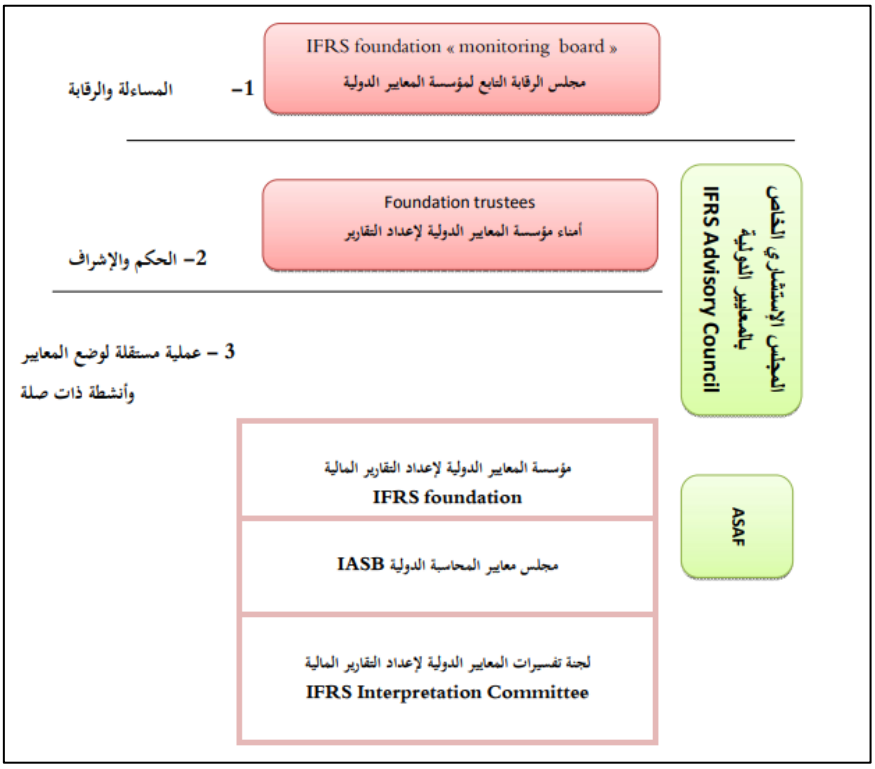
المصدر: حسيني يمينة، إشكالية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية: دراسة ميدانية في مؤسسة بيوفارم بالجزائر، مذكرة ماستر، جامعة غرداية، 2016، ص8

[1] حسيني يمينة، إشكالية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية: دراسة ميدانية في مؤسسة بيوفارم بالجزائر، مذكرة ماستر، جامعة غرداية، 2016، ص8.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لهيئة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS

سنعرضه في الشكل التالي:

الشكل رقم (II–03): الهيكل التنظيمي لهيئة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS



المصدر: حسيني يمينة، إشكالية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية: دراسة ميدانية في مؤسسة بيوفارم بالجزائر، مذكرة ماستر، جامعة غرداية، 2016، ص9

وفقًا لما يوضحه الشكل السابق، يتكون الهيكل التنظيمي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من عدة مستويات رئيسية، تتمثل فيما يلي:

1- مجلس المراقبة (Monitoring Board – MB):

يمثل هذا المجلس المستوى الأعلى في هيكل الحوكمة، ويضطلع بدور الإشراف العام لضمان تحقيق المساءلة والرقابة، وقد تأسس في فبراير 2009، حيث يتولى متابعة أعمال المؤسسة والإشراف على الإجراءات المرتبطة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة، إضافة إلى مراقبة الجوانب المتعلقة بالتمويل والتأكد من سلامة الأداء العام[1].

[1] حسيني يمينة، مرجع سابق، ص9.

2- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation):

تمثل هذه المؤسسة المستوى الثاني، ويقودها مجلس الأمناء (Trustees) الذين يتحملون مسؤولية الحوكمة والإشراف العام، ويتم تعيين هؤلاء الأعضاء من قبل مجلس المراقبة، حيث يقومون بالإشراف على عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما يضطلعون بتعيين أعضائه ومتابعة أدائه، ويبلغ عددهم حاليًا 22 عضوًا.

3- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

يُعد هذا المجلس الجهة المسؤولة عن وضع وإصدار المعايير الدولية، حيث يتولى إعداد معايير المحاسبة الدولية وإصدارها، بمساندة لجنة تفسيرات المعايير الدولية ومجموعات استشارية أخرى، كما يعمل المجلس على تطوير المعايير وتحسينها، ويتحمل مسؤولية اعتماد طرق وأساليب العمل، إضافة إلى إعداد ونشر مسودات المعايير واتخاذ القرارات النهائية بشأنها، ويتكون من 16 عضوًا[1].

أ- أهداف المجلس:

يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، من أبرزها:

- تطوير معايير محاسبية ذات طابع عام تتميز بالجودة العالية.
- إنشاء نظام موحد لإصدار معايير محاسبية تتسم بالوضوح وقابلية التطبيق.
- العمل على توحيد القواعد والمبادئ المحاسبية، بما يضمن عرض القوائم المالية بدرجة عالية من الشفافية، ويعزز قابليتها للمقارنة على المستوى الدولي.
- تعزيز التعاون مع الجهات الوطنية المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية، بهدف التقارب بين المعايير المحلية والمعايير الدولية، وتحقيق قدر أكبر من التوافق في الممارسات المحاسبية عالميًا[2].

[1] حسيني يمينة، مرجع سابق، ص10.

[2] مخلوفي عزوز، عبيرات مقدم، أعمال التوافق المحاسبي الدولي من اللجنة إلى المجلس: دراسة مقارنة، مجلة دفاتر إقتصادية، 2015، ص173.

ب- استراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

تم تحديد استراتيجية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفق مجموعة من التوجهات الأساسية، من أهمها:

- دعوة أعضاء المجلس إلى المشاركة في مناقشات موسعة حول المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في الحالات التي لا يوجد فيها تشريع محلي ينظم هذه المعايير.
- العمل على تشجيع الدول التي لا تمتلك معايير محاسبية وطنية على تبني المعايير الدولية، بما يسهم في توحيد الممارسات المحاسبية.
- حث الدول التي لديها معايير محاسبية وطنية على إدخال تعديلات عليها أو تخصيص بعض الجوانب بما يتوافق مع المعايير الدولية، مع ضمان الحد الأدنى من الالتزام بهذه المعايير.
- إجراء مقارنات بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية المماثلة، بهدف تقليل الفروقات وتحقيق قدر أكبر من التوافق.
- تعزيز التنسيق مع الهيئات الدولية المعنية بوضع القوانين، خاصة تلك التي تتضمن أطرًا تنظيمية للممارسات المحاسبية، بما يدعم توحيد المعايير على المستوى العالمي[1].

[1] فريال منال، محاضرات في مادة معايير المحاسبة الدولية، مطبوعة بيداغوجية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2023، ص41.

ت– هيئات مجلس معايير التقارير المالية الدولية:

الجدول رقم (II–02): هيئات مجلس معايير التقارير المالية الدولية

الهيئة	الأهداف والمسؤوليات	الأعضاء
مجلس المراقبة (Monitoring (Board	– المشاركة في تعيين أعضاء مجلس الأمناء والموافقة على تعيينهم استنادًا إلى نظام (IFRSF) والإشراف عليهم. – تقديم الاستشارات إلى مجلس الأمناء واستلام التقرير السنوي منهم. – إحالة المواضيع المقترحة عن الإبلاغ المالي إلى مجلس (IASB) من خلال (IFRSF).	يتكون من ستة أعضاء: – عضو عن اللجنة الأوروبية – رئيس لجنة الخدمات المالية اليابانية – لجنة الأوراق المالية الأمريكية – لجنة الأسواق الناشئة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية – لجنة بازل للرقابة البنكية (عضو مراقب بدون حق التصويت)
مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS Foundation – (IFRSF	– رفع تقرير سنوي إلى مجلس المراقبة. – استلام المواضيع المقترحة من مجلس المراقبة وإحالتها إلى مجلس (IASB). – تعيين أعضاء لجنة التفسيرات وفق تطبيق (SMEs) ومجلس (IFRS) الاستشاري ومجلس (IASB) والإشراف عليهم. – مراجعة الفعالية لأداء المجلس واللجان. – المسؤولية عن القضايا التمويلية.	تتكون من 22 عضوًا بينهم رئيس ونائبان. التوزيع الجغرافي: 4 من آسيا – 4 من أوروبا– 4 من أمريكا الشمالية – 1 من إفريقيا 1 من أمريكا الجنوبية – 2 من باقي العالم
فريق تطبيق معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME)	– المسؤولية عن تطبيق معيار IFRS الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). – معالجة المشكلات التطبيقية المتعلقة به. – رفع تقاريرها إلى مجلس (IASB).	يرأسه عضو من مجلس (IASB). يتكون من 22 عضوًا موزعين: 2 من آسيا – 6 من أوروبا – 3 من إفريقيا – 6 من أمريكا الشمالية 1 من مناطق أخرى لتحقيق التوازن الجغرافي
مجلس معايير التقارير المالية الدولي الاستشاري (IFRS Advisory (Council	تقديم النصح والمشورة لمجلس (IASB) ومؤسسة (IFRS).	يتكون من 47 عضوًا: رئيس ومساعدوه أعضاء من مجالس وجمعيات ومنظمات محاسبية شركات تدقيق كبرى والبنك الدولي وغيرهم

المصدر: مخلوفي عزوز، عبيرات مقدم، أعمال التوافق المحاسبي الدولي من اللجنة إلى المجلس: دراسة مقارنة، مجلة دفاتر إقتصادية، 2015، ص174.

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية IFRS وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية

تُعدّ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من أبرز الركائز التي يعتمد عليها النظام المحاسبي الحديث في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز موثوقيتها، فقد ساهمت هذه المعايير في توحيد أساليب المعالجة المحاسبية وتطوير متطلبات الإفصاح، بما يضمن تقديم معلومات أكثر شفافية وملاءمة لمختلف مستخدمي القوائم المالية، كما أن تطبيقها أصبح ضرورة ملحة في ظل العولمة الاقتصادية وتزايد الحاجة إلى معلومات قابلة للمقارنة على المستوى الدولي.

وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث عرضًا لأهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع إبراز دورها وإسهاماتها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى تحليل أثر تطبيقها على تعزيز مصداقية وفعالية التقارير المالية.

المطلب الأول: عرض قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تضم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) مجموعة من المعايير التي تغطي مختلف الجوانب المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، حيث تسعى إلى توحيد المعالجات المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المالية، ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجالات تطبيقها.

الجدول رقم (II–03): قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

المعيار	نظرة عامة حول المعيار	الهدف
(IFRS 1): تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة	تم إصدار هذا المعيار بهدف تمكين الشركات، خاصة المدرجة في الاتحاد الأوروبي، من الانتقال إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) لأول مرة، حيث أصبح تطبيقها إلزاميًا ابتداءً من عام 2005، إلى جانب الشركات الأخرى التي تقرر اعتماد هذه المعايير في إعداد تقاريرها المالية.	يهدف معيار IFRS 1 إلى تحديد الإجراءات التي يجب على المنشأة اتباعها عند إعداد قوائمها المالية وفقًا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة، وذلك لضمان إعداد بيانات مالية ذات غرض عام تتسم بالوضوح والشفافية وقابلية المقارنة.
(IFRS 2): المدفوعات على أساس الأسهم	صدر هذا المعيار في فبراير 2004، وبدأ تطبيقه اعتبارًا من 2005/01/01، حيث جاء لتوضيح كيفية المعالجة المحاسبية وعرض العمليات التي تحصل بموجبها المنشأة على سلع أو خدمات، ويشمل ذلك المعاملات التي تتم مع العاملين مقابل منحهم أدوات حقوق ملكية، مثل الأسهم أو خيارات الأسهم، كوسيلة للتسديد.	يهدف هذا المعيار، الذي صدر سنة 2004 وبدأ تطبيقه في 2005، إلى توضيح كيفية المعالجة المحاسبية للعمليات التي تحصل فيها المؤسسة على سلع أو خدمات مقابل أدوات حقوق ملكية، ويشمل ذلك المعاملات التي تتم مع المستخدمين أو الأطراف الأخرى

		مقابل منح أسهم أو خيارات أسهم، مع بيان أسس القياس والإفصاح المرتبطة بهذه العمليات.
(IFRS 3): اندماج الأعمال	صدر هذا المعيار في أبريل 2004، وبدأ تطبيقه اعتبارًا من نفس التاريخ، حيث جاء ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (22)، وقد تضمن تعديلات جوهرية تهدف إلى تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تبني مفهوم القيمة العادلة، وإلغاء طريقة توحيد المصالح، واعتماد طريقة الشراء كأساس للمحاسبة عن اندماج الأعمال.	يهدف هذا المعيار إلى توضيح كيفية إعداد التقارير المحاسبية المتعلقة بعمليات اندماج الأعمال، مع إلزام المنشآت باستخدام طريقة الشراء في المعالجة المحاسبية، ووفقًا لذلك، يقوم الطرف المستحوِذ بالاعتراف بأصول والتزامات المنشأة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الاندماج، بما في ذلك الالتزامات المحتملة. كما يتم الاعتراف بالشهرة الناتجة عن عملية الاندماج كأصل، دون إطفائها على سنوات محددة، وإنما تخضع لاختبار انخفاض القيمة بشكل دوري.
(IFRS 4): عقود التأمين	المعالجة المحاسبية لعقود التأمين، حيث يحدد كيفية الاعتراف بها وقياسها وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية. جاء IFRS 4 كمرحلة مؤقتة تسمح للشركات بالاستمرار في استخدام سياساتها المحاسبية الحالية لعقود التأمين مع إدخال بعض التحسينات في الإفصاح، إلى حين تطوير معيار أكثر شمولًا. صدر معيار IFRS 4 في عام 2004، وبدأ تطبيقه اعتبارًا من 1 يناير 2005. تم لاحقًا استبدال هذا المعيار بـ IFRS 17 لتعزيز الشفافية وقابلية المقارنة في التقارير المالية.	يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 (IFRS 4) إلى تنظيم المعالجة المحاسبية لعقود التأمين، وذلك من خلال: – تحديد القواعد الأساسية للاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها في القوائم المالية. – تحسين مستوى الإفصاح عن عقود التأمين بما يتيح لمستخدمي القوائم المالية فهم طبيعة هذه العقود وآثارها المالية. – السماح لشركات التأمين بالاستمرار في تطبيق سياساتها المحاسبية الحالية مؤقتًا، مع إدخال بعض التحسينات لضمان قدر أكبر من الشفافية. – تمهيد الطريق لتطوير معيار أكثر شمولًا وموحدًا (وهو ما تحقق لاحقًا بصدور IFRS 17).
(IFRS 5): الأصول غير المتداولة	يتناول هذا المعيار جانبين أساسيين، يتمثل الأول في كيفية قياس وعرض الأصول غير المتداولة التي تعتزم	يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس المعالجة المحاسبية للأصول غير المتداولة المحتفظ بها

المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة	المنشأة التخلص منها عن طريق البيع، حيث يوجب عرض هذه الأصول بشكل منفصل في قائمة المركز المالي، أما الجانب الثاني فيتعلق بنتائج العمليات غير المستمرة، والتي تشمل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التوقف عن نشاط معين، على أن يتم عرضها بشكل مستقل عن نتائج العمليات المستمرة في قائمة الدخل. وقد صدر هذا المعيار في مارس 2004، وبدأ تطبيقه اعتبارًا من 2005/01/01، ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (35) المتعلق بالعمليات غير المستمرة.	للبيع، وكذا كيفية عرض والإفصاح عن العمليات المتوقفة، ويشمل ذلك: – قياس الأصول المحتفظ بها للبيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف البيع، أيهما أقل. – عرض هذه الأصول كبند مستقل في قائمة المركز المالي. التوقف عن احتساب الإهلاك (الاستهلاك) لهذه الأصول بمجرد تصنيفها كأصول محتفظ بها للبيع. – عرض نتائج العمليات المتوقفة في بند مستقل ضمن قائمة الدخل.
(IFRS 6): الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها	تشمل المصادر الطبيعية موارد مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن المختلفة، والتي تتطلب استثمارات مالية كبيرة وفترات زمنية طويلة قبل بدء عمليات الإنتاج، كما أن استغلال هذه الموارد قد لا يكون مجديًا اقتصاديًا في بعض الحالات، ولا يتضح ذلك إلا بعد مرور فترة من الزمن وإنفاق مبالغ كبيرة على عمليات البحث والاستكشاف. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية المعالجة المحاسبية لتكاليف البحث والاستكشاف، وكيفية توزيع هذه التكاليف على الفترات المالية المختلفة، سواء عند التأكد من جدوى المورد أو عدمها. وقد صدر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (6) في يونيو 2005، وبدأ تطبيقه اعتبارًا من 2006/01/01، حيث جاء لتقديم إرشادات أولية لمعالجة الأنشطة المتعلقة بالبحث عن الموارد الطبيعية، على أن يتم تطويره لاحقًا بمعايير أكثر تفصيلًا.	يهدف هذا المعيار إلى توضيح كيفية إعداد التقارير المالية المتعلقة بأنشطة البحث عن الموارد الطبيعية وتقييمها، وذلك من خلال: – إدخال تحسينات محدودة على الممارسات المحاسبية الحالية المرتبطة بنفقات الاستكشاف والتقييم. – تحديد المعالجة المناسبة لهذه النفقات، من حيث ما يجب رسملته منها وما يجب تحميله كمصروف. – إخضاع الأصول الناتجة عن أنشطة الاستكشاف والتقييم لاختبارات انخفاض القيمة وفقًا للمعيار. – تحديد متطلبات الإفصاح التي توضح طبيعة هذه الأنشطة وقيمتها، بما يساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم توقيت ومقدار وعدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عنها.
(IFRS 7): الأدوات المالية (الإفصاح)	يتناول معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 07 موضوع الإفصاح عن الأدوات المالية، حيث يهدف إلى توضيح المعلومات التي يجب على المنشآت تقديمها في القوائم المالية بشأن الأدوات المالية التي تمتلكها، وذلك لتمكين	يهدف هذا المعيار إلى توضيح المتطلبات الأساسية المتعلقة بالإفصاح عن الأدوات المالية وأهميتها في القوائم المالية، خاصة فيما يتعلق ببيان نتائج الأعمال والمركز المالي

	المستخدمين من فهم أهميتها وتأثيرها على الوضع المالي، وكذلك تقييم المخاطر المرتبطة بها. صدر معيار IFRS 7 في عام 2005، وبدأ تطبيقه اعتبارًا من 1 يناير 2007.	للمؤسسة، كما يركز على تقديم معلومات تساعد في فهم طبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة استخدام الأدوات المالية، وكيفية إدارة هذه المخاطر من قبل الإدارة. وقد حل هذا المعيار محل بعض المعايير السابقة المرتبطة بالأدوات المالية، مثل المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 01.09، حيث جاء لتطوير متطلبات الإفصاح وتعزيز شفافيتها.
(IFRS 8): القطاعات التشغيلية	تنبع أهمية هذا المعيار من ضرورة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقطاعات التشغيلية المختلفة للمنشأة، لما توفره من بيانات تعكس طبيعة المخاطر والعوائد المرتبطة بأنشطتها، ويتم ذلك من خلال عرض المركز المالي ونتائج الأداء حسب القطاعات التشغيلية، إضافة إلى تقديم معلومات عن المنتجات والخدمات والمناطق الجغرافية التي تنشط فيها المنشأة، وكذلك أهم عملائها. وتسهم هذه المعلومات في تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم أفضل لطبيعة أداء المنشأة وتقييم المخاطر المرتبطة بكل قطاع على حدة، وقد صدر هذا المعيار في نوفمبر 2006 ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (14)، وبدأ تطبيقه اعتبارًا من 2009/01/01.	يهدف هذا المعيار إلى تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات اللازمة التي تمكنهم من فهم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة، وتقييم بيئتها الاقتصادية، وتحليل أدائها وربحيتها، ويتم ذلك من خلال عرض معلومات تفصيلية عن القطاعات التشغيلية المختلفة، خاصة من حيث الأنشطة التجارية والمناطق الجغرافية التي تمارس فيها المؤسسة أعمالها.
(IFRS 9): الأدوات المالية	يتناول معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) المعالجة المحاسبية للأدوات المالية، وقد جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، بهدف تبسيط وتطوير أساليب المحاسبة المتعلقة بهذا المجال، وقد بدأ تطبيق هذا المعيار اعتبارًا من 2015/01/01، مع السماح بالتطبيق المبكر. وقد ظهرت الحاجة إلى هذا المعيار نتيجة الصعوبات التي واجهها مستخدمو المعلومات المالية في فهم وتطبيق متطلبات المعيار السابق، مما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى إصدار معيار أكثر وضوحًا وسهولة، كما ساهم التعاون بين مجلس معايير المحاسبة	يهدف هذا المعيار إلى تنظيم المعالجة المحاسبية للأدوات المالية من خلال وضع إطار متكامل يتضمن مبادئ القياس والتصنيف والإفصاح، ويساهم ذلك في تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة تمكّنهم من تقييم توقيت وقيمة التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بهذه الأدوات.

	الدولية (IASB) ونظيره الأمريكي (FASB) في تطوير هذا المعيار ضمن جهود تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز قابلية فهمها.	
(IFRS 10): القوائم المالية الموحدة	يتناول معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 10 (IFRS 10) موضوع القوائم المالية الموحدة، حيث يحدد المبادئ الخاصة بإعداد وعرض القوائم المالية عندما يكون لدى المنشأة سيطرة على منشأة أو أكثر، ويركز المعيار على مفهوم السيطرة (Control) كأساس لتحديد ما إذا كان يجب توحيد القوائم المالية، بحيث تُعرض المجموعة وكأنها كيان اقتصادي واحد. صدر معيار IFRS 10 في عام 2011، وبدأ تطبيقه اعتبارًا من 1 يناير 2013.	يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (10) إلى تحديد المبادئ والأسس التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة، وذلك في الحالات التي تمارس فيها المنشأة سيطرة على منشأة أخرى أو أكثر، ووفقًا لهذا المعيار، تُعد القوائم المالية الموحدة انعكاسًا للوضع المالي ونتائج الأعمال لمجموعة الشركات كما لو كانت كيانًا اقتصاديًا واحدًا، بحيث تُعامل الشركات التابعة كأجزاء متممة للشركة الأم. ولتحقيق هذا الهدف، يفرض المعيار على الشركة الأم – التي تمتلك القدرة على السيطرة على شركة أو أكثر – إعداد قوائم مالية موحدة تشمل جميع الشركات التابعة لها. كما يضع المعيار إطارًا واضحًا لتحديد مفهوم ''السيطرة''، باعتباره الأساس في تحديد نطاق التوحيد، ويبين كيفية تطبيق هذا المفهوم لتحديد ما إذا كانت الشركة الأم تسيطر فعليًا على الشركة التابعة، وبالتالي إلزامها بإدراجها ضمن القوائم الموحدة. إضافة إلى ذلك، يتضمن المعيار القواعد والإجراءات المحاسبية اللازمة لإعداد هذه القوائم، بما يضمن عرضًا عادلًا ومتكاملًا للوضع المالي للمجموعة ككل.
(IFRS 11): الترتيبات المشتركة	يتناول معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (11) المعالجة المحاسبية للترتيبات المشتركة التي تنشأ عندما تمارس منشأتان أو أكثر سيطرة مشتركة على نشاط معين بموجب اتفاق تعاقدي. وتتحقق السيطرة المشتركة عندما يتم تقاسم السلطة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة بين الأطراف المشاركة.	يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 11 إلى: -تحديد المبادئ المحاسبية للترتيبات المشتركة أي المعاملات التي يتم فيها تقاسم السيطرة بين طرفين أو أكثر. -التمييز بين نوعي الترتيبات المشتركة

	ويقوم المعيار بتصنيف هذه الترتيبات إلى نوعين رئيسيين، هما: المشروعات المشتركة والعمليات المشتركة، وذلك تبعًا لطبيعة حقوق والتزامات الأطراف المشاركة في الترتيب. وقد جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (31) الخاص بالحصص في المشروعات المشتركة، وبدأ تطبيقه اعتبارًا من 2013/01/01، في إطار تطوير المعالجة المحاسبية لهذا النوع من الترتيبات وتحقيق قدر أكبر من الوضوح والشفافية في عرضها.	– عكس الجوهر الاقتصادي للترتيبات المشتركة من خلال تحديد حقوق والتزامات الأطراف بدقة وليس فقط الشكل القانوني. – تحسين عرض القوائم المالية عبر توحيد طريقة المعالجة المحاسبية لهذه الترتيبات. – تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة بين الشركات التي لديها استثمارات أو مشاركات مشتركة.
(IFRS 12): الإفصاح عن المصالح في الشركات الأخرى	يُعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12) إطارًا موحدًا للإفصاح، حيث يهدف إلى إلزام المنشآت بتقديم معلومات شاملة ومتكاملة حول مصالحها في المنشآت الأخرى، بما في ذلك الشركات التابعة، والترتيبات المشتركة، والشركات الزميلة. ويركز المعيار على تقديم الإفصاحات ضمن هيكل منظم قائم على مجموعة من الأهداف، مع تزويد المنشآت بإرشادات واضحة تساعدها على تحقيق تلك الأهداف بكفاءة، بما يضمن تعزيز شفافية المعلومات المالية وإتاحتها لمستخدمي القوائم المالية. وقد صدر هذا المعيار في مايو 2011، وبدأ تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013.	يهدف هذا المعيار إلى تحديد المتطلبات الأساسية للإفصاح عن المصالح التي تمتلكها المؤسسات في الشركات الأخرى، مع التركيز على توضيح المخاطر المرتبطة بهذه الاستثمارات، وأثرها على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة.
(IFRS 13): قياس القيمة العادلة	يُعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) من المعايير الحديثة التي تهتم بتحديد إطار موحد لقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات، إلى جانب تنظيم متطلبات الإفصاح المرتبطة بها، وقد ازدادت أهمية هذا المعيار في ظل التوجه المتنامي نحو اعتماد مفهوم القيمة العادلة في التقارير المالية. وقبل صدور هذا المعيار، كانت متطلبات قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها متفرقة ضمن عدة معايير، الأمر الذي أدى إلى وجود تباين في الممارسات المحاسبية وضعف في قابلية المقارنة بين القوائم المالية، ومن هنا جاء هذا المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ونظيره الأمريكي (FASB)،	يهدف هذا المعيار إلى وضع إطار مفاهيمي موحد لتعريف القيمة العادلة، وتحديد أسس قياسها، بالإضافة إلى توضيح متطلبات الإفصاح المتعلقة بها، بما يضمن تحقيق قدر أكبر من الشفافية والاتساق في عرض المعلومات المالية.

	بهدف توحيد أسس القياس وتعزيز شفافية المعلومات المالية. وقد صدر المعيار في مايو 2011، وبدأ تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013، بما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة موثوقيتها.	
(IFRS 14): الحسابات التنظيمية المؤجلة (الحسابات الناشئة عن تنظيم الأسعار)	يُعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (14) من المعايير المؤقتة التي طُوّرت خصيصًا للمنشآت التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لأول مرة، حيث يسمح لها بالاستمرار في تطبيق سياساتها المحاسبية السابقة المتعلقة بالحسابات التنظيمية المؤجلة وفقًا للمعايير المحلية التي كانت تتبعها. ويركز هذا المعيار على تحديد كيفية معالجة وعرض والإفصاح عن الأرصدة الناتجة عن الأنشطة الخاضعة لتنظيم الأسعار، والتي تنشأ في قطاعات تخضع لإشراف جهات تنظيمية، مثل قطاعات الطاقة والاتصالات والنقل، وتقوم هذه الجهات بتحديد أسعار السلع والخدمات المقدمة للجمهور، مما يؤدي إلى ظهور فروقات زمنية نتيجة اختلاف توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات بين المعايير المحاسبية ومتطلبات التنظيم. وقد صدر هذا المعيار في يناير 2014، وبدأ تطبيقه على القوائم المالية للفترات التي تبدأ في أو بعد 2016/01/01، مع إمكانية التطبيق المبكر.	يهدف هذا المعيار إلى وضع إطار يحدد متطلبات إعداد التقارير المالية المتعلقة بأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة، والتي تنشأ عندما تقدم المنشأة سلعًا أو خدمات بأسعار تخضع لتنظيم من قبل جهات مختصة، بما يضمن عرض هذه الأرصدة بشكل يعكس طبيعتها ويعزز شفافية القوائم المالية.
(IFRS 15): الإيراد من العقود مع العملاء	يُعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (15) من المعايير الحديثة ذات الأهمية الكبيرة، حيث يعالج كيفية الاعتراف بالإيرادات الناتجة عن العقود مع العملاء، إضافة إلى متطلبات قياسها والإفصاح عنها، وتنبع أهمية هذا المعيار من كون الإيراد عنصرًا أساسيًا في تقييم الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي. وقد جاء هذا المعيار ليحل محل كل من معيارIAS18 الخاص بالإيرادات، ومعيار IAS11 الخاص بعقود الإنشاءات، وذلك بسبب التحديات والتعقيدات التي كانت تواجه تطبيقهما في بعض الحالات، وقد بدأ	يهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ التي يتعين على المنشأة تطبيقها للإفصاح عن معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية تتعلق بطبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم التأكد من الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن العقود مع العملاء.

	تطبيق المعيار اعتبارًا من 2018/01/01، مع السماح بالتطبيق المبكر.	
(IFRS 16): عقود الإيجار	يُعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) من أحدث المعايير التي تعالج المحاسبة عن عقود الإيجار، حيث يحدد متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المتعلقة بهذه العقود لدى كل من المستأجرين والمؤجرين، وقد أحدث هذا المعيار تحولًا جوهريًا في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، خاصة من جانب المستأجر، إذ ألغى التمييز التقليدي بين الإيجار التشغيلي والتمويلي. وبموجب هذا المعيار، يتم إثبات معظم عقود الإيجار – التي تتجاوز مدتها 12 شهرًا – في القوائم المالية للمستأجر، من خلال الاعتراف بأصل يمثل حق الاستخدام، يقابله التزام مالي يعكس التزامات السداد، وقد جاء هذا التوجه لمعالجة أوجه القصور السابقة التي كانت تؤدي إلى عدم إظهار بعض الالتزامات خارج القوائم المالية. كما حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) الخاص بعقود الإيجار، وبدأ تطبيقه اعتبارًا من 2019/01/01، مع إمكانية التطبيق المبكر بشرط تطبيق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء (IFRS 15) في الوقت ذاته.	يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (16) إلى وضع إطار شامل لمبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار، بما يضمن توفير معلومات ملائمة وموثوقة تعكس بوضوح أثر هذه العقود على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة، سواء بالنسبة للمستأجرين أو المؤجرين.
(IFRS 17): عقود التأمين	يحدد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) الإطار المحاسبي الخاص بعقود التأمين، من حيث أسس الاعتراف بها وقياسها وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية، وقد جاء هذا المعيار ليحل محل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4)، بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين وتعزيز قابليتها للمقارنة. وقد تم إصدار هذا المعيار في مايو 2017، ويُطبق على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.	يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (17) إلى ضمان قيام المنشآت بتقديم معلومات ملائمة وموثوقة تعكس بصورة عادلة عقود التأمين التي تبرمها. وتساعد هذه المعلومات مستخدمي القوائم المالية على تقييم تأثير تلك العقود على المركز المالي للمنشأة، وأدائها المالي، وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها.
(IFRS 18): عرض القوائم المالية	هو معيار جديد تم اعتماده حديثا حيث تم إصداره في 1 أفريل 2024 وسيبدأ تطبيقه الرسمي عالميًا في 2027 لتحسين عرض القوائم المالية وتوحيد طريقة عرض الأداء المالي بين المؤسسات.	ويهدف الى : – تحسين عرض القوائم المالية وزيادة وضوحها.

	وقد جاء هذا المعيار ليعوض المعيار المحاسبي الدولي IAS 1المتعلق بعرض القوائم المالية في بعض الجوانب، من خلال تقديم متطلبات أكثر وضوحًا بشأن تصنيف الإيرادات والمصروفات وعرض المقاييس المالية، كما يركز IFRS 18على تعزيز قابلية المقارنة بين المؤسسات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية.	– توفير معلومات مالية أكثر فائدة لمستخدمي القوائم المالية. – تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة بين الشركات. – تنظيم طريقة عرض الإيرادات والمصروفات داخل قائمة الدخل. – الحد من الاختلافات في عرض الأداء المالي بين المؤسسات.

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على المراجع التالية:

-أحمد حلمي جمعة، معاير التقارير المالية الدولية -معايير المحاسبة الدولية-، دار صفاء، الأردن، 2015.

- بن صالح عبد الله، محاضرات في مقياس معايير إعداد التقارير المالية IFRS، مطبوعة بيداغوجية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2025.

- زواتينة عبد القادر، المعايير المحاسبية الدولية 2 (IFRSs)، مطبوعة جامعية، جامعة الجزائر 3، 2022.

المطلب الثاني: دور وإسهامات المعايير المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

أحدثت المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية مجموعة من التغييرات الجوهرية على طبيعة المعلومات المحاسبية والمالية، حيث أسهمت في تعزيز شفافية وجودة المعلومات المقدمة من قبل الشركات، ويمكن توضيح أهم هذه الإسهامات من خلال العناصر التالية:

أولا: جودة المعلومات المحاسبية في ظل المعايير المحاسبية

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات، يجب أن تتسم بخصائص نوعية أساسية، إلى جانب خصائص تعزيزية تدعمها، وعلى الرغم من إمكانية وجود اختلافات بين هذه الخصائص، فإن تطبيق المعايير المحاسبية يسهم في تحقيق قدر كبير من الاتساق بينها، كما أن الالتزام بهذه المعايير يؤدي إلى توفير معلومات مالية تتسم بالملائمة والموثوقية، مما يعزز من جودتها[1].

[1] مش فوزية، دور معايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية: بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" دراسة حالة شركةMARS LOGISTIQUE ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2025، ص 50.

ثانيا: تحقيق خاصية الملائمة

تتحقق الملائمة من خلال اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الأكثر توافقًا مع طبيعة نشاط المنشأة وظروفها، بما يضمن عرضًا عادلاً لمركزها المالي، كما تعتمد الملائمة على توافر معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالأحداث المستقبلية أو تقييم النتائج السابقة، الأمر الذي يعزز من قدرتهم على اتخاذ قرارات مناسبة.

ثالثا: تحقيق خاصية المصداقية

يسهم تطبيق المعايير المحاسبية في تعزيز مصداقية المعلومات المالية، من خلال الالتزام بمبدأ الصورة العادلة والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، كما أن اعتماد المعايير على أسس ومنهجيات علمية واضحة يساعد في تقليل التحيز والأخطاء، ويؤدي إلى تقديم معلومات مالية موثوقة يمكن الاعتماد عليها في التحليل واتخاذ القرار.

رابعا: المستثمر كمستخدم رئيسي للمعلومات المالية

يُعد المساهمون وأصحاب رؤوس الأموال الفئة الأساسية المستفيدة من المعلومات المالية، حيث أولت المعايير المحاسبية الدولية اهتمامًا خاصًا باحتياجاتهم، مع مراعاة التوازن بينها وبين احتياجات الأطراف الأخرى، ويعكس ذلك توجه المعايير نحو تقديم معلومات تدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة.

خامسا: تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني

تؤكد المعايير المحاسبية الدولية على ضرورة التركيز على الجوهر الاقتصادي للعمليات بدلًا من الاكتفاء بشكلها القانوني، مما يضمن عرضًا أكثر واقعية ودقة للوضع المالي للمنشأة، ويعزز من مصداقية التقارير المالية.

سادسا: تعزيز الشفافية من خلال القياس بالقيمة العادلة

يسهم اعتماد مبدأ القيمة العادلة في تقديم صورة أقرب للواقع الاقتصادي، حيث يؤدي إلى تحسين جودة عرض المعلومات المالية، رغم ما قد يصاحبه من قدر من التحفظ أو الحذر في بعض الحالات، إلا أنه يعزز شفافية التقارير المالية[1].

[1] مش فوزية، مرجع سابق، ص50.

سابعا: تطوير الإفصاح المحاسبي

عملت المعايير المحاسبية الدولية على تحسين مستوى الإفصاح من خلال إلزام الشركات بتقديم معلومات مالية واضحة وذات دلالة، مع التأكيد على ضرورة عرض العناصر الجوهرية بشكل منفصل، بما يسهم في تقليل الغموض وتحسين فهم المستخدمين للقوائم المالية.

ثامنا: الإفصاح عن المخاطر وعدم التأكد

تُلزم المعايير الشركات بالإفصاح عن المخاطر المرتبطة بأنشطتها، بما في ذلك حالات عدم التأكد، مما يساعد على تحسين إدارة المخاطر وتعزيز قدرة المستخدمين على تقييم الوضع المالي للمنشأة، كما تدعم هذه المعايير عرض معلومات قطاعية تعكس أداء المنشأة بشكل أكثر دقة.

تاسعا: التوجه نحو المستقبل (النظرة المستقبلية)

تعزز المعايير المحاسبية الدولية من أهمية المعلومات المستقبلية، من خلال إدخال أساليب تقييم حديثة، مثل القياس بالقيمة العادلة، بما يساعد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وتقييم الالتزامات، وهو ما ينعكس إيجابًا على جودة القرارات الاقتصادية[1].

المطلب الثالث: أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية

لم يأتِ تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل عشوائي، بل جاء نتيجة جهود مشتركة تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية، ويمكن إبراز أهم آثار تطبيق هذه المعايير على جودة المعلومات فيما يلي:

- إن تطبيق معايير IFRS في البيئات التي تتميز بضعف الحماية القانونية للمستثمرين يسهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، إذ يرى العديد من الباحثين أن هذه المعايير توفر إطارًا رقابيًا يعوض جزئيًا عن ضعف القوانين المحلية .
- كما أن الالتزام بتطبيق هذه المعايير يسهم في تحسين جودة إعداد التقارير المالية، ويعزز كفاءة الأسواق المالية، خاصة في الدول التي تشهد تطورًا في أسواق رأس المال، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا .

[1] مش فوزية، مرجع سابق، ص51.

- يؤدي تبني المعايير الدولية إلى رفع مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية، مما ينعكس إيجابًا على مصداقية المعلومات المقدمة، ويحد من ممارسات التلاعب أو التقدير الشخصي المفرط من قبل بعض الإدارات .

- ومع ذلك، فإن تأثير تطبيق معايير IFRS لا يعتمد فقط على المعايير نفسها، بل يتأثر أيضًا بعوامل أخرى، مثل البيئة القانونية، ونظام الرقابة، ومستوى كفاءة المراجعين، إضافة إلى الأساليب المتبعة في إعداد التقارير المالية، والتي قد تعزز أو تحد من جودة المعلومات المحاسبية.

- إن توحيد أساليب المعالجة المحاسبية لبعض العناصر، مثل الشهرة(Goodwill) ، ومصاريف البحث والتطوير، وإعادة تقييم الأصول، يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية، ويعزز قدرة الشركات على تقديم معلومات أكثر دقة وملاءمة للمستثمرين، خاصة فيما يتعلق بالأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية .

- كما أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى توفير معلومات مالية تتسم بالوضوح والملائمة، بما يلبي احتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية، مثل المستثمرين والدائنين والمقرضين، ويساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر كفاءة، الأمر الذي يعكس الدور الإيجابي لهذه المعايير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية[1].

[1] عبد الجليل بوداح، إلزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، المجلد 27، العدد 01، 2016، ص ص 43 44.

المبحث الثالث: واقع تطبيق المعايير الدولية في الجزائر

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة عدة إصلاحات في المجال المحاسبي والمالي، وذلك من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية، وقد جاء هذا التوجه استجابة لمتطلبات الانفتاح الاقتصادي وتعزيز الشفافية والمصداقية في القوائم المالية، بما يساهم في دعم الاستثمار وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ورغم المزايا التي يوفرها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن عملية تطبيقها في الجزائر واجهت العديد من الصعوبات والتحديات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والتنظيمية والمهنية، ومن هذا المنطلق، سنتناول في هذا المبحث واقع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، من خلال التطرق إلى النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالمعايير الدولية، ثم إبراز أهمية ومزايا تطبيق هذه المعايير، وأخيرًا توضيح أهم المتطلبات والصعوبات التي تواجه تطبيقها في البيئة الجزائرية.

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي في الجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية

شهدت الجزائر إصلاحات محاسبية هامة من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي جاء استجابة للتطورات الاقتصادية ومتطلبات الانفتاح على الأسواق الدولية، ويستمد هذا النظام العديد من مبادئه وأحكامه من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، الأمر الذي يعكس العلاقة الوثيقة بينهما وسعي الجزائر إلى تحقيق التوافق مع الممارسات المحاسبية المعمول بها دولياً.

أولا: النظام المحاسبي المالي كنتيجة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

جاءت الهيئات المهنية المكلّفة بتوحيد النظام المحاسبي في الجزائر، والمتمثلة في المجلس الوطني للمحاسبة(CNC) ، في إطار مشروع الإصلاح المحاسبي الذي يندرج ضمن المخطط الوطني للمحاسبة، باعتماد نظام محاسبي جديد مستمد من المعايير المحاسبية الدولية، والذي أُطلق عليه اسم النظام المحاسبي المالي (SCF) وقد تم إقرار هذا النظام بموجب القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن أحكام النظام المحاسبي المالي، ليصبح ساري المفعول ابتداءً من سنة 2010، كما نصّ القانون على ضرورة أن تكون المعلومات المالية الصادرة عن المؤسسات موثوقة وقابلة للمقارنة على المستويين الوطني والدولي، بما يضمن توافق النظام المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية

الدولية، مع مراعاة خصوصية البيئة الاقتصادية الجزائرية، خلافًا لما كان عليه المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975.[1]

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي

يقوم النظام المحاسبي على مجموعة من القواعد والمبادئ العامة التي تهدف إلى تنظيم عمليات القياس والتجميع والتسجيل والعرض المحاسبي، بما يسمح بإعداد القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات والهيئات الخاضعة لأحكامه، ويسعى هذا النظام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، من أهمها:

- تمكين المؤسسة من التحكم في حساباتها بصورة دقيقة، بما يوفر الضمانات اللازمة لمختلف الأطراف ذات العلاقة، مثل المسيرين، والمساهمين، والشركاء، والدولة، إضافة إلى المستخدمين الآخرين كالمستثمرين والدائنين، وذلك فيما يتعلق بحقوقهم والتزاماتهم المالية .

- تقديم صورة صادقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ونتائج نشاطها، والتغيرات التي تطرأ على مركزها المالي، مع مراعاة الالتزامات القانونية التي تخضع لها مختلف الوحدات الاقتصادية، بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها .

- المساهمة في تعزيز استمرارية المؤسسات من خلال توفير معلومات دقيقة تساعد على فهم أفضل للآليات الاقتصادية التي تتحكم في نشاط المؤسسة وكيفية تسييرها .

- نشر معلومات مالية تتسم بالدقة والاكتمال والحياد والشفافية، بما يعزز ثقة المستثمرين ويشجعهم على متابعة استثماراتهم وضمان حسن توظيف أموالهم .

- دعم تطوير مهنة المحاسبة والتسيير من خلال توحيد الأسس والمفاهيم المحاسبية، إضافة إلى المساهمة في تكوين وتأهيل المهنيين المختصين، مما ينعكس إيجابًا على سوق العمل في المجال المحاسبي .

[1] عبد القادر بكيحل، عاشور كتوش، المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بين مزايا وصعوبات التطبيق-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، 2016، ص65.

- المساهمة في إعداد الإحصاءات والحسابات الاقتصادية الخاصة بالقطاع المؤسسي على المستوى الوطني، وذلك بالاعتماد على معلومات مالية ومحاسبية موثوقة وقابلة للمراقبة والمراجعة، يتم إعدادها ضمن شروط تضمن الدقة والسرعة في الإنجاز .

- تمكين الشركات متعددة الجنسيات من تحسين تناسق تقاريرها المالية الداخلية، بفضل توحيد الإجراءات والقواعد المحاسبية بين مختلف الدول .

- السماح بتسجيل مختلف المعاملات والعقود الاقتصادية للمؤسسة بطريقة شاملة ومنظمة وموثوقة، بما يتيح إعداد تصريحات جبائية دقيقة ومنسجمة، مثل التصريحات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة والضرائب على الأرباح، وذلك نتيجة اعتماد قوائم مالية معدة وفق معايير التقارير المالية الدولية[1].

ثالثا: أهمية تبني النظام المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

- اعتماد الجزائر سابقًا على المخطط المحاسبي الوطني منذ سنة 1976، والذي كان ملائمًا لاقتصاد موجَّه ولم يعد يواكب التحولات الاقتصادية الحديثة .

- توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي أدى إلى ضرورة تحديث النظام المحاسبي ليتماشى مع البيئة الاقتصادية الجديدة .

- تطور المبادلات التجارية والمالية الدولية فرض الحاجة إلى نظام محاسبي متوافق مع المعايير الدولية .

- اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومساعي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عززت ضرورة تبني المعايير المحاسبية الدولية .

- توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة تساعد المستثمرين والمقرضين في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

- تكييف النظام المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية وتحسين جودة القوائم المالية .

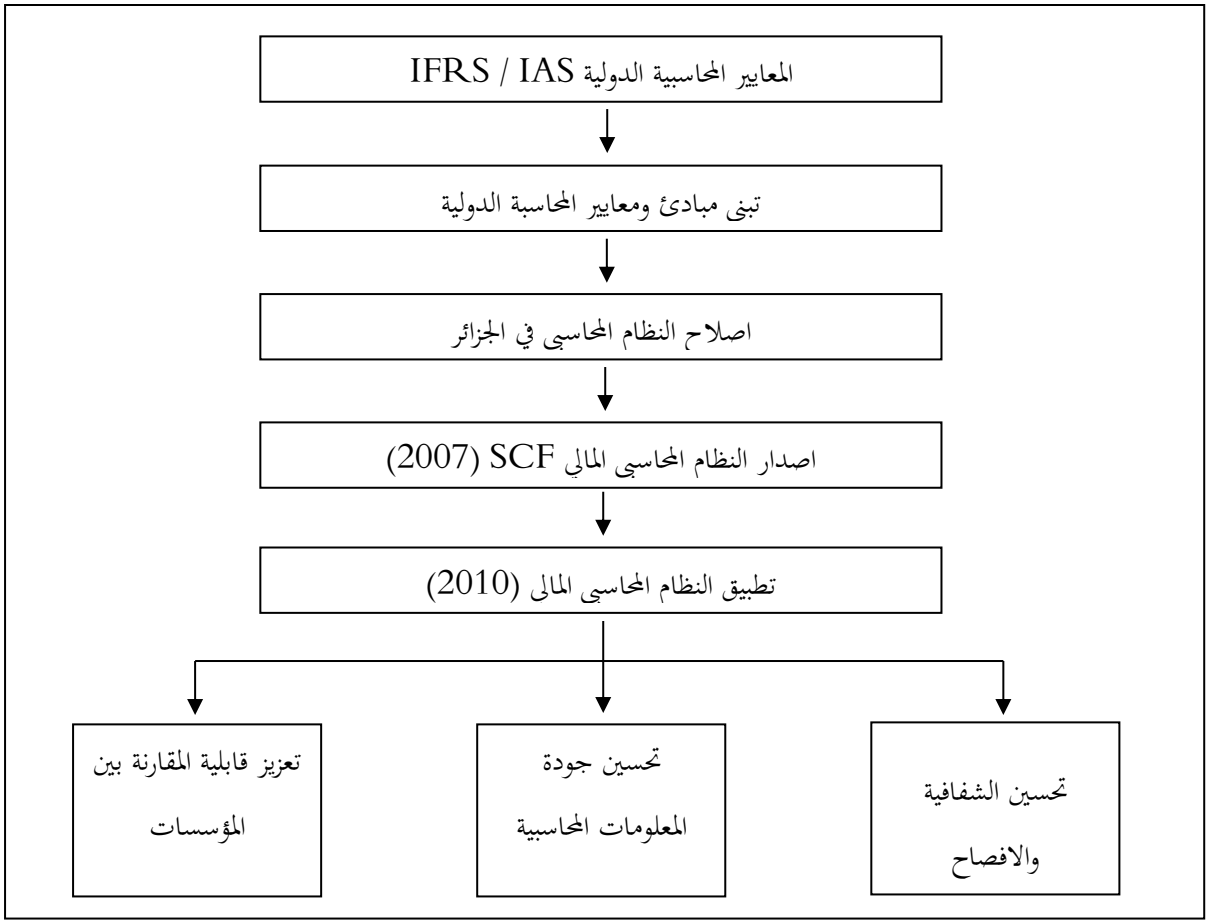
- توحيد اللغة المحاسبية على المستوى العالمي وتسهيل فهم القوائم المالية ومقارنتها دوليًا .

[1] نور الدين محمدي، محمد بلقيبش، إصلاح النظام المالي والمحاسبي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018، ص57.

- تسهيل مقارنة القوائم المالية بين الشركات الأم وفروعها في مختلف الدول .
- توحيد طرق المعالجة والتقييم المحاسبي، خاصة فيما يتعلق بالمخزونات والاهتلاكات والمؤونات .
- تحسين مصداقية المعلومات المالية وإظهار الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة .
- توضيح المبادئ المحاسبية الخاصة بالتسجيل والتقييم وإعداد القوائم المالية .
- الحد من حالات التلاعب والأخطاء في إعداد القوائم المالية .
- الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحاليين والمحتملين وتسهيل اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- تسهيل إجراء المقارنات المالية بين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي[1].

[1] محمد الأمين عسول، حياة عوايجية، لخضر سي محمد، أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص494.

الشكل رقم (II–04): مراحل تبني النظام المحاسبي المالي الجزائري المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مراجع المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري

المطلب الثاني: أهمية ومزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

أصبحت المعايير المحاسبية الدولية تحتل مكانة مهمة في البيئة الاقتصادية الجزائرية، لما توفره من مزايا تسهم في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز شفافية التقارير المحاسبية، لذلك سيتم في هذا المطلب إبراز أهميتها وأبرز المزايا التي يمكن أن تحققها المؤسسات الجزائرية من خلال تطبيقها.

أولا: أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

تتجلى أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال مجموعة من الجوانب الاقتصادية والمالية التي تفرضها متطلبات البيئة الاقتصادية الحديثة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1- التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر:

تشهد الجزائر تحولات اقتصادية متسارعة نتيجة تبنيها لاقتصاد السوق، الأمر الذي يستوجب إشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين وتطوير الأنظمة الإدارية والمحاسبية داخل المؤسسات، ويُعدّ تطبيق معايير المحاسبة الدولية خطوة ضرورية لتمكين المؤسسات الجزائرية من تحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، من خلال اعتماد نظم وممارسات مالية حديثة تتماشى مع المعايير العالمية .

2- تشجيع الاستثمار وتعزيز ثقة المستثمرين:

يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، لما توفره هذه المعايير من أسس دقيقة للقياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية الختامية، وقد برزت الحاجة إلى ذلك بشكل واضح لدى الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع المحروقات، والتي غالبًا ما تلجأ إلى اعتماد نظم محاسبية خاصة بها، ثم تقوم بمقارنة نتائجها مع حسابات المخطط المحاسبي الوطني، ويرجع ذلك إلى محدودية هذا المخطط في توفير معلومات مالية كافية وملائمة تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات وتسيير المؤسسات بكفاءة .

3- دعم الاستثمار في القطاع المالي:

أدى الانفتاح الاقتصادي إلى تعزيز دور القطاع المالي، حيث أصبح بإمكانه إنشاء بنوك ومؤسسات تأمين وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها، مثل قانون النقد والقرض، وقد شهدت الجزائر إنشاء عدد من البنوك الأجنبية والعربية التي ترتبط بمؤسسات مالية دولية تعتمد معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي يجعل من تبني هذه المعايير ضرورة لضمان الانسجام مع الشركاء الماليين الدوليين [1].

4- تسهيل التحليل المالي للمؤسسات:

يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة تساعد على إجراء تحليل مالي متكامل للمؤسسات داخل الجزائر وخارجها، ففي ظل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، كان المحلل المالي يواجه صعوبات في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بسبب محدودية المعلومات المتاحة واعتماد مبدأ التكلفة التاريخية فقط،

[1] نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية(مقومات ومتطلبات التطبيق)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 01، 2010، ص 48.

مما يقلل من فعالية المقارنات الزمنية والمكانية، أما المعايير الدولية، فتسمح بإعداد قوائم مالية أكثر وضوحًا وملاءمة للتحليل واتخاذ القرار .

5- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي:

إن توجه الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي وتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى مساعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية(OMC) ، يفرض على المؤسسات الجزائرية تبني معايير محاسبية دولية موحدة، ويساهم ذلك في رفع مستوى مصداقية المعلومات المالية المنشورة، وتحسين جودة الاتصال المالي والتجاري مع المؤسسات الأجنبية .

6- إعداد قوائم مالية وفق أسس واضحة وموحدة:

من أهم مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية إعداد القوائم المالية الختامية، مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية، وفق مبادئ واضحة ومفهومة لمستخدمي المعلومات المالية، كما تسهم هذه المعايير في معالجة العديد من الإشكالات المحاسبية التي لم يكن المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 يقدم لها حلولًا دقيقة، مثل معالجة عقود الإيجار وغيرها من العمليات المحاسبية الحديثة .

7- تطوير بورصة الجزائر وتنشيط السوق المالية:

يرتبط تطور السوق المالية الجزائرية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، خاصة مع تزايد عدد الشركات المساهمة وسعيها إلى توسيع نشاطها محليًا ودوليًا، فتنشيط بورصة الأوراق المالية يتطلب توفر مستوى عالٍ من الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية المنشورة، بما يضمن الشفافية ويعزز ثقة المستثمرين الحاليين والمحتملين [1].

ثانيا: مزايا تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر

يترتب عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية العديد من المزايا التي تسهم في تطوير النظام المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المالية، بما يجعلها أكثر وضوحًا وقابلية للفهم والمقارنة بين المؤسسات على المستوى الدولي، كما ينعكس ذلك إيجابًا على قرارات المستثمرين الاقتصادية، ويسهّل اندماج المؤسسات في الأسواق المالية العالمية.

[1] نور الدين مزياني، مرجع سابق، ص49.

1- توفير معلومات ملائمة للمستثمرين:

تُعدّ القدرة على توفير معلومات مالية ملائمة وموثوقة للمستثمرين من أبرز مزايا المعايير المحاسبية الدولية، حيث تساعد هذه المعايير على تعزيز فهم المستخدمين للقوائم المالية الأجنبية، وهو ما يساهم في الحد من معوقات تدفق الاستثمارات الدولية.

وقد جاءت هذه المعايير استجابةً للحاجة إلى إعداد معلومات مالية تتسم بالوضوح وسهولة القراءة بالنسبة للمحللين الماليين، خاصة مع اتساع نشاط الأسواق المالية الدولية واعتماد المستثمرين على القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما يساهم تطبيق النظام المحاسبي الدولي في دعم المؤسسات الجزائرية في الحصول على التمويل بصورة غير مباشرة، من خلال توفير معلومات دقيقة وشفافة للمستثمرين الأجانب الراغبين في توجيه استثماراتهم نحو الجزائر.

إضافة إلى ذلك، تستفيد الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر من تطبيق هذه المعايير، نظرًا لاعتمادها على نفس البيئة المحاسبية الدولية، الأمر الذي يسهّل مراقبة الفروع التابعة لها، ويعزز دقة وشفافية القوائم المالية، كما يساهم في إعداد قوائم مالية مجمعة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية، مما يزيد من درجة الثقة في المعلومات المالية المنشورة.

2- تحسين جودة المعلومات المالية:

تبرز أهمية المعايير المحاسبية الدولية كذلك في تحسين جودة المعلومات المالية، من خلال ضمان أن تكون هذه المعلومات مفهومة وموثوقة وملائمة لمختلف الأطراف المستخدمة لها، وخاصة المستثمرين، فهذه المعايير تتيح تقديم صورة حقيقية عن الوضعية الاقتصادية للمؤسسة ونتائج أعمالها، بعيدًا عن الطابع القانوني الضيق الذي كان يميز المخطط المحاسبي الوطني التقليدي[1].

وتتحقق جودة المعلومات المالية من خلال إعداد القوائم المالية وفق إطار مفاهيمي واضح ومحدد، وهو الإطار الذي أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سنة 1989، والذي تضمن القواعد الأساسية للقياس والتسجيل والتقييم المحاسبي، إضافة إلى توضيح المبادئ والفرضيات المحاسبية، وقد ساهم هذا الإطار في تقليص الغموض

[1] عبد القادر بكيحل، عاشور كتوش، مرجع سابق ص ص 65.

والتناقضات التي كان يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني، مما أدى إلى رفع مستوى الموثوقية والشفافية في المعلومات المالية.

3- تعزيز فعالية الإصلاح المحاسبي:

إن اعتماد الإصلاح المحاسبي في الجزائر على المعايير المحاسبية الدولية ساهم بشكل كبير في ترشيد الجهد والوقت والتكاليف، وذلك من خلال الاستناد إلى معايير محاسبية معترف بها دوليًا ومتوافقة مع مختلف الظروف الاقتصادية المعاصرة، كما أدى هذا التوجه إلى تحسين جودة المعلومات المالية المنتجة، وتعزيز كفاءة الممارسات المحاسبية في الجزائر عبر تبني أسس ومبادئ مرجعية موحدة تتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الحديث.

4- تسهيل دخول المؤسسات إلى الأسواق المالية الدولية:

يساهم توحيد المعايير المحاسبية دوليًا في تسهيل ولوج المؤسسات إلى الأسواق المالية العالمية، من خلال إعداد قوائم مالية تتوافق مع متطلبات هذه الأسواق، كما يساهم ذلك في تقليص الفروقات المحاسبية بين الدول، ويتيح للمستثمرين إمكانية تقييم أداء المؤسسات بسهولة ودون الحاجة إلى الإلمام بخصوصيات الأنظمة المحاسبية المحلية لكل دولة.

ومن جهة أخرى، تتمكن الشركات الأجنبية التي تسعى إلى إدراج أسهمها في الأسواق المالية العالمية من تقليص تكاليف العمليات الاستثمارية، إذ يسمح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالحصول على التمويل من المستثمرين المحليين والأجانب بكفاءة أكبر، وقد أظهرت بعض الدراسات، من بينها دراسة أجرتها لجنة الأوراق المالية الأمريكية سنة 1993، أن الشركات الأجنبية المدرجة في بورصة نيويورك تتحمل تكاليف مرتفعة لتحويل قوائمها المالية من المعايير المحلية إلى المعايير الأمريكية، حيث بلغت هذه التكاليف ما بين 1 إلى 5 ملايين دولار سنويًا لكل شركة.

كما تسعى المؤسسات إلى الإدراج في البورصات المتطورة لما توفره من مزايا، من أهمها تسهيل الحصول على التمويل، وارتفاع معدلات الادخار، إضافة إلى انخفاض تكلفة التمويل الناتجة عن كفاءة الأسواق المالية المتقدمة، مثل الأسواق الأمريكية والأوروبية، غير أن هذه الأسواق تشترط توفر قوائم مالية معدّة وفق معايير دولية موحدة، بما يضمن الشفافية وقابلية المقارنة بين المؤسسات[1].

[1] عبد القادر بكيحل، عاشور كتوش، مرجع سابق ص 65.

5- المساهمة في رفع تنافسية المؤسسات الجزائرية:

تتطلب المعايير المحاسبية الدولية توفير إفصاح مالي شامل وواضح وشفاف حول الوضعية المالية للمؤسسات، من خلال نشر قوائم مالية مفهومة وسهلة القراءة من قبل مختلف مستخدميها على المستوى الدولي، ويساعد ذلك المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءً على معلومات دقيقة وموثوقة، مما يمكنهم من المفاضلة بين الفرص الاستثمارية واختيار الأنسب منها.

وفي هذا الإطار، تجد المؤسسات نفسها مطالبة بتحسين أدائها الاقتصادي ورفع مستوى تنافسيتها، خاصة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالانفتاح الاقتصادي، ويستوجب ذلك من المؤسسات الراغبة في الحصول على رؤوس الأموال أو جذب المستثمرين أن تقدم قوائم مالية تتوافق مع المعايير الدولية المعترف بها.

ومن ثم، فإن تبني المعايير المحاسبية الدولية يساهم في تحسين أداء المؤسسات الجزائرية وتعزيز قدرتها التنافسية، من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة تساعد المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين على تقييم نشاط المؤسسة وإعطاء صورة حقيقية عن وضعيتها الاقتصادية والمالية.

6- تعزيز الشفافية والإفصاح في القوائم المالية:

يُعد النظام المحاسبي المالي في الجزائر مستمدًا من المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يساهم في تحقيق قدر أكبر من الشفافية والإفصاح المالي، ويتيح ذلك للمستثمرين، خاصة الأجانب منهم، فهم القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات الجزائرية بسهولة، نظرًا لاعتمادها على قواعد ومعايير موحدة ومعترف بها دوليًا، كما يساعد هذا النظام مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة على ممارسة الرقابة والتدقيق والتحليل المالي بكفاءة أكبر.

وتتضمن القوائم المالية عناصر أساسية تهدف إلى تقديم صورة صادقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها الاقتصادي، بالإضافة إلى تقديم معلومات وإيضاحات ضرورية تساعد على توفير إفصاح شامل حول نشاط المؤسسة ونتائج أعمالها، كما تسمح هذه المعلومات بتحليل المؤشرات المالية وإجراء المقارنات المالية بطريقة أكثر دقة وموضوعية[1].

[1] عبد القادر بكيحل، عاشور كتوش، مرجع سابق ص 66.

ومن بين أهم مظاهر الإفصاح المالي، تضمين القوائم المالية لمؤشرات تفصيلية، مثل جدول حساب النتائج، الذي يوضح مستوى أداء المؤسسة بصورة دقيقة، ويساهم هذا الإفصاح في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المؤسسة والمتعاملين معها، وخاصة المستثمرين، مما يؤدي إلى تقليص حالات الغش والتلاعب والأخطاء المرتبطة بإعداد القوائم المالية وتفسيرها من قبل المحللين الماليين.

7- تأهيل مهنة المحاسبة للعمل في الأسواق الدولية:

يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر في تأهيل المحاسبين للعمل ضمن بيئة مهنية دولية، كما يدعم تطوير مهنة المحاسبة من خلال تحديث برامج التعليم والتكوين المحاسبي وفق قواعد ومعايير معترف بها عالميًا، ويتيح ذلك لممارسي المهنة اكتساب كفاءات وخبرات تمكنهم من العمل في مختلف دول العالم، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وتحرير قطاع الخدمات، بما في ذلك الخدمات المحاسبية.

8- تحسين الاتصال المالي ورفع التنافسية:

وفقًا للإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، فإن مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة ينتمون إلى فئات متعددة، من بينها المستثمرون الحاليون والمحتملون، العاملون، الدائنون، الموردون، الزبائن، الحكومات، والهيئات التابعة لها، إضافة إلى الجمهور، وتسعى هذه الفئات إلى الاستفادة من المعلومات المالية لاتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

وفي هذا السياق، يساهم النظام المحاسبي المبني على المعايير الدولية في تحسين جودة الاتصال المالي، من خلال تنظيم وتقديم المعلومات المالية بطريقة واضحة وملائمة لمستخدميها، وخاصة المستثمرين، ويؤدي ذلك إلى تعزيز الشفافية ورفع مستوى الثقة في القوائم المالية، بما يجعل الاتصال المالي أداة فعالة لدعم تنافسية المؤسسات وتحسين صورتها أمام مختلف الأطراف الاقتصادية[1].

9- تفعيل دور البورصة:

تُعدّ المعايير المحاسبية الدولية من العوامل الأساسية التي تعزز فعالية البورصة، وذلك من خلال تمكين المستثمرين من إجراء المقارنات بين القوائم المالية للمؤسسات بصورة أكثر دقة وموضوعية، كما أن توفير معلومات مالية موثوقة وشفافة يسهم في دعم ثقة المستثمرين في المؤسسات والأسواق المالية.

[1] عبد القادر بكيحل، عاشور كتوش، مرجع سابق ص 67.

وفي هذا الإطار، يساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في تفعيل دور البورصة وزيادة كفاءتها، من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية المتعلقة بحسابات الشركات المقيدة فيها، كما يساعد ذلك على تشجيع الادخار والاستثمار، ودعم إنشاء شركات مساهمة جديدة يمكن إدراجها في السوق المالية.

إضافة إلى ذلك، فإن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية يفرض على المؤسسات استخدام أساليب حديثة في القياس والتقييم المحاسبي، مثل الاعتماد على القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية، الأمر الذي يساهم في تقديم صورة أكثر واقعية عن الوضعية المالية للمؤسسات المتداولة في البورصة[1].

المطلب الثالث: مقومات وصعوبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها المعايير المحاسبية الدولية وما توفره من مزايا للمؤسسات والاقتصاد الوطني، إلا أن تطبيقها يتطلب توفر مجموعة من المقومات والشروط الضرورية لضمان نجاحها وتحقيق أهدافها، وفي المقابل قد تواجه عملية التطبيق عدة صعوبات وتحديات ترتبط بالبيئة التشريعية والمهنية والتنظيمية، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: مقومات ومتطلبات تطبيق المحاسبة الدولية في الجزائر

إن اندماج أي دولة في البيئة الاقتصادية الدولية وتوافقها مع المعايير المحاسبية الدولية يقتضي توفر مجموعة من المقومات والمتطلبات الأساسية، ويقصد بمقومات التطبيق مختلف الشروط والإجراءات التي ينبغي توفيرها داخل البيئة المحلية حتى تصبح قادرة على استيعاب متطلبات البيئة الدولية والتكيف معها.

1- المقومات المتعلقة بالبيئة الدولية:

أ- توافق البيئة المحلية مع المتطلبات الدولية: يتطلب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية توافق البيئة المحلية للدولة مع الخصائص والمتطلبات التي تفرضها البيئة الدولية، خاصة في ظل الانضمام إلى المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، ومجلس معايير المحاسبة الدولية، ومنظمة البورصات العالمية، والاتحاد الدولي للمحاسبين، وغيرها من الهيئات ذات الصلة.

[1] عبد القادر بكيحل، عاشور كتوش، مرجع سابق ص 67.

ب– تكييف التشريعات والقوانين: يقتضي التوافق مع المتطلبات الدولية إجراء تعديلات على القوانين والتشريعات المحلية بما يزيل أي تعارض بينها وبين المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بهدف تسهيل تطبيق هذه المعايير في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة التجارة والصناعة والخدمات والقطاع المالي.

2– المقومات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الوطنية:

أ– تبني اقتصاد السوق: يُعدّ تبني اقتصاد السوق من أهم المقومات اللازمة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، لأن هذه المعايير نشأت وتطورت في بيئة اقتصادية تقوم على آليات السوق والمنافسة، وقد تبنت الجزائر نظام اقتصاد السوق منذ سنة 1988، غير أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لا يزال قائمًا بدرجات متفاوتة، سواء من خلال الدور التنظيمي أو التأثير المباشر في بعض القطاعات، وذلك نتيجة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية.

كما أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق الحقيقي، الأمر الذي يجعل تطبيق بعض مبادئ المعايير الدولية، مثل مبدأ القيمة العادلة، يواجه صعوبات مرتبطة بضعف كفاءة السوق وغياب أسواق مالية نشطة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التقييم.

3– المقومات المتعلقة بالتأهيل المهني والتقني:

أ– التكييف الفني والمهني: يقصد بالتكييف الفني والمهني ضرورة استخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل المحاسبي، بما يضمن أداءً أكثر كفاءة وفعالية، كما يشمل ذلك تطوير مهارات الموارد البشرية وتأهيل المحاسبين والمراجعين وفق المعايير الدولية الحديثة.

ب– التكييف الثقافي والاجتماعي: يتطلب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أيضًا تهيئة البيئة الاجتماعية والثقافية لتقبّل التغيرات المرتبطة بالنظام المحاسبي الجديد، وذلك من خلال نشر الوعي بأهمية هذه المعايير ودورها في تعزيز الشفافية والفعالية الاقتصادية، بما يساعد على تسهيل عملية الانتقال والتكيف مع الممارسات المحاسبية الدولية[1].

[1] نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم، مرجع سابق ص50.

ثانيا: متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر والآثار المترتبة عنها

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يتطلب توفير مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تمس مختلف الجوانب المرتبطة بالمحاسبة، وذلك بهدف تجنب الصعوبات والعوائق التي قد تواجه عملية التطبيق، ومن بين أهم المتطلبات الواجب مراعاتها ما يلي:

1- التأهيل العلمي والمهني للمحاسب:

يُعد المحاسب العنصر الأساسي في تطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك ينبغي أن يكون مؤهلًا علميًا وعمليًا بما يمكنه من تطبيق هذه المعايير بصورة صحيحة وفعالة، ويتطلب ذلك:

- تنظيم دورات تدريبية وورشات عمل لفائدة المحاسبين ومدققي الحسابات .
- إدراج معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ضمن برامج امتحانات المحاسبين القانونيين .
- تطوير مناهج كليات الاقتصاد والتسيير والإدارة في الجامعات والمعاهد المتخصصة، بما يضمن تدريس المعايير المحاسبية الدولية بشكل معمق، خاصة لطلبة تخصص المحاسبة .

ورغم الجهود المبذولة في مجال التأهيل والتعليم المحاسبي، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التطوير والتحديث، بما يتماشى مع متطلبات المنظمات المهنية الدولية في مجال التعليم المحاسبي وتأهيل واعتماد المحاسبين.

2- الأنظمة والقوانين المنظمة للمحاسبة:

يتطلب تطبيق معايير المحاسبة الدولية وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح تستند إليه المؤسسات، خاصة الشركات المساهمة، وقد تجسد ذلك في الجزائر من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي والتشريعات المرتبطة به، ومن أبرزها:

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي .
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 الصادر بتاريخ 26 ماي 2008 .
- قرار 26 جويلية 2008 المتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي [1].

[1] الزين منصوري، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 02، 2011، ص 92.

3- دور مجلس المحاسبة وجمعيات المحاسبين:

تؤدي الهيئات المهنية دورًا محوريًا في إنجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ويتجلى ذلك من خلال:

- اعتماد المعايير والعمل على نشرها وتعميم تطبيقها على نطاق واسع .
- تنظيم الأيام الدراسية والندوات والمؤتمرات التي تهدف إلى توضيح وتبسيط هذه المعايير .
- إصدار شروحات وتفسيرات تساعد على فهم كيفية تطبيقها عمليًا .
- تشجيع الدراسات والأبحاث المتعلقة بمدى ملاءمة المعايير الدولية للبيئة المحلية والصعوبات المرتبطة بتطبيقها .

4- تطوير الشركات والمؤسسات:

يفرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المؤسسات تحديث أنظمتها الداخلية، خاصة النظامين المالي والمحاسبي، بما يضمن توافقها مع متطلبات المعايير الدولية، ويعزز من كفاءة إعداد المعلومات المالية وشفافيتها.

5- دور الإعلام:

يلعب الإعلام دورًا أساسيًا في نشر الثقافة المحاسبية والتعريف بأهمية المعايير الدولية، من خلال إيصال المعلومات الصحيحة إلى مختلف الأطراف المعنية، كما يساهم في تسهيل عملية التطبيق عبر دعم جهود التوعية والتكوين وتشجيع المؤسسات على تبني هذه المعايير[1].

6- الآثار المترتبة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل المؤسسات الوطنية يترتب عليه العديد من الآثار الإيجابية، من أبرزها:

- تعزيز الشفافية والإفصاح المالي .
- تسهيل دخول المؤسسات إلى الأسواق المالية العالمية والبورصات الدولية والعربية .
- تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية .

[1] الزين منصوري، مرجع سابق ص 93.

- إعداد قوائم مالية موحدة للشركات متعددة الجنسيات .
- تشجيع انفتاح الأسواق المالية الوطنية وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية .
- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية على المستويين الإقليمي والدولي[1].

ثالثا: صعوبات ومشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي

بما أن النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية، فقد واجهت الجزائر عدة صعوبات عند تطبيقه نتيجة اختلاف البيئة الاقتصادية وطبيعة المؤسسات المحلية، مما أثر على فعالية تطبيقه داخل المؤسسات.

1- اختلاف أهداف المعايير المحاسبية الدولية عن أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم تصميم المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) أساسًا لتناسب المؤسسات الكبرى والأسواق المالية العالمية، حيث تهدف إلى توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة للمستثمرين.

أما في الجزائر، فإن أغلب المؤسسات هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة تختلف احتياجاتها عن احتياجات الشركات الكبرى، مما يجعل تطبيق هذه المعايير بشكل كامل أمرًا صعبًا، كما أن بعض المعلومات التي تتطلبها المعايير الدولية قد لا تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في البيئة الجزائرية.

إضافة إلى ذلك، فإن تطبيق بعض المعايير يحتاج إلى خبرة وتقنيات متطورة، وهو ما قد يفرض تكاليف إضافية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- صعوبات التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي:

عند إعداد المخطط المحاسبي الوطني سنة 1975 كان الهدف الأساسي هو تلبية متطلبات الدولة في المجال المحاسبي والجبائي، لذلك كان النظام المحاسبي مرتبطًا بشكل كبير بالقوانين الجبائية.

[1] الزين منصوري، مرجع سابق ص94.

أما مع اعتماد النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الدولية، ظهرت صعوبات في التوافق بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية، نتيجة اختلاف أهداف كل منهما؛ فالمحاسبة تهدف إلى تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، بينما يركز النظام الجبائي على تحديد الوعاء الضريبي وتحصيل الضرائب.

كما أن تطبيق بعض المعايير الجديدة المتعلقة بالتقييم والاهتلاك والمؤونات أدى إلى ظهور فروقات بين المعالجة المحاسبية والمعالجة الجبائية، مما زاد من تعقيد تطبيق النظام المحاسبي المالي داخل المؤسسات الجزائرية.

3- صعوبة حساب بعض القيم المطلوبة من المحاسبة الدولية:

تواجه المؤسسات الجزائرية صعوبات في تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية، خاصة تلك المتعلقة بقياس وتقييم الأصول والالتزامات، بسبب تعقد بعض المعالجات المحاسبية والحاجة إلى خبرة تقنية ومحاسبية متخصصة.

ومن أبرز هذه الصعوبات تطبيق معيار انخفاض قيمة الأصول **IAS 36**، الذي يتطلب تحديد القيمة القابلة للاسترداد للأصول وتقدير خسائر القيمة، وهي عمليات تحتاج إلى تقديرات دقيقة وخبراء مختصين.

كما تواجه المؤسسات صعوبات في معالجة الشهرة التجارية **Goodwill**الناتجة عن عمليات الاندماج والاستحواذ، وفق متطلبات معيار **IFRS 3**الخاص بتجميع الأعمال.

وتظهر صعوبات أخرى في تطبيق معيار الأصول غير الملموسة **IAS 38**، خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين مصاريف البحث ومصاريف التطوير وكيفية معالجتها محاسبيًا.

إضافة إلى ذلك، يطرح معيار الإيجار التمويلي **IAS 17**ومعيار الضرائب المؤجلة **IAS 12**تحديات كبيرة للمؤسسات الجزائرية بسبب اختلاف هذه المعايير عن الممارسات المحاسبية التقليدية المعمول بها سابقًا.

كما تواجه المؤسسات صعوبات في تطبيق معايير الأدوات المالية مثل **IAS32**،**IAS39** ، **IFRS7** وذلك بسبب تعقد عمليات القياس والتقييم والإفصاح المرتبطة بالأدوات المالية[1].

[1] عبد القادر بكيحل، عاشور كتوش، مرجع سابق ص 67.

4- مخاطر الاعتماد على القيمة العادلة والتخلي عن مبدأ الحذر:

رغم أن اعتماد القيمة العادلة يساهم في تقديم صورة أقرب للواقع المالي للمؤسسة، إلا أن تطبيق هذا المبدأ قد يؤدي إلى عدة مخاطر، خاصة بالنسبة للأصول والأدوات المالية التي تتغير قيمتها باستمرار تبعًا لتقلبات السوق.

كما أن الاعتماد على إعادة التقييم قد يسبب فروقات بين القيمة المحاسبية والقيمة الجبائية لبعض العناصر، مما يزيد من تعقيد المعالجة المحاسبية والجبائية داخل المؤسسات.

إضافة إلى ذلك، فإن تسجيل الأرباح غير المحققة الناتجة عن ارتفاع القيم السوقية قد يؤدي إلى تضخيم النتائج المالية والتأثير على مبدأ الحذر المحاسبي، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على مصداقية القوائم المالية.

وتزداد هذه المخاطر في حالات عدم استقرار الأسواق المالية، حيث قد تؤدي تقلبات الأسعار إلى نتائج مالية غير مستقرة، وهو ما ظهر بشكل واضح خلال الأزمات المالية العالمية.

5- غياب سوق مالية فعالة:

تختلف البيئة الاقتصادية في الجزائر عن البيئات التي طُبقت فيها المعايير المحاسبية الدولية، خاصة من حيث نشاط الأسواق المالية وحجم التعاملات في البورصة.

ويؤثر ضعف نشاط السوق المالية الجزائرية على فعالية تطبيق بعض المعالجات المحاسبية الحديثة، لأن العديد من التقييمات تعتمد على وجود أسعار سوقية ومعلومات مالية دقيقة يمكن الاستناد إليها عند تقييم بعض الأصول والالتزامات.

كما أن محدودية عدد المؤسسات المدرجة في البورصة يقلل من إمكانية الاستفادة الكاملة من مزايا التقارير المالية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالمقارنة والشفافية وجذب المستثمرين[1].

6- تكلفة التكوين المستمر للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية:

يتطلب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية توفير تكوين مستمر للمحاسبين والمراجعين والعاملين في المجال المالي، بسبب التحديثات والتعديلات المتواصلة التي تعرفها هذه المعايير.

[1] عبد القادر بكيحل، عاشور كتوش، مرجع سابق ص 68.

وقد أدى اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى تحمل المؤسسات تكاليف إضافية مرتبطة بالتكوين والتأهيل، خاصة مع الحاجة إلى اكتساب مهارات جديدة وفهم المعالجات المحاسبية الحديثة.

كما شملت هذه التكاليف الجامعات ومراكز التكوين، التي أصبحت مطالبة بتحديث برامجها التعليمية بما يتوافق مع التطورات المحاسبية الدولية.

إضافة إلى ذلك، فإن الانتقال من الممارسات المحاسبية التقليدية إلى المعايير الحديثة يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين، مما يزيد من الأعباء المالية والتنظيمية على المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة.

7- التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية:

يطرح النظام المحاسبي المالي في الجزائر إشكالية التوافق المستمر مع المعايير المحاسبية الدولية، بسبب التعديلات والتحديثات الدورية التي تعرفها هذه المعايير.

فمنذ صدور النظام المحاسبي المالي سنة 2007 ودخوله حيز التطبيق سنة 2010، شهدت المعايير الدولية عدة تغييرات مست مختلف الجوانب المحاسبية، خاصة تلك المتعلقة بالأدوات المالية والقيمة العادلة.

كما تم إصدار وتعديل مجموعة من المعايير الدولية، مثل: **IFRS 13** الخاص بالقيمة العادلة، **IAS 1** المتعلق بعرض القوائم المالية، **IAS 14** الخاص بالتقارير القطاعية، **IAS 18** المتعلق بالإيرادات، وهذا ما يجعل النظام المحاسبي المالي بحاجة مستمرة إلى التحيين والتطوير حتى يواكب التعديلات الدولية الحديثة.

كما يتطلب هذا التوافق إصدار نصوص تنظيمية وتوجيهات مستمرة من الجهات المختصة، بهدف تسهيل تطبيق المعايير وضمان انسجام النظام المحاسبي الوطني مع المعايير الدولية[1].

8- كثرة البدائل والخيارات:

تمنح المعايير المحاسبية الدولية عدة بدائل وطرق لمعالجة بعض العمليات المحاسبية، وهو ما قد يؤدي إلى اختلاف طرق التقييم والمعالجة بين المؤسسات، وبالتالي التقليل من قابلية المقارنة بين القوائم المالية.

[1] عبد القادر بكيحل، عاشور كتوش، مرجع سابق ص 69.

كما أن تعدد الخيارات المحاسبية قد يسبب تباينًا في النتائج المالية حسب الطريقة المعتمدة من طرف المؤسسة، مما يجعل مستخدمي القوائم المالية يواجهون صعوبة في تفسير وتحليل المعلومات المحاسبية.

ومن أمثلة ذلك اختلاف طرق تقييم بعض الأصول، مثل العقارات والتثبيتات، حيث يمكن اعتماد التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة أو إعادة التقييم، وهو ما يؤدي إلى ظهور نتائج مالية مختلفة من مؤسسة إلى أخرى.

كذلك قد تختلف طرق معالجة الاهتلاكات وخسائر القيمة والإعانات الحكومية، الأمر الذي يزيد من تعقيد التطبيق ويؤثر على توحيد الممارسات المحاسبية داخل المؤسسات[1].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الجزائر سعت إلى تحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي المستوحى من معاييرIFRS ، بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز الشفافية والموثوقية في القوائم المالية، كما أن تطبيق هذه المعايير يساهم في دعم الاستثمار وتطوير البيئة المحاسبية والمالية.

ورغم المزايا التي يوفرها هذا التوجه، إلا أن تطبيقه لا يزال يواجه عدة صعوبات وتحديات، من أبرزها ضعف التأهيل المهني، وصعوبة التوافق مع النظام الجبائي، وارتفاع تكاليف التكوين، إضافة إلى محدودية فعالية السوق المالية الجزائرية. وعليه، فإن نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتطلب توفير بيئة قانونية ومهنية واقتصادية ملائمة تضمن التطبيق السليم والفعال لهذه المعايير.

[1] عبد القادر بكيحل، عاشور كتوش، مرجع سابق ص69.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من خلال عرض مفهومها، نشأتها، وتطورها، إضافة إلى الجهات المسؤولة عن إعدادها وإصدارها، حيث تم التطرق في البداية إلى تعريف هذه المعايير باعتبارها مجموعة من القواعد والإرشادات التي تهدف إلى توحيد أساليب إعداد وعرض القوائم المالية على المستوى الدولي، بما يضمن توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تتسم بالشفافية والمصداقية وقابلية المقارنة.

كما تم استعراض التطور التاريخي لهذه المعايير، بدءًا من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وصولًا إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، مع إبراز دور هذه الهيئات في تطوير الإطار المحاسبي الدولي ومواكبته للتغيرات الاقتصادية العالمية، وتم كذلك توضيح الهيكل التنظيمي للجهات المسؤولة عن إصدار المعايير، ودورها في تنظيم العمل المحاسبي وتعزيز الثقة في التقارير المالية.

وفي المبحث الثاني، تم عرض أهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، مع بيان مجالات تطبيقها وأهدافها، إضافة إلى تحليل دور هذه المعايير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز خصائصها النوعية، خاصة الملائمة والموثوقية، وتطوير مستوى الإفصاح والشفافية.

كما تم التطرق إلى أثر تطبيق هذه المعايير على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تبين أنها تسهم في توحيد المعالجات المحاسبية، وتقليل التباين بين الأنظمة المختلفة، وتحسين قابلية المقارنة بين القوائم المالية، مما يدعم كفاءة الأسواق المالية ويساعد مستخدمي المعلومات على اتخاذ قرارات اقتصادية أكثر رشادة.

كما تم التطرق في المبحث الثالث إلى واقع تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجزائر، من خلال إبراز العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية، وبيان أهم المزايا التي يمكن تحقيقها من تطبيق هذه المعايير، إضافة إلى استعراض أهم المقومات اللازمة لنجاح عملية التطبيق والصعوبات والتحديات التي قد تواجهها في البيئة الجزائرية.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تمثل إطاراً محاسبياً متكاملاً يساهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الأمر الذي يجعلها أداة فعالة لدعم الشفافية وترشيد القرارات الاقتصادية، وهو ما يمهد لدراسة أثر تطبيق هذه المعايير على جودة المعلومات المحاسبية في الجانب الميداني من الدراسة.

الفصل الثالث:
الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى الجوانب النظرية المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IFRS) ، من حيث المفاهيم الأساسية والخصائص والأهداف والعلاقة بينهما، تأتي هذه الدراسة الميدانية لتدعيم الجانب النظري والتحقق من مدى توافقه مع الواقع العملي.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية من خلال جمع البيانات الميدانية وتحليلها إحصائياً، بالاعتماد على استبيان موجّه إلى عينة من المختصين في المجال المحاسبي والمالي، كما يسعى إلى اختبار فرضيات الدراسة والكشف عن مدى مساهمة تطبيق هذه المعايير في تحسين إعداد التقارير المالية وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية.

ولتحقيق ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية؛ يتناول المبحث الأول إعداد الاستبيان وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، في حين يخصص المبحث الثاني لتفريغ البيانات ومعالجة نتائج الاستبيان وتحليلها، أما المبحث الثالث فيعالج اختبار فرضيات الدراسة وعرض أهم النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: إعداد الإستبيان وتفريغ بياناته

يُعد الاستبيان من أهم أدوات جمع البيانات في الدراسات الميدانية، حيث يساهم في الحصول على المعلومات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، وعليه سيتم في هذا المبحث التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، وبيان كيفية إعداد الاستبيان وهيكله، بما يضمن جمع بيانات دقيقة وملائمة لموضوع البحث.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتناول هذا المطلب تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، باعتبارهما الأساس الذي تعتمد عليه الدراسة الميدانية في جمع البيانات وتحليلها بما يخدم أهداف البحث واختبار فرضياته.

أولا: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الأفراد ذوي العلاقة بالمجال المحاسبي والمالي، ويشمل فئات متعددة مثل المحاسبين المعتمدين، محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، والأساتذة الجامعيين في تخصص المحاسبة والمالية.

وقد تم توزيع استمارات الاستبيان بصيغتين، حيث تم توزيع الاستمارات الورقية على مستوى ولاية المدية، في حين تم توزيع الاستمارات الإلكترونية على مستوى ولايات أخرى، وذلك بهدف توسيع نطاق الدراسة والحصول على عينة أكثر تنوعاً.

ثانيا: عينة الدراسة

لقد قمنا بتوزيع 50 استمارة عشوائيا ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-01): الإحصائيات المتعلقة بإستمارات الإستبيان

البيان	التكرار	النسبة المئوية%
الاستمارات الموزعة	50	100%
الاستمارات المسترجعة	37	74%
الاستمارات غير المسترجعة	13	26%
الاستمارات الملغاة	1	2.7%
الاستمارات الصالحة للدراسة	36	72%

المصدر: من إعداد الطالبين

يوضح الجدول رقم (III-01) إحصائيات الاستمارات الموزعة والمسترجعة، حيث تم توزيع (50) استمارة، وتم استرجاع (37) استمارة بنسبة (74%)، في حين بلغ عدد الاستمارات غير المسترجعة (13) استمارة بنسبة (26%).

وبعد عملية فرز الاستمارات المسترجعة، تم إلغاء (1) استمارة لعدم صلاحيتها، ليصبح عدد الاستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي (36) استمارة، وهو ما يمثل نسبة (72%) من إجمالي الاستمارات الموزعة.

وتعد هذه النسبة مقبولة، حيث تسمح بإجراء التحليل الإحصائي واستخلاص نتائج ذات دلالة.

المطلب الثاني: إعداد الإستبيان

يُعد الاستبيان الأداة الرئيسية لجمع البيانات في هذه الدراسة، حيث تم تصميمه بما يتوافق مع أهداف البحث وفرضياته، مع مراعاة الوضوح والدقة في صياغة الأسئلة لضمان الحصول على بيانات تعكس آراء أفراد العينة بشكل موضوعي.

أولا: إعداد الإستبيان

– تم إعداد استمارة الاستبيان بالاعتماد على مجموعة من الأسس المنهجية، حيث حرصنا على صياغة الأسئلة بأسلوب بسيط وواضح لتسهيل فهمها من قبل أفراد العينة.

– كما تم الاعتماد على طريقتين في توزيع الاستبيان، تمثلت الأولى في التوزيع المباشر (الورقي)، والثانية في النموذج الإلكتروني الذي تم إرساله عبر البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بهدف توسيع نطاق الدراسة وزيادة عدد الاستجابات.

المطلب الثالث: هيكل الإستبيان

تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى قسمين رئيسيين، وذلك بما يتناسب مع أهداف الدراسة:

أولاً: البيانات الديموغرافية

يتضمن هذا القسم مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، وهي: المؤهل العلمي، الوظيفة/المهنة، السن، الخبرة المهنية

وذلك بهدف التعرف على خصائص عينة الدراسة وتحليل تأثيرها على النتائج.

ثانياً: محاور الدراسة

– **المحور الأول:** أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS في إعداد التقارير المالية

ويتضمن مجموعة من العبارات التي تهدف إلى قياس مدى إدراك أفراد العينة لأهمية تطبيق هذه المعايير.

– **المحور الثاني:** أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS على جودة المعلومات المحاسبية

ويتضمن هذا المحور عبارات تقيس تأثير تطبيق IFRS على جودة المعلومات من حيث الدقة، الموثوقية، الشفافية، وقابلية المقارنة.

مقياس الإجابة:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، حيث تتراوح الإجابات بين: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة.

المبحث الثاني: تفريغ البيانات ومعالجة نتائج الإستبيان

بعد الانتهاء من جمع استمارات الاستبيان، تم تفريغ البيانات وتنظيمها بطريقة تسمح بتحليلها إحصائياً واستخلاص النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب والأدوات الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات واختبار مدى صدق وثبات أداة الدراسة، ويهدف هذا المبحث إلى عرض وتحليل استجابات أفراد العينة بما يساعد على تفسير النتائج واختبار فرضيات الدراسة بشكل علمي وموضوعي.

المطلب الأول: معالجة نتائج الإستبيان

بغية تسهيل عملية التحليل، وبعد الانتهاء من جمع استمارات الاستبيان، قمنا بتفريغ البيانات المحصل عليها باستخدام برنامج SPSS، حيث تم تنظيم البيانات وتبويبها في شكل جداول إحصائية تسهل قراءتها وتحليلها واستخلاص النتائج منها.

وقد تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتلاءم مع طبيعة الدراسة، والمتمثلة فيما يلي:

أولا: التكرارات والنسب المئوية

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة (المؤهل العلمي، الوظيفة، السن، الخبرة المهنية)، وذلك بهدف التعرف على توزيع أفراد العينة ومعرفة اتجاهاتهم العامة.

ثانيا: المتوسطات الحسابية

تم الاعتماد على المتوسط الحسابي باعتباره من أهم مقاييس النزعة المركزية، حيث تم حساب المتوسط لكل فقرة ولكل محور، بالإضافة إلى المتوسط العام، وذلك لتحديد اتجاه إجابات أفراد العينة نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) ومدى تأثيرها على إعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية.

ثالثا: الانحرافات المعيارية

تم استخدام الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت إجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي، حيث تشير القيم المنخفضة إلى تجانس الإجابات، بينما تعكس القيم المرتفعة وجود تباين في آراء أفراد العينة.

رابعا: اختبار التوزيع الطبيعي

تم اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات باستخدام اختبار Shapiro-Wilk، حيث أظهرت النتائج أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي استدعى الاعتماد على الأساليب الإحصائية غير المعلمية في بعض التحليلات.

خامسا: معامل ارتباط سبيرمان

تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان (Spearman) لقياس العلاقة بين فقرات الاستبيان والدرجة الكلية لكل محور، وذلك للتحقق من صدق الاتساق الداخلي، نظراً لعدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي.

سادسا: اختبار الفرضيات

تم استخدام اختبار Wilcoxon كأحد الاختبارات الإحصائية غير المعلمية نظراً لعدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي، حيث تم الاعتماد عليه لمقارنة الوسيط المحسوب مع الوسيط النظري (3) من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الثاني: صدق وثبات الإستبيان

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة للاستخدام، تم اختبار صدق الاستبيان وثباته باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، ويهدف ذلك إلى التحقق من مدى قدرة فقرات الاستبيان على قياس متغيرات الدراسة بدقة وموضوعية وتحقيق نتائج يمكن الاعتماد عليها.

أولا: صدق التحكيم

تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال المحاسبة ومنهجية البحث العلمي، وذلك بهدف التأكد من مدى ملاءمة عبارات الاستبيان لأهداف الدراسة.

حيث قام المحكمون بمراجعة فقرات الاستبيان من حيث الصياغة اللغوية، ووضوح العبارات، ومدى ارتباطها بموضوع الدراسة، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات اللازمة، مما ساهم في تحسين جودة الاستبيان وضمان صلاحيته للتطبيق.

ثانيا: إختبار التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (III–02): يبين إختبار التوزيع الطبيعي لإستجابات أفراد عينة الدراسة

المحور	الدلالة
أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية	0.002
أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية	0.007

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تم اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة لكل من المحورين باستخدام اختبار Shapiro-Wilk، وذلك نظراً لصغر حجم العينة.

وقد أظهرت النتائج أن قيم الدلالة الإحصائية لكل من المحور الأول والمحور الثاني كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغت للمحور الأول (0.002) وللمحور الثاني (0.007)، مما يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وعليه، تم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية غير المعلمية في تحليل بيانات الدراسة، مثل معامل ارتباط سبيرمان.

ثالثا: صدق الإتساق الداخلي

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات كل محور والدرجة الكلية لذلك المحور باستخدام معامل ارتباط سبيرمان، وذلك لقياس مدى تجانس الفقرات وانتمائها إلى نفس البعد.

الجدول رقم (III-03): يوضح معامل إرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارات	T	
		Correlation de Spearman	Sig
1	يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تنظيم عملية إعداد التقارير المالية.	0.465	0.004
2	يسهل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فهم القوائم المالية من قبل المستخدمين.	0.539	0.001
3	يعزز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من وضوح التقارير المالية.	0.598	0.000
4	يساعد الالتزام بالمعايير الدولية في تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية.	0.576	0.000
5	يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تسهيل مقارنة القوائم المالية بين الشركات.	0.860	0.000
6	يساعد تطبيق هذه المعايير في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية.	0.814	0.000
7	يساهم الالتزام بالمعايير الدولية في تعزيز الشفافية في عرض المعلومات المالية.	0.751	0.000
8	يدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات.	0.723	0.000
9	يساعد تطبيق المعايير الدولية في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية.	0.627	0.000
10	يساعد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في تقليل المخاطر المالية.	0.534	0.001

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (III-03)، أن جميع فقرات المجال الأول مرتبطة ارتباطاً موجباً ودالاً إحصائياً مع الدرجة الكلية للمجال، حيث تراوحت معاملات الارتباط باستخدام معامل سبيرمان بين 0.465 و0.860، كما أن جميع قيم الدلالة كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05).

وهذا يدل على وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات المجال الأول، مما يؤكد قدرتها على قياس نفس البعد الذي وضعت من أجله، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي.

كما تعكس هذه النتائج تجانس فقرات المجال وارتباطها القوي بالمفهوم المدروس، مما يعزز من صدق أداة الدراسة.

الجدول رقم (III–04): يوضح معامل إرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	العبارات	T	
		Correlation de Spearman	Sig
1	يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين دقة المعلومات المحاسبية.	0.521	0.001
2	يعزز تطبيق المعايير الدولية من موثوقية المعلومات المحاسبية.	0.746	0.000
3	يساهم الالتزام بالمعايير الدولية في تقديم معلومات مالية أكثر وضوحًا.	0.878	0.000
4	يساعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين قابلية فهم المعلومات المحاسبية.	0.481	0.003
5	يساعد تطبيق المعايير الدولية في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين المعلومات المحاسبية.	0.516	0.001
6	يساعد الالتزام بالمعايير الدولية في توفير معلومات محاسبية في الوقت المناسب.	0.447	0.006
7	يساهم تطبيق المعايير الدولية في تقليل التحيز في عرض المعلومات المحاسبية.	0.894	0.000
8	يساعد تطبيق هذه المعايير في تحسين مستوى الاتساق في إعداد التقارير المالية.	0.841	0.000
9	يساعد الالتزام بالمعايير الدولية في رفع مستوى قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية.	0.866	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (III–04)، أن معظم فقرات المجال الثاني مرتبطة ارتباطاً موجباً ودالاً إحصائياً مع الدرجة الكلية للمجال، حيث تراوحت معاملات الارتباط باستخدام معامل سبيرمان بين 0.447 و0.894، كما أن أغلب قيم الدلالة كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على وجود اتساق داخلي جيد بين فقرات المجال الثاني، مما يؤكد قدرتها على قياس نفس البعد الذي وضعت من أجله.

وعليه، يمكن الاعتماد على فقرات هذا المجال في التحليل الإحصائي للدراسة واستخلاص النتائج، كما تعكس هذه النتائج تجانس فقرات المجال وترابطها، مما يعزز من صدق أداة الدراسة.

رابعا: صدق الإتساق البنائي

الجدول رقم (III-05): يبين معامل الإرتباط بين درجة كل محور من محاور الإستبيان والدرجة الكلية لفقرات الإستبيان

المحور	T	
	Correlation de Spearman	Sig
أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية	0.940	0.000
أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية	0.923	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (III-05)، وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين مجالات الاستبيان والدرجة الكلية، حيث بلغ معامل الارتباط للمجال الأول (0.940)، وللمجال الثاني (0.923)، مع قيم دلالة إحصائية بلغت (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05).

وهذا يدل على وجود اتساق بنائي قوي بين محاور الاستبيان، حيث تساهم جميع المجالات بشكل كبير في قياس البعد الكلي للدراسة المتمثل في أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية.

خامسا: ثبات الإستبيان

الجدول رقم (III–06): يبين نتائج إختبار ألفا كرومباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل الفا كرومباخ
أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية	10	0.880
أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية	9	0.899

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه نتائج اختبار معامل الثبات ألفا كروم باخ، حيث بلغت قيمة معامل الثبات للمحور الأول (0.880)، في حين بلغت قيمته للمحور الثاني (0.899).

وتشير هذه القيم إلى أن محاور الاستبيان تتمتع بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث تجاوزت القيم (0.80)، وهو ما يدل على وجود اتساق داخلي قوي بين فقرات كل محور.

وعليه، يمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، مما يسمح بالاعتماد على نتائجها في التحليل الإحصائي بثقة كبيرة.

كما تعكس هذه النتائج تجانس فقرات كل محور وقدرتها على قياس نفس البعد بشكل دقيق، مما يعزز من موثوقية أداة الدراسة.

سادسا: عرض خصائص عينة الدراسة

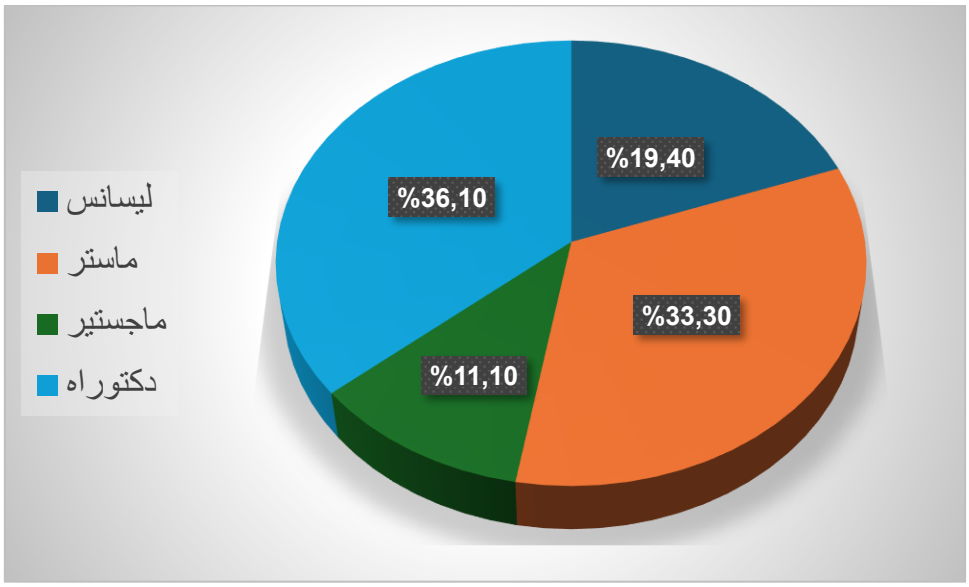
1- المؤهل العلمي:

الجدول رقم (III-07): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

البيان		التكرار	النسب المؤوية
المؤهل العلمي	ليسانس	7	19.4%
	ماستر	12	33.3%
	ماجستير	4	11.1%
	دكتوراه	13	36.1%
المجموع		36	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (III-01): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

يوضح الشكل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة كانت لفئة الدكتوراه بنسبة (36.1%)، تليها فئة الماستر بنسبة (33.3%)، ثم فئة الليسانس بنسبة (19.4%)، في حين سجلت فئة الماجستير أدنى نسبة (11.1%).

ويبين هذا التوزيع أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بمستوى علمي مرتفع، مما يعزز من مصداقية الإجابات ودقتها، خاصة وأن موضوع الدراسة يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية (IFRS) التي تتطلب مستوى معرفي متخصص.

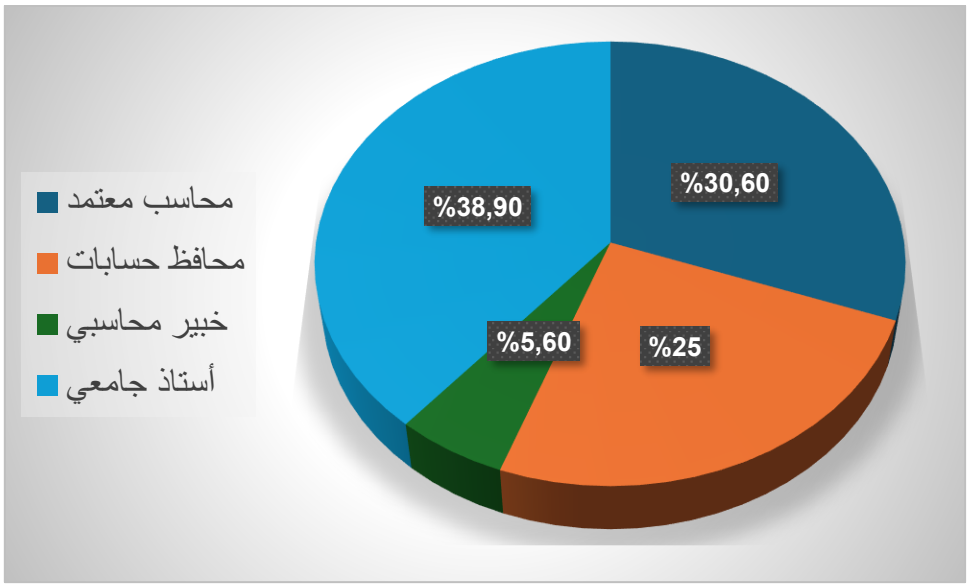
2- الوظيفة:

الجدول رقم (III-08): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

البيان		التكرار	النسب المؤوية
الوظيفة	محاسب معتمد	11	30.6%
	محافظ حسابات	9	25%
	خبير محاسبي	2	5.6%
	أستاذ جامعي	14	38.9%
المجموع		36	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (III-02): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

يوضح الشكل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة، حيث نلاحظ أن أكبر نسبة كانت لفئة الأساتذة الجامعيين بنسبة (38.9%)، تليها فئة المحاسبين المعتمدين بنسبة (30.6%)، ثم فئة محافظي الحسابات بنسبة (25%)، في حين سجلت فئة الخبراء المحاسبين أدنى نسبة (5.6%).

ويعكس هذا التوزيع تنوعاً في الخبرات المهنية لأفراد العينة، مع الهيمنة لفئة الأساتذة الجامعيين والمحاسبين، وهو ما يعزز من جودة الإجابات نظراً لارتباط هذه الفئات بشكل مباشر بموضوع الدراسة المتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS).

كما أن ضعف تمثيل فئة الخبراء المحاسبين قد يكون راجعاً إلى صعوبة الوصول إلى هذه الفئة، إلا أن ذلك لا يؤثر بشكل كبير على تمثيل العينة.

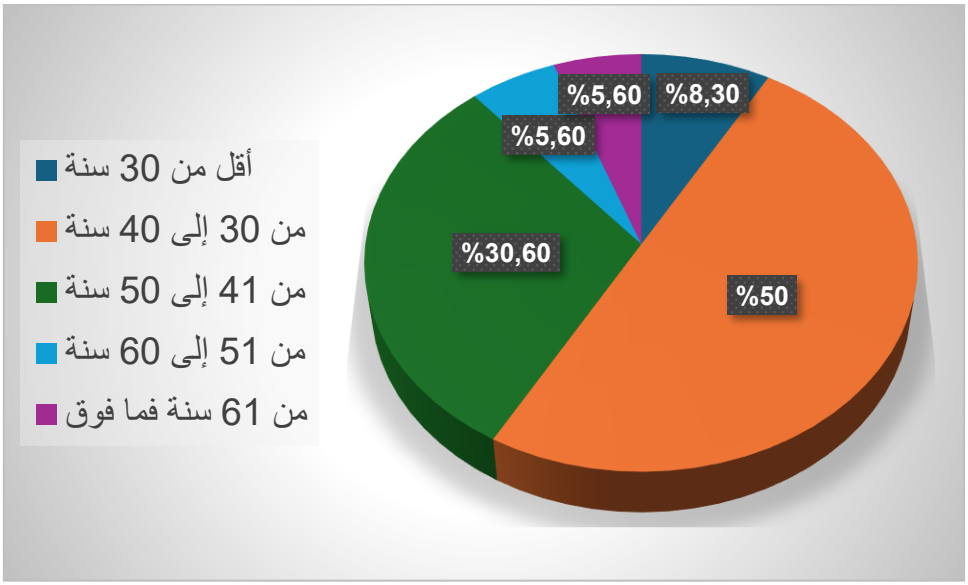
3- السن:

الجدول رقم (III-09): توزيع أفراد العينة حسب السن

البيان		التكرار	النسب المؤوية
السن	أقل من 30 سنة	3	8.3%
	من 30 إلى 40 سنة	18	50%
	من 41 إلى 50 سنة	11	30.6%
	من 51 إلى 60 سنة	2	5.6%
	من 61 سنة فما فوق	2	5.6%
المجموع		36	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (III-03): توزيع أفراد العينة حسب السن



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

يوضح الشكل توزيع أفراد العينة حسب السن، حيث نلاحظ أن الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة تمثل النسبة الأكبر بـ (50%)، تليها الفئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة (30.6%)، ثم فئة أقل من 30 سنة بنسبة (8.3%).

في المقابل، سجلت الفئات العمرية الأكبر نسباً ضعيفة، حيث بلغت نسبة كل من الفئة (من 51 إلى 60 سنة) وفئة (أكثر من 61 سنة) (5.6%) لكل منهما، ما يعكس محدودية تمثيل هذه الفئات ضمن عينة الدراسة.

ويشير هذا التوزيع إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئة النشيطة مهنياً، والتي تتميز بخبرة عملية ومعرفة حديثة، مما يعزز من جودة ودقة الإجابات المتعلقة بموضوع الدراسة.

كما يعكس هذا التوزيع أن العينة تتركز في الفئات العمرية المتوسطة، وهو ما يتناسب مع طبيعة الدراسة التي تتطلب مزيجاً من الخبرة المهنية والمعرفة الحديثة بالمعايير المحاسبية الدولية (IFRS).

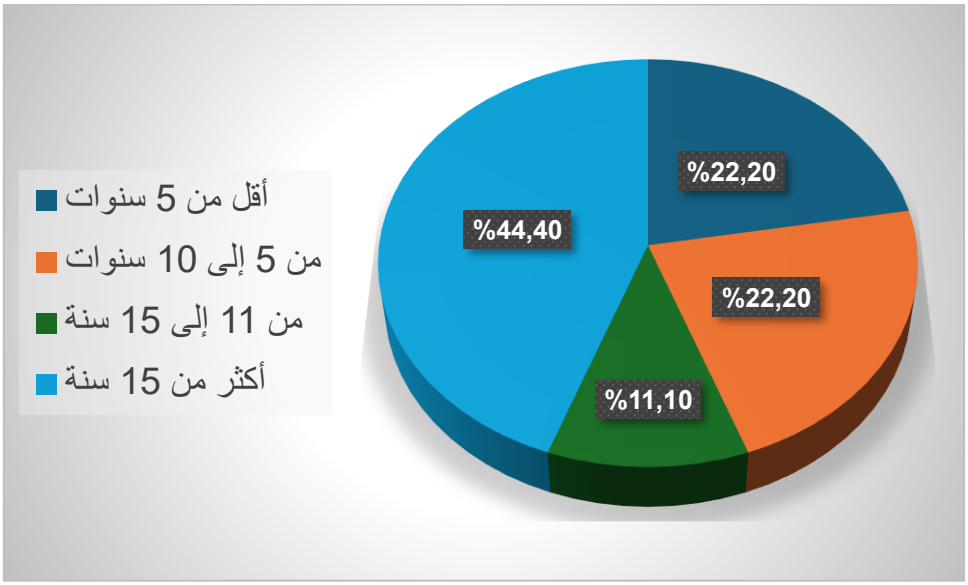
4- الخبرة المهنية:

الجدول رقم (III-10): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

البيان		التكرار	النسب المؤوية
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	8	22.2%
	من 5 إلى 10 سنوات	8	22.2%
	من 11 إلى 15 سنة	4	11.1%
	أكثر من 15 سنة	16	44.4%
المجموع		36	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (III-04): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

يوضح الشكل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة كانت لفئة أكثر من 15 سنة بنسبة (44.4%)، تليها فئتا أقل من 5 سنوات ومن 5 إلى 10 سنوات بنسبة متساوية بلغت (22.2%) لكل منهما، في حين سجلت فئة من 11 إلى 15 سنة أدنى نسبة (11.1%).

ويعكس هذا التوزيع أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية معتبرة، خاصة الفئة التي تفوق خبرتها 15 سنة، مما يعزز من موثوقية آرائهم ودقتها في تقييم أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية.

كما يلاحظ وجود توازن نسبي بين الفئات ذات الخبرة الحديثة والمتوسطة، وهو ما يسمح بالحصول على آراء متنوعة تجمع بين الخبرة الميدانية الحديثة والتجربة المهنية الطويلة.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الإستبيان

بعد معالجة البيانات إحصائياً، تم عرض نتائج الاستبيان وتحليلها وفق محاور الدراسة، بهدف التعرف على اتجاهات وآراء أفراد العينة حول موضوع البحث، ويساعد هذا التحليل في تفسير النتائج واستخلاص المؤشرات التي تسهم في اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة.

أولا: عرض نتائج الإستبيان

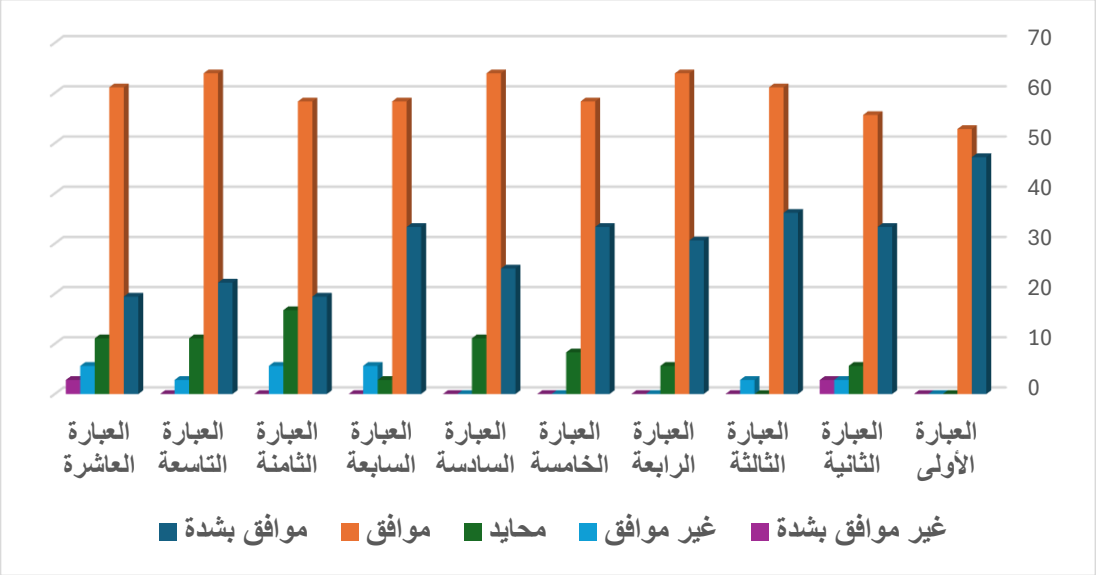
1- عرض نتائج محور أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية:

الجدول رقم (III-11): نتائج المحور الأول

العبارة	التكرار النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
العبارة الأولى	التكرار	17	19	0	0	0	36
	النسبة %	47.2	52.8	0	0	0	100
العبارة الثانية	التكرار	12	20	2	1	1	36
	النسبة %	33.3	55.6	5.6	2.8	2.8	100
العبارة الثالثة	التكرار	13	22	0	1	0	36
	النسبة %	36.1	61.1	0	2.8	0	100
العبارة الرابعة	التكرار	11	23	2	0	0	36
	النسبة %	30.6	63.9	5.6	0	0	100
العبارة الخامسة	التكرار	12	21	3	0	0	36
	النسبة %	33.3	58.3	8.3	0	0	100
العبارة السادسة	التكرار	9	23	4	0	0	36
	النسبة %	25	63.9	11.1	0	0	100
العبارة السابعة	التكرار	12	21	1	2	0	36
	النسبة %	33.3	58.3	2.8	5.6	0	100
العبارة الثامنة	التكرار	7	21	6	2	0	36
	النسبة %	19.4	58.3	16.7	5.6	0	100
العبارة التاسعة	التكرار	8	23	4	1	0	36
	النسبة %	22.2	63.9	11.1	2.8	0	100
العبارة العاشرة	التكرار	7	22	4	2	1	36
	النسبة %	19.4	61.1	11.1	5.6	2.8	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (III-05): نتائج المحور الأول



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد العينة قد توزعت على درجات مقياس ليكرت الخماسي، حيث تركزت أغلب الإجابات في درجتي "موافق" و"موافق بشدة" بالنسبة لجميع عبارات المحور الأول، مما يعكس وجود اتجاه إيجابي واضح لدى أفراد العينة نحو أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية.

حيث سجلت العبارة الأولى أعلى درجات الاتفاق، إذ لم تسجل أي إجابة سلبية، وبلغت نسبة "موافق" (52.8%) و"موافق بشدة" (47.2%)، وهو ما يدل على إجماع كبير بين أفراد العينة.

كما نلاحظ أن باقي العبارات جاءت بنفس الاتجاه، حيث تراوحت نسب "موافق" بين (55.6% و63.9%)، في حين تراوحت نسب "موافق بشدة" بين (19.4% و36.1%)، مما يعكس درجة عالية من القبول والاقتناع لدى أفراد العينة بمضمون العبارات.

في المقابل، كانت نسب الإجابات السلبية ("غير موافق" و"غير موافق بشدة") ضعيفة جداً أو شبه منعدمة في أغلب العبارات، وهو ما يعزز من قوة الاتجاه الإيجابي العام.

كما ظهرت بعض النسب المحدودة لفئة "محايد" في بعض العبارات، حيث لم تتجاوز (16.7%)، مما يشير إلى وجود تردد بسيط لدى بعض أفراد العينة دون أن يؤثر ذلك على الاتجاه العام.

وعليه، يمكن القول إن إجابات أفراد العينة تميل بشكل واضح نحو الموافقة، مما يعكس إدراكهم لأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ودورها في تحسين إعداد التقارير المالية.

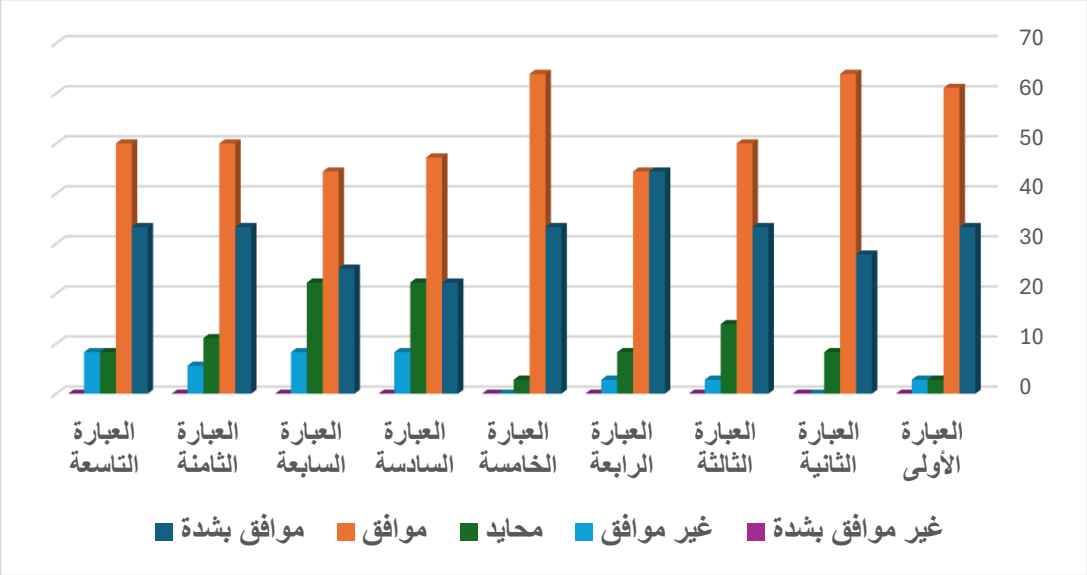
2- عرض نتائج محور أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية:

الجدول رقم (III-12): نتائج المحور الثاني

العبارة	التكرار النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
العبارة الأولى	التكرار	12	22	1	1	0	36
	النسبة %	33.3	61.1	2.8	2.8	0	100
العبارة الثانية	التكرار	10	23	3	0	0	36
	النسبة %	27.8	63.9	8.3	0	0	100
العبارة الثالثة	التكرار	12	18	5	1	0	36
	النسبة %	33.3	50	13.9	2.8	0	100
العبارة الرابعة	التكرار	16	16	3	1	0	36
	النسبة %	44.4	44.4	8.3	2.8	0	100
العبارة الخامسة	التكرار	12	23	1	0	0	36
	النسبة %	33.3	63.9	2.8	0	0	100
العبارة السادسة	التكرار	8	17	8	3	0	36
	النسبة %	22.2	47.2	22.2	8.3	0	100
العبارة السابعة	التكرار	9	16	8	3	0	36
	النسبة %	25	44.4	22.2	8.3	0	100
العبارة الثامنة	التكرار	12	18	4	2	0	36
	النسبة %	33.3	50	11.1	5.6	0	100
العبارة التاسعة	التكرار	12	18	3	3	0	36
	النسبة %	33.3	50	8.3	8.3	0	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (III–06): نتائج المحور الثاني



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إجابات أفراد العينة قد توزعت على درجات مقياس ليكرت الخماسي، حيث تركزت أغلب الإجابات في درجتي "موافق" و"موافق بشدة" بالنسبة لجميع عبارات المحور الثاني، مما يعكس وجود اتجاه إيجابي واضح لدى أفراد العينة نحو أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية.

حيث سجلت العبارة الأولى نسبة "موافق" (61.1%) و"موافق بشدة" (33.3%)، مع غياب شبه تام للإجابات السلبية، مما يدل على اتفاق كبير بين أفراد العينة حول دور المعايير في تحسين دقة المعلومات المحاسبية.

كما أظهرت باقي العبارات نفس التوجه، حيث تراوحت نسب "موافق" بين (44.4% و63.9%)، في حين تراوحت نسب "موافق بشدة" بين (22.2% و44.4%)، وهو ما يعكس درجة عالية من القبول والاقتناع لدى أفراد العينة بمضمون العبارات.

في المقابل، سجلت فئات "غير موافق" و"غير موافق بشدة" نسباً ضعيفة جداً أو شبه منعدمة، مما يعزز من قوة الاتجاه الإيجابي العام.

كما نلاحظ وجود بعض النسب المحدودة لفئة "محايد" في بعض العبارات، حيث بلغت في أقصاها (22.2%)، وهو ما يدل على وجود تردد نسبي لدى بعض أفراد العينة دون التأثير على الاتجاه العام.

وعليه، يمكن القول إن إجابات أفراد العينة تتسم بدرجة عالية من الاتفاق، مما يعكس إدراكهم لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

ثانيا: تحليل نتائج الإستبيان

1- تحليل نتائج محور أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية:

الجدول رقم (III-13): يبين متوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية للمحور الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام للعينة
1	يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تنظيم عملية إعداد التقارير المالية.	4.47	0.51	موافق بشدة
2	يسهل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فهم القوائم المالية من قبل المستخدمين.	4.14	0.87	موافق
3	يعزز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من وضوح التقارير المالية.	4.31	0.62	موافق بشدة
4	يساعد الالتزام بالمعايير الدولية في تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية.	4.25	0.55	موافق بشدة
5	يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تسهيل مقارنة القوائم المالية بين الشركات.	4.25	0.60	موافق بشدة
6	يساعد تطبيق هذه المعايير في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية.	4.14	0.59	موافق
7	يساهم الالتزام بالمعايير الدولية في تعزيز الشفافية في عرض المعلومات المالية.	4.19	0.75	موافق
8	يدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات.	3.92	0.77	موافق
9	يساعد تطبيق المعايير الدولية في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية.	4.05	0.67	موافق
10	يساعد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في تقليل المخاطر المالية.	3.89	0.89	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الأول تراوحت بين (3.89 و4.47)، وهي قيم مرتفعة تعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد عينة الدراسة نحو أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية، حيث تندرج هذه القيم ضمن فئة "موافق" إلى "موافق بشدة" وفق مقياس ليكرت الخماسي.

العبارة الأولى:

بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأولى (4.47) بانحراف معياري قدره (0.51)، وهي أعلى قيمة ضمن هذا المحور، حيث تندرج ضمن فئة "موافق بشدة"، مما يدل على اتفاق كبير بين أفراد العينة حول مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تنظيم عملية إعداد التقارير المالية.

العبارة الثانية:

بلغ المتوسط الحسابي (4.14) بانحراف معياري (0.87)، وهو ما يشير إلى درجة "موافق"، مما يدل على اقتناع أفراد العينة بأن تطبيق المعايير الدولية يسهل فهم القوائم المالية من قبل المستخدمين.

العبارة الثالثة:

بلغ المتوسط الحسابي (4.31) بانحراف معياري (0.62)، مما يضعها ضمن فئة "موافق بشدة"، ويعكس إدراك أفراد العينة لدور المعايير في تعزيز وضوح التقارير المالية.

العبارة الرابعة:

بلغ المتوسط الحسابي (4.25) بانحراف معياري (0.55)، وهي ضمن فئة "موافق بشدة"، مما يدل على اتفاق أفراد العينة حول مساهمة المعايير الدولية في تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية.

العبارة الخامسة:

بلغ المتوسط الحسابي (4.25) بانحراف معياري (0.60)، وهو ما يعكس درجة "موافق بشدة"، ويشير إلى دور المعايير في تسهيل مقارنة القوائم المالية بين الشركات.

العبارة السادسة:

بلغ المتوسط الحسابي (4.14) بانحراف معياري (0.59)، مما يدل على درجة "موافق"، ويعكس أهمية المعايير في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية.

العبارة السابعة:

بلغ المتوسط الحسابي (4.19) بانحراف معياري (0.75)، وهو ضمن فئة "موافق"، مما يدل على اقتناع أفراد العينة بدور المعايير في تعزيز الشفافية في عرض المعلومات المالية.

العبارة الثامنة:

بلغ المتوسط الحسابي (3.92) بانحراف معياري (0.77)، وهو أدنى متوسط ضمن هذا المحور، لكنه يبقى ضمن فئة "موافق"، مما يعكس استمرار الاتفاق على دور المعايير في دعم اتخاذ القرارات المالية.

العبارة التاسعة:

بلغ المتوسط الحسابي (4.05) بانحراف معياري (0.67)، وهو ما يشير إلى درجة "موافق"، ويعكس إدراك أفراد العينة لدور المعايير في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية.

العبارة العاشرة:

بلغ المتوسط الحسابي (3.89) بانحراف معياري (0.89)، وهو ضمن فئة "موافق"، مما يدل على اقتناع أفراد العينة بأن الالتزام بالمعايير الدولية يساهم في تقليل المخاطر المالية.

الخلاصة:

وعليه يمكن القول إن جميع فقرات المحور الأول جاءت بمتوسطات مرتفعة، مما يدل على وجود اتجاه إيجابي قوي لدى أفراد العينة نحو أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية، مع وجود درجة مقبولة من تجانس الإجابات.

2- تحليل نتائج محور أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية:

الجدول رقم (III-14): يبين متوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للمحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام للعينة
1	يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين دقة المعلومات المحاسبية.	4.25	0.65	موافق بشدة
2	يعزز تطبيق المعايير الدولية من موثوقية المعلومات المحاسبية.	4.19	0.58	موافق
3	يساهم الالتزام بالمعايير الدولية في تقديم معلومات مالية أكثر وضوحًا.	4.14	0.76	موافق
4	يساعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين قابلية فهم المعلومات المحاسبية.	4.30	0.75	موافق بشدة
5	يساعد تطبيق المعايير الدولية في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين المعلومات المحاسبية.	4.30	0.53	موافق بشدة
6	يساعد الالتزام بالمعايير الدولية في توفير معلومات محاسبية في الوقت المناسب.	3.83	0.88	موافق
7	يساهم تطبيق المعايير الدولية في تقليل التحيز في عرض المعلومات المحاسبية.	3.86	0.90	موافق
8	يساعد تطبيق هذه المعايير في تحسين مستوى الاتساق في إعداد التقارير المالية.	4.11	0.82	موافق
9	يساعد الالتزام بالمعايير الدولية في رفع مستوى قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية.	4.08	0.87	موافق

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثاني تراوحت بين (3.83 و4.30)، وهي قيم مرتفعة تندرج ضمن فئة "موافق" إلى "موافق بشدة" وفق مقياس ليكرت الخماسي، مما يعكس وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد عينة الدراسة نحو أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية.

العبارة الأولى:

بلغ المتوسط الحسابي (4.25) بانحراف معياري (0.65)، وهي ضمن فئة "موافق بشدة"، مما يدل على اتفاق أفراد العينة على أن تطبيق المعايير يساهم في تحسين دقة المعلومات المحاسبية.

العبارة الثانية:

بلغ المتوسط الحسابي (4.19) بانحراف معياري (0.58)، وهو ما يشير إلى درجة "موافق"، ويعكس اقتناع أفراد العينة بدور المعايير في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.

العبارة الثالثة:

بلغ المتوسط الحسابي (4.14) بانحراف معياري (0.76)، وهو ضمن فئة "موافق"، مما يدل على مساهمة الالتزام بالمعايير في تقديم معلومات مالية أكثر وضوحاً.

العبارة الرابعة:

بلغ المتوسط الحسابي (4.30) بانحراف معياري (0.75)، وهي ضمن فئة "موافق بشدة"، مما يعكس دور المعايير في تحسين قابلية فهم المعلومات المحاسبية.

العبارة الخامسة:

بلغ المتوسط الحسابي (4.30) بانحراف معياري (0.53)، وهي أيضاً ضمن فئة "موافق بشدة"، مما يدل على مساهمة المعايير في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين المعلومات المحاسبية.

العبارة السادسة:

بلغ المتوسط الحسابي (3.83) بانحراف معياري (0.88)، وهو أدنى متوسط في هذا المحور، لكنه يبقى ضمن فئة "موافق"، مما يعكس استمرار الاتفاق على دور المعايير في توفير معلومات في الوقت المناسب.

العبارة السابعة:

بلغ المتوسط الحسابي (3.86) بانحراف معياري (0.90)، وهو ضمن فئة "موافق"، مما يدل على اقتناع أفراد العينة بأن تطبيق المعايير يساهم في تقليل التحيز في عرض المعلومات المحاسبية.

العبارة الثامنة:

بلغ المتوسط الحسابي (4.11) بانحراف معياري (0.82)، وهو ضمن فئة "موافق"، مما يعكس دور المعايير في تحسين مستوى الاتساق في إعداد التقارير المالية.

العبارة التاسعة:

بلغ المتوسط الحسابي (4.08) بانحراف معياري (0.87)، وهو ما يشير إلى درجة "موافق"، ويعكس إدراك أفراد العينة لأهمية المعايير في رفع مستوى قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية.

الخلاصة:

وعليه يمكن القول إن جميع فقرات المحور الثاني جاءت بمتوسطات مرتفعة، مما يدل على وجود اتجاه إيجابي واضح لدى أفراد العينة نحو أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، مع وجود درجة مقبولة من تجانس الإجابات.

من خلال تحليل نتائج المحورين، يتضح أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية نحو كل من أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية، وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية.

حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للمحور الأول بين (3.89 و4.47)، في حين تراوحت في المحور الثاني بين (3.83 و4.30)، وهي قيم متقاربة ومرتفعة تعكس مستوى عالٍ من الاتفاق بين أفراد العينة.

كما يلاحظ أن أغلب استجابات أفراد العينة في كلا المحورين تمركزت ضمن فئتي "موافق بشدة" و"موافق"، مما يدل على وجود انسجام وتوافق كبير في آرائهم حول أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتأثيرها الإيجابي.

ويشير هذا التقارب في النتائج إلى أن إدراك أفراد العينة لأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يرتبط بشكل مباشر بإدراكهم لأثرها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما يعكس تكاملاً بين المحورين.

وعليه يمكن القول إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) لا يقتصر فقط على تحسين إعداد التقارير المالية، بل يمتد أثره ليشمل تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، مما يدعم مصداقية وشفافية التقارير المالية.

كما أن الفارق الطفيف بين متوسطات المحورين يؤكد أن أفراد العينة ينظرون إلى أهمية المعايير وتأثيرها كعاملين مترابطين لا يمكن فصلهما.

المبحث الثالث: إختبار الفرضيات

بعد عرض نتائج الاستبيان وتحليلها، يتم في هذا المبحث اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة، وذلك للتحقق من مدى صحتها في ضوء البيانات الميدانية المحصل عليها، كما يهدف هذا الاختبار إلى تفسير النتائج والوصول إلى استنتاجات علمية تسهم في الإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها.

المطلب الأول: إختبار الفرضية الأولى

يهدف هذا المطلب إلى اختبار الفرضية الأولى للدراسة من خلال تحليل نتائج استجابات أفراد العينة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وذلك للتحقق من مدى مساهمة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تحسين إعداد التقارير المالية.

الجدول رقم (III–15): يبين نتائج إختبار الفرضية الأولى

المتغير	قيمة Z	مستوى المعنوية	القرار
T1	5.270	0.000	رفض H0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (III–15) أن قيمة إحصاء Z بلغت (5.270)، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسيط المحسوب والوسيط النظري (3).

وعليه نرفض الفرضية العدمية (H0) «**لا يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) في تحسين إعداد التقارير المالية**» ونقبل الفرضية البديلة (H1) «**يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) في تحسين إعداد التقارير المالية**».

كما تعكس هذه النتائج وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إعداد التقارير المالية.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

يخصص هذا المطلب لاختبار الفرضية الثانية للدراسة من خلال الاعتماد على النتائج الإحصائية المتحصل عليها من استجابات أفراد العينة، وذلك بهدف التحقق من وجود أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (III-16): يبين نتائج إختبار الفرضية الثانية

المتغير	قيمة Z	مستوى المعنوية	القرار
T2	5.252	0.000	رفض H0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (III-16) أن قيمة إحصاء Z بلغت (5.252)، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية بلغ (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسيط المحسوب والوسيط النظري (3).

وعليه، نرفض الفرضية العدمية (H0) «**لا يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية**» ونقبل الفرضية البديلة (H1) «**يوجد أثر لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية**».

كما تعكس هذه النتائج وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

بناءً على نتائج اختبار Wilcoxon، تم رفض الفرضيات العدمية وقبول الفرضيات البديلة، مما يؤكد وجود علاقة وأثر إيجابي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) على كل من إعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل بيانات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد عينة الدراسة نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS).

حيث أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن المتوسطات الحسابية لمختلف فقرات ومحاور الاستبيان كانت مرتفعة، مما يعكس درجة عالية من الاتفاق بين أفراد العينة حول أهمية تطبيق هذه المعايير ودورها في تحسين إعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية.

كما بينت اختبارات الصدق والثبات أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة جيدة من الموثوقية، سواء من حيث الاتساق الداخلي أو الاتساق البنائي، إضافة إلى تمتعها بدرجة عالية من الثبات وفق معامل ألفا كروم باخ.

وبما أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، تم الاعتماد على اختبار Wilcoxon كأحد الاختبارات غير المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسيط المحسوب والوسيط النظري، مما أدى إلى رفض الفرضيات العدمية وقبول الفرضيات البديلة.

وعليه، يمكن القول إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) يساهم بشكل فعال في تعزيز شفافية ومصداقية المعلومات المالية، مما يدعم اتخاذ القرارات ويعزز ثقة المستخدمين في التقارير المالية.

الخاتمة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة التي تناولت أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية، تبيّن أن هذه المعايير أصبحت تمثل أحد أهم المراجع المحاسبية على المستوى الدولي، نظرًا لدورها في توحيد الممارسات المحاسبية، وتحسين طريقة إعداد وعرض التقارير المالية، وتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية داخل المؤسسات الاقتصادية، كما أن اعتماد هذه المعايير يساعد على توفير معلومات مالية أكثر دقة وموثوقية وملاءمة، مما يجعلها أكثر فائدة لمختلف مستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرين والدائنين والإدارة والجهات الرقابية.

وتبرز أهمية هذا الموضوع في كون جودة المعلومات المحاسبية أصبحت من المتطلبات الأساسية لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة، إذ لم تعد القوائم المالية مجرد وسيلة لعرض البيانات المحاسبية، بل أصبحت أداة فعالة لتقييم أداء المؤسسة، وقياس مركزها المالي، والتنبؤ بقدرتها المستقبلية، ومن هذا المنطلق، فإن تطبيق معايير (IFRS) يساهم في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية، خاصة من حيث الملاءمة، الموثوقية، قابلية الفهم، وقابلية المقارنة، وهي خصائص ضرورية لضمان فعالية المعلومات المالية في خدمة مستخدميها.

وقد عالجت هذه الدراسة إشكالية **ما أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تحسين إعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية**، وذلك من خلال الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، ففي الجانب النظري، تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أما في الجانب الميداني فقد تم الاعتماد على استبيان وُجّه إلى عينة من المختصين في المجالين المحاسبي والمالي، بهدف اختبار فرضيات الدراسة وتحليل آراء أفراد العينة حول موضوع البحث.

ومن خلال الفصول الثلاثة للدراسة، وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها من الجانب النظري والتطبيقي، أمكن عرض أهم نتائج اختبار الفرضيات، والنتائج العامة للدراسة، إضافة إلى التوصيات والاقتراحات وآفاق البحث المستقبلية كما يلي:

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

بعد تحليل البيانات الميدانية واختبار فرضيات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- يساهم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تحسين إعداد التقارير المالية من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح وتوحيد المعالجات المحاسبية وتسهيل المقارنة بين القوائم المالية.

- يؤثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) إيجابياً على جودة المعلومات المحاسبية، حيث يساهم في تحسين دقتها وموثوقيتها وقابليتها للفهم والمقارنة والتحقق.
- يعزز الالتزام بالمعايير الدولية ثقة المستثمرين والدائنين ومختلف الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المالية المنشورة.
- تساهم المعايير الدولية في دعم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية من خلال توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

وبناءً على ذلك، تم قبول الفرضيتين البديلتين للدراسة ورفض الفرضيتين الصفريتين، مما يؤكد وجود أثر إيجابي لتطبيق معايير (IFRS) على إعداد التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية.

ثانيا: عرض نتائج الدراسة

- تساهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الشفافية وقابلية المقارنة.
- تؤدي جودة المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في ترشيد القرارات الاقتصادية والمالية.
- يسهم تطبيق معايير (IFRS) في توفير معلومات مالية أكثر دقة وموثوقية وملاءمة لمستخدمي القوائم المالية.
- يساهم الالتزام بالمعايير الدولية في رفع مستوى الإفصاح المالي وتقليل الاختلافات في الممارسات المحاسبية.
- يعزز تطبيق المعايير الدولية ثقة المستثمرين والأطراف ذات العلاقة في المعلومات المحاسبية المنشورة.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز برامج التكوين والتدريب المستمر في مجال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لفائدة المحاسبين والمراجعين والأكاديميين.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تبني وتطبيق معايير (IFRS) بما ينسجم مع التطورات المحاسبية الدولية.
- تطوير الأنظمة المحاسبية والمعلوماتية داخل المؤسسات بما يضمن التطبيق السليم للمعايير الدولية.
- تعزيز دور الهيئات المهنية والرقابية في متابعة تطبيق المعايير الدولية وتقديم الإرشادات اللازمة للمؤسسات.

- نشر الوعي بأهمية جودة المعلومات المحاسبية ودورها في تحسين القرارات الاقتصادية والاستثمارية.
- دعم البحوث والدراسات التطبيقية التي تتناول واقع تطبيق المعايير الدولية في البيئة الجزائرية والعوامل المؤثرة في نجاحها.

رابعا: آفاق الدراسة

إن موضوع أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية لا يزال مجالاً واسعاً للبحث والدراسة، خاصة في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية والمحاسبية، ومن بين المواضيع التي يمكن أن تشكل آفاقاً لدراسات مستقبلية ما يلي:

- دراسة أثر تطبيق معايير (IFRS) على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- دراسة العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية وحوكمة الشركات.
- تقييم واقع تطبيق المعايير الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة أثر جودة المعلومات المحاسبية على القرارات الاستثمارية في السوق المالية.
- تحليل التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق المعايير الدولية في البيئة الجزائرية وسبل معالجتها.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1- أحمد حلمي جمعة، معاير التقارير المالية الدولية –معايير المحاسبة الدولية–، دار صفاء، الأردن، 2015.

2- أمين السيد أحمد لطفي، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

3- دهمش نعيم حسني، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولًا عامًا، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكتبات الوطنية، عمان، 1995.

4- لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2012.

5- محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة 4، عمان، 2009.

الاطروحات والمذكرات:

6- بالخير كنزة، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.

7- بن زاف لبنى، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019.

8- بن يخلف كمال، دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016.

9- بوحفص سميحة، أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

10- حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة الوحدة الإنتاجية التجارية أريس، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

11- حسيني يمينة، إشكالية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS في المؤسسات الجزائرية: دراسة ميدانية في مؤسسة بيوفارم بالجزائر، مذكرة ماستر، جامعة غرداية، 2016.

12- حمزاوي فؤاد عبادلية نور، نظام المعلومات المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة العربي تبسي تبسة، 2017.

13- صخر عمار، تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية: دراسة حالة في المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.

14- فنيط بسمة لعدادرة ربيعة، دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015.

15- محمدي سارة، الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، 2023.

16- مش فوزية، دور معايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والمالية: بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 "عقود الإيجار" دراسة حالة شركة MARS LOGISTIQUE، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2025.

17- موسى بن التاج، دور المرونة المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2024.

18- نور الدين محمدي، محمد بلقيبش، إصلاح النظام المالي والمحاسبي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018.

المقالات:

19- أحمد قايد نور الدين هلالي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 04، 2019.

20- اخلاص نمر عبد الرزاق الخرابشه، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، الاصدار 33 ،2024.

21- براهمة كنزة، بوراس أحمد، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS على جودة المعلومات المالية: دراسة عينة من الأكاديميين والمهنيين، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 2، 2021.

22- بن يوسف مريم، بن خيرة أحمد، عابر سليم، امتدادات المعايير المحاسبية الدولية نحو معايير التدقيق الدولية الأحداث اللاحقة نموذجًا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020.

23- بهلول نور الدين، دور المعلومة المحاسبية في تحسين الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 04، 2012.

24- بومصباح صافية بلعجوز الحسين، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأداء المالي للمؤسسات: دراسة لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعريريج، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 03، العدد 01، 2018.

25- حفصي رشيد حليمي نبيل، إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحقيق خاصية الملاءمة في القوائم المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومة المالية: دراسة ميدانية بولاية ورقلة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2021.

26- خالد محمد بشير أحمد تميم علي الهادي شونة، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على فاعلية إدارة مخاطر السيولة: دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 6، العدد 3، 2025.

27- الزين منصوري، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 02، 2011.

28- سعيداني محمد السعيد، بوشاكر جلول، الإطار النظري والمؤسساتي لمعايير المحاسبة الدولية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 05،2016.

29- عبد الجليل بوداح، إلزامية تطبيق IFRS وأثره على جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، المجلد 27، العدد 01، 2016.

30- عبد القادر بكيحل، عاشور كتوش، المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بين مزايا وصعوبات التطبيق-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، 2016.

31- كحول صورية، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 01، 2022.

32- محمد الأمين عسول، حياة عوايجية، لخضر سي محمد، أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية الإدارية، المجلد 07، العدد 02، 2020.

33- مخلوفي عزوز، عبيرات مقدم، أعمال التوافق المحاسبي الدولي من اللجنة إلى المجلس: دراسة مقارنة، مجلة دفاتر إقتصادية، 2015.

34- نشاد حكيم، حمدواي وئام، العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية: دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2022.

35- نور الدين مزياني، محمد الصالح فروم، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية(مقومات ومتطلبات التطبيق)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 01، 2010.

قوانين ومراسيم:

36- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، 2007.

المطبوعات الجامعية:

37- بن صالح عبد الله، محاضرات في مقياس معايير إعداد التقارير المالية IFRS، مطبوعة بيداغوجية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2025.

38- زواتينة عبد القادر، المعايير المحاسبية الدولية 2 (IFRSs)، مطبوعة جامعية، جامعة الجزائر 3، 2022.

39- سعيداني محمد السعيد، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، مطبوعة دروس، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.

40- فريال منال، محاضرات في مادة معايير المحاسبة الدولية، مطبوعة بيداغوجية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2023.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: إستمارة الإستبيان

جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

استمارة استبيان

تحية طيبة وبعد:

في إطار إعداد مذكرة ماستر تحت عنوان « **أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على جودة المعلومات المحاسبية** »

حتى يتسنى لنا إتمام هذه المذكرة، نرجو منكم التفضل بملء هذه الاستمارة، حيث تتيح لنا آراؤكم وخبراتكم المهنية الحصول على بيانات أولية سيتم تحليلها بهدف دراسة تأثير تطبيق معايير IFRS على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، من حيث الموثوقية، والملاءمة، وقابلية المقارنة، والشفافية في التقارير المالية، نؤكد لكم أن إجاباتكم ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

نشكركم مسبقًا لتعاونكم ومساهمتكم القيمة في إنجاح هذا العمل.

الطالب: كلاش يونس

الطالبة: عيسى ديلمي أحلام

أولا: البيانات الديموغرافية

1. المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐
2. الوظيفة/ المهنة: محاسب معتمد ☐ محافظ الحسابات ☐ خبير محاسبي ☐
   أستاذ جامعي ☐

3. السن: من 30 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ من 51 إلى 60 سنة ☐
61 سنة فما فوق ☐

4. الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐
أكثر من 15 سنة ☐

ثانيا: عبارات الاستبيان (ضع علامة (×) في الخانة المناسبة لإجابتكم)

المحور الأول :أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تنظيم عملية إعداد التقارير المالية.					
2	يسهل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فهم القوائم المالية من قبل المستخدمين.					
3	يعزز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من وضوح التقارير المالية.					
4	يساعد الالتزام بالمعايير الدولية في تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية.					
5	يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تسهيل مقارنة القوائم المالية بين الشركات.					
6	يساعد تطبيق هذه المعايير في تحسين مستوى الإفصاح في التقارير المالية.					
7	يساهم الالتزام بالمعايير الدولية في تعزيز الشفافية في عرض المعلومات المالية.					
8	يدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسات.					
9	يساعد تطبيق المعايير الدولية في زيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية.					
10	يساعد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية في تقليل المخاطر المالية.					

المحور الثاني: أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين دقة المعلومات المحاسبية .					
2	يعزز تطبيق المعايير الدولية من موثوقية المعلومات المحاسبية .					
3	يساهم الالتزام بالمعايير الدولية في تقديم معلومات مالية أكثر وضوحًا .					
4	يساعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين قابلية فهم المعلومات المحاسبية .					
5	يساعد تطبيق المعايير الدولية في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة بين المعلومات المحاسبية .					
6	يساعد الالتزام بالمعايير الدولية في توفير معلومات محاسبية في الوقت المناسب .					
7	يساهم تطبيق المعايير الدولية في تقليل التحيز في عرض المعلومات المحاسبية .					
8	يساعد تطبيق هذه المعايير في تحسين مستوى الاتساق في إعداد التقارير المالية .					
9	يساعد الالتزام بالمعايير الدولية في رفع مستوى قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية .					

الملحق رقم 02: يبين إختبار التوزيع الطبيعي لإستجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الأول

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور1	,202	36	,001	,890	36	,002

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم 03: يبين إختبار التوزيع الطبيعي لإستجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الثاني

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور2	,193	36	,002	,910	36	,007

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم 04: يوضح معامل إرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

Corrélations

			المحور 1	م1س1	م1س2	م1س3	م1س4	م1س5	م1س6	م1س7	م1س8	م1س9	م1س10	م1س11	م1س12	م1س13
Rho de Spearman	المحور 1	Coefficient de corrélation	1,000	,465**	,263	,539**	,598**	,576**	,860**	,814**	,751**	,723**	,627**	,439**	,145	,534**
		Sig. (bilatéral)	.	,004	,121	,001	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,007	,400	,001
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س1	Coefficient de corrélation	,465**	1,000	,729**	,244	,679**	,299	,496**	,469**	,499**	,313	,179	-,051	-,540**	-,080
		Sig. (bilatéral)	,004	.	,000	,152	,000	,077	,002	,004	,002	,063	,296	,770	,001	,644
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س2	Coefficient de corrélation	,263	,729**	1,000	,225	,586**	,504**	,386*	,219	,285	,228	-,187	-,299	-,373*	-,355*
		Sig. (bilatéral)	,121	,000	.	,187	,000	,002	,020	,199	,092	,180	,276	,077	,025	,034
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س3	Coefficient de corrélation	,539**	,244	,225	1,000	,305	,360*	,522**	,437**	,311	,376*	,532**	,217	,199	,401*
		Sig. (bilatéral)	,001	,152	,187	.	,070	,031	,001	,008	,064	,024	,001	,204	,245	,015
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س4	Coefficient de corrélation	,598**	,679**	,586**	,305	1,000	,533**	,517**	,492**	,745**	,528**	,112	-,120	-,315	,082
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	,000	,070	.	,001	,001	,002	,000	,001	,517	,488	,061	,635
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س5	Coefficient de corrélation	,576**	,299	,504**	,360*	,533**	1,000	,562**	,419*	,577**	,497**	,198	-,040	-,013	,112
		Sig. (bilatéral)	,000	,077	,002	,031	,001	.	,000	,011	,000	,002	,248	,815	,938	,515
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س6	Coefficient de corrélation	,860**	,496**	,386*	,522**	,517**	,562**	1,000	,795**	,649**	,589**	,502**	,389*	-,004	,310
		Sig. (bilatéral)	,000	,002	,020	,001	,001	,000	.	,000	,000	,000	,002	,019	,982	,066
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س7	Coefficient de corrélation	,814**	,469**	,219	,437**	,492**	,419*	,795**	1,000	,715**	,678**	,633**	,209	-,060	,403*
		Sig. (bilatéral)	,000	,004	,199	,008	,002	,011	,000	.	,000	,000	,000	,220	,729	,015
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س8	Coefficient de corrélation	,751**	,499**	,285	,311	,745**	,577**	,649**	,715**	1,000	,610**	,364*	,126	-,198	,394*
		Sig. (bilatéral)	,000	,002	,092	,064	,000	,000	,000	,000	.	,000	,029	,464	,248	,017
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س9	Coefficient de corrélation	,723**	,313	,228	,376*	,528**	,497**	,589**	,678**	,610**	1,000	,437**	,107	,106	,185
		Sig. (bilatéral)	,000	,063	,180	,024	,001	,002	,000	,000	,000	.	,008	,533	,538	,279
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س10	Coefficient de corrélation	,627**	,179	-,187	,532**	,112	,198	,502**	,633**	,364*	,437**	1,000	,419*	,114	,467**
		Sig. (bilatéral)	,000	,296	,276	,001	,517	,248	,002	,000	,029	,008	.	,011	,507	,004
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س11	Coefficient de corrélation	,439**	-,051	-,299	,217	-,120	-,040	,389*	,209	,126	,107	,419*	1,000	,220	,579**
		Sig. (bilatéral)	,007	,770	,077	,204	,488	,815	,019	,220	,464	,533	,011	.	,198	,000
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س12	Coefficient de corrélation	,145	-,540**	-,373*	,199	-,315	-,013	-,004	-,060	-,198	,106	,114	,220	1,000	,368*
		Sig. (bilatéral)	,400	,001	,025	,245	,061	,938	,982	,729	,248	,538	,507	,198	.	,027
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م1س13	Coefficient de corrélation	,534**	-,080	-,355*	,401*	,082	,112	,310	,403*	,394*	,185	,467**	,579**	,368*	1,000
		Sig. (bilatéral)	,001	,644	,034	,015	,635	,515	,066	,015	,017	,279	,004	,000	,027	.
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم 05: يوضح معامل إرتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

Corrélations

			المحور2	م2س1	م2س2	م2س3	م2س4	م2س5	م2س6	م2س7	م2س8	م2س9
Rho de Spearman	المحور2	Coefficient de corrélation	1,000	,521**	,746**	,878**	,481**	,516**	,447**	,894**	,841**	,866**
		Sig. (bilatéral)	.	,001	,000	,000	,003	,001	,006	,000	,000	,000
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م2س1	Coefficient de corrélation	,521**	1,000	,369*	,403*	-,020	,654**	,469**	,406*	,361*	,423*
		Sig. (bilatéral)	,001	.	,027	,015	,906	,000	,004	,014	,031	,010
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م2س2	Coefficient de corrélation	,746**	,369*	1,000	,701**	,136	,687**	,295	,684**	,709**	,705**
		Sig. (bilatéral)	,000	,027	.	,000	,429	,000	,081	,000	,000	,000
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م2س3	Coefficient de corrélation	,878**	,403*	,701**	1,000	,324	,438**	,222	,785**	,867**	,881**
		Sig. (bilatéral)	,000	,015	,000	.	,054	,008	,193	,000	,000	,000
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م2س4	Coefficient de corrélation	,481**	-,020	,136	,324	1,000	-,192	,472**	,370*	,277	,246
		Sig. (bilatéral)	,003	,906	,429	,054	.	,263	,004	,026	,102	,148
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م2س5	Coefficient de corrélation	,516**	,654**	,687**	,438**	-,192	1,000	,281	,499**	,456**	,463**
		Sig. (bilatéral)	,001	,000	,000	,008	,263	.	,097	,002	,005	,004
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م2س6	Coefficient de corrélation	,447**	,469**	,295	,222	,472**	,281	1,000	,369*	,158	,173
		Sig. (bilatéral)	,006	,004	,081	,193	,004	,097	.	,027	,358	,313
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م2س7	Coefficient de corrélation	,894**	,406*	,684**	,785**	,370*	,499**	,369*	1,000	,787**	,752**
		Sig. (bilatéral)	,000	,014	,000	,000	,026	,002	,027	.	,000	,000
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م2س8	Coefficient de corrélation	,841**	,361*	,709**	,867**	,277	,456**	,158	,787**	1,000	,815**
		Sig. (bilatéral)	,000	,031	,000	,000	,102	,005	,358	,000	.	,000
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36
	م2س9	Coefficient de corrélation	,866**	,423*	,705**	,881**	,246	,463**	,173	,752**	,815**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	,010	,000	,000	,148	,004	,313	,000	,000	.
		N	36	36	36	36	36	36	36	36	36	36

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الملحق رقم 06: يبين معامل الإرتباط بين درجة كل محور من محاور الإستبيان و الدرجة الكلية لفقرات الإستبيان

Corrélations

			المحورين	المحور1_مصحح	المحور2
Rho de Spearman	المحورين	Coefficient de corrélation	1,000	,940**	,923**
		Sig. (bilatéral)	.	,000	,000
		N	36	36	36
	المحور1	Coefficient de corrélation	,940**	1,000	,764**
		Sig. (bilatéral)	,000	.	,000
		N	36	36	36
	المحور2	Coefficient de corrélation	,923**	,764**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	,000	.
		N	36	36	36

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم 07: يبين نتائج إختبار ألفا كرومباخ للمحور الأول

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,880	10

الملحق رقم 08: يبين نتائج إختبار ألفا كرومباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,899	9

الملحق رقم 09: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل_العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	7	19,4	19,4	19,4
	ماستر	12	33,3	33,3	52,8
	ماجستير	4	11,1	11,1	63,9
	دكتوراه	13	36,1	36,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 10: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسب معتمد	11	30,6	30,6	30,6
	محافظ حسابات	9	25,0	25,0	55,6
	خبير محاسبي	2	5,6	5,6	61,1
	أستاذ جامعي	14	38,9	38,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 11: توزيع أفراد العينة حسب السن

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	3	8,3	8,3	8,3
	من 30 إلى 40 سنة	18	50,0	50,0	58,3
	من 41 إلى 50 سنة	11	30,6	30,6	88,9
	من 51 إلى 60 سنة	2	5,6	5,6	94,4
	من 61 فما فوق	2	5,6	5,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 12: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة_المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	8	22,2	22,2	22,2
	من 5 إلى 10 سنوات	8	22,2	22,2	44,4
	من 11 إلى 15 سنة	4	11,1	11,1	55,6
	أكثر من 15 سنة	16	44,4	44,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 13: نتائج المحور الأول السؤال 1

م1س1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	19	52,8	52,8	52,8
	موافق بشدة	17	47,2	47,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 14: نتائج المحور الأول السؤال 2

م1س2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	1	2,8	2,8	5,6
	محايد	2	5,6	5,6	11,1
	موافق	20	55,6	55,6	66,7
	موافق بشدة	12	33,3	33,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 15: نتائج المحور الأول السؤال 3

م1س3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,8	2,8	2,8
	موافق	22	61,1	61,1	63,9
	موافق بشدة	13	36,1	36,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 16: نتائج المحور الأول السؤال 4

م1س4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	5,6	5,6	5,6
	موافق	23	63,9	63,9	69,4
	موافق بشدة	11	30,6	30,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 17: نتائج المحور الأول السؤال 5

م1س5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	8,3	8,3	8,3
	موافق	21	58,3	58,3	66,7
	موافق بشدة	12	33,3	33,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 18: نتائج المحور الأول السؤال 6

م1س6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	11,1	11,1	11,1
	موافق	23	63,9	63,9	75,0
	موافق بشدة	9	25,0	25,0	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 19: نتائج المحور الأول السؤال 7

م1س7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,6	5,6	5,6
	محايد	1	2,8	2,8	8,3
	موافق	21	58,3	58,3	66,7
	موافق بشدة	12	33,3	33,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 20: نتائج المحور الأول السؤال 8

م1س8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,6	5,6	5,6
	محايد	6	16,7	16,7	22,2
	موافق	21	58,3	58,3	80,6
	موافق بشدة	7	19,4	19,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 21: نتائج المحور الأول السؤال 9

م1س9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,8	2,8	2,8
	محايد	4	11,1	11,1	13,9
	موافق	23	63,9	63,9	77,8
	موافق بشدة	8	22,2	22,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 22: نتائج المحور الأول السؤال 10

م1س10

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	2,8	2,8	2,8
	غير موافق	2	5,6	5,6	8,3
	محايد	4	11,1	11,1	19,4
	موافق	22	61,1	61,1	80,6
	موافق بشدة	7	19,4	19,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 23: نتائج المحور الثاني السؤال 1

م2س1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,8	2,8	2,8
	محايد	1	2,8	2,8	5,6
	موافق	22	61,1	61,1	66,7
	موافق بشدة	12	33,3	33,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 24: نتائج المحور الثاني السؤال 2

م2س2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	3	8,3	8,3	8,3
	موافق	23	63,9	63,9	72,2
	موافق بشدة	10	27,8	27,8	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 25: نتائج المحور الثاني السؤال 3

م2س3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,8	2,8	2,8
	محايد	5	13,9	13,9	16,7
	موافق	18	50,0	50,0	66,7
	موافق بشدة	12	33,3	33,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 26: نتائج المحور الثاني السؤال 4

م2س4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,8	2,8	2,8
	محايد	3	8,3	8,3	11,1
	موافق	16	44,4	44,4	55,6
	موافق بشدة	16	44,4	44,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 27: نتائج المحور الثاني السؤال 5

م2س5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2,8	2,8	2,8
	موافق	23	63,9	63,9	66,7
	موافق بشدة	12	33,3	33,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 28: نتائج المحور الثاني السؤال 6

م2س6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	8,3	8,3	8,3
	محايد	8	22,2	22,2	30,6
	موافق	17	47,2	47,2	77,8
	موافق بشدة	8	22,2	22,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 29: نتائج المحور الثاني السؤال7

م2س7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	8,3	8,3	8,3
	محايد	8	22,2	22,2	30,6
	موافق	16	44,4	44,4	75,0
	موافق بشدة	9	25,0	25,0	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 30: نتائج المحور الثاني السؤال 8

م2س8

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	5,6	5,6	5,6
	محايد	4	11,1	11,1	16,7
	موافق	18	50,0	50,0	66,7
	موافق بشدة	12	33,3	33,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 31: نتائج المحور الثاني السؤال 9

م2س9

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	8,3	8,3	8,3
	محايد	3	8,3	8,3	16,7
	موافق	18	50,0	50,0	66,7
	موافق بشدة	12	33,3	33,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الملحق رقم 32: يبين متوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية للمحور الأول

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
م1س1	36	4,4722	,50631
م1س2	36	4,1389	,86694
م1س3	36	4,3056	,62425
م1س4	36	4,2500	,55420
م1س5	36	4,2500	,60356
م1س6	36	4,1389	,59295
م1س7	36	4,1944	,74907
م1س8	36	3,9167	,76997
م1س9	36	4,0556	,67377
م1س10	36	3,8889	,88730
N valide (liste)	36		

الملحق رقم 33: يبين متوسطات الحسابية و الإنحرافات المعيارية للمحور الثاني

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
م2س1	36	4,2500	,64918
م2س2	36	4,1944	,57666
م2س3	36	4,1389	,76168
م2س4	36	4,3056	,74907
م2س5	36	4,3056	,52478
م2س6	36	3,8333	,87831
م2س7	36	3,8611	,89929
م2س8	36	4,1111	,82038
م2س9	36	4,0833	,87423
N valide (liste)	36		

الملحق رقم 34: يبين نتائج إختبار الفرضية الأولى

Récapitulatif du test Classement de Wilcoxon pour échantillon unique

N total	36
Statistiques de test	666,000
Erreur standard	63,187
Statistiques de test standardisées	5,270
Sig. asymptotique (test bilatéral)	,000

الملحق رقم 35: يبين نتائج إختبار الفرضية الثانية

Récapitulatif du test Classement de Wilcoxon pour échantillon unique

N total	36
Statistiques de test	666,000
Erreur standard	63,402
Statistiques de test standardisées	5,252
Sig. asymptotique (test bilatéral)	,000

الملحق رقم 36: أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية

الجدول (1): أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية

المؤتمر المحاسبي الدولي	موضوعه و أهم المشاركين فيه
المؤتمر المحاسبي الدولي 1 عقد عام 1904	في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917 وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.
المؤتمر المحاسبي الدولي 2 سنة 1926 في أمستردام.	
المؤتمر المحاسبي الدولي 3 سنة 1929 في نيويورك	وقد قُدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسة و هي: • الاستهلاك والمستثمر. • الاستهلاك وإعادة التقويم. • السنة التجارية أو الطبيعية.
المؤتمر المحاسبي الدولي 4 سنة 1933 في لندن	و قد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوباً عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائراً من الخارج وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزيلندة و بعض الدول الأفريقية.
المؤتمر المحاسبي الدولي 5 سنة 1938 في برلين	و ذلك بمشاركة 320 وفداً فضلاً عن 250 مشارك من باقي أنحاء العالم.
المؤتمر المحاسبي الدولي 6 سنة 1952 في لندن	حيث سجل في المؤتمر 2510 أعضاء من بينهم 1450 من المنظمات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و 196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.
المؤتمر المحاسبي الدولي 7 سنة	و قد شارك في المؤتمر 104 منظمات محاسبية من 40 دولة وحضره 1650 زائراً

الملحق رقم 37: أهم المؤتمرات المحاسبية الدولية

1957 في أمستردام	من الخارج و 1200 عضواً عن البلد المضيف هولندة.
المؤتمر المحاسبي الدولي 8 سنة 1962 في نيويورك	و قد حضره 1627 عضواً من الولايات المتحدة بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى و شارك فيه 83 منظمة يمثلون 48 دولة و قد قدم فيه 45 بحثاً.
المؤتمر المحاسبي الدولي 9 سنة 1967 في باريس.	
المؤتمر المحاسبي الدولي 10 سنة 1972	حضره 4347 مندوباً من 59 دولة.
المؤتمر المحاسبي الدولي 11 سنة 1977 في ميونيخ ألمانيا	و قد حضره مندوبين عن أكثر من مائة دولة من دول العالم.
المؤتمر المحاسبي الدولي 12 سنة 1982 في المكسيك.	
المؤتمر المحاسبي الدولي 13 سنة 1987 في طوكيو.	
المؤتمر المحاسبي الدولي 14 سنة 1992 في الولايات المتحدة	و كان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة و حضره نحو 2600 مندوباً من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفود من لبنان, سوريا، الكويت، مصر و السعودية برعاية الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكية AICPA و جمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخلين IIA.
المؤتمر المحاسبي الدولي 15 سنة 1997 في المكسيك	
المؤتمر المحاسبي الدولي 16 سنة 2002 في هونغ كونغ	حيث تمت مناقشة حوالي تسعين (90) عنواناً تدرجت موضوعاته من حوارات ساخنة مثل الشمولية و أخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.
المؤتمر المحاسبي الدولي 17 سنة 2006 في استانبول	و قد عقد تحت شعار تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي العالمي, و مساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، استقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، و دور المحاسبين في عملية التقييم في المشروعات.